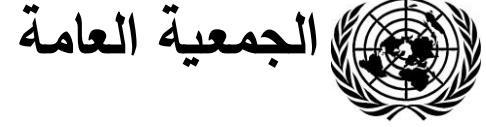


Distr.: General
6 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البندان 141 و 142 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 14 البيئة

البرنامج 11
برنامج البيئة

* A/75/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040520 060420 20-05271 (A)



المحتويات

الصفحة

3	تصدير
4	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019 * *
53	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021 * * *
	المرفقات
78	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021
79	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

أصبح جلياً على مدى السنة الماضية أن التدهور البيئي يمثل تحدياً وجودياً للبشرية في هذه المرحلة من تاريخ البشرية. وقد سُجّلت زيادات على الصعيد العالمي في انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ ووقعت آثار مناخية، على الرغم من تنفيذ أنشطة للتخفيف من ذلك في العديد من أنحاء العالم. وتزايد تدهور الأراضي والتصحر، إذ أصبحت البؤر الساخنة لتدهور الأراضي تغطي حوالي 29 في المائة من الأراضي العالمية. وتدهورت نوعية المياه تدهوراً كبيراً في معظم المناطق منذ عام 1990، بسبب التلوث بالمواد العضوية والكيميائية. وبالموازاة مع ذلك، تتكشف ظاهرة خطيرة تتمثل في انقراض الأنواع الذي يهدد سلامة الكوكب وقدرة الأرض على تلبية الاحتياجات البشرية. وأصبح انشغال الضمير العام بصحة بيئتنا والمسائل التي على المحك أكثر من أي وقت مضى. فموقف العلم قاطع في هذا الشأن، وبدأ العالم يتحول نحو مستقبل خفيض الكربون وأكثر قدرة على الصمود.

وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال التقييمات العلمية التي تدعم البلدان في جهودها لتعزيز العمل المناخي ودوره كجهة منظمة لاجتماعات أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بالإدارة البيئية العالمية والتمويل والقانون، وبصفته المحفل الذي تبرم فيه العديد من اتفاقات الإدارة البيئية الهامة المتعددة الأطراف، يقدم دعماً حاسماً لتحقيق الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة.

وفي عام 2019، واصل برنامج البيئة وشركاؤه توفير المعرفة العلمية سعياً إلى مواصلة الضغط بهدف تحقيق قفزة نوعية في الطموح المتمثل في التغلب على حالة الطوارئ المناخية. وتصدر تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019 الصادر عن البرنامج عناوين الأخبار في جميع أنحاء العالم في تشرين الثاني/نوفمبر. ويبين التقرير بوضوح أنه لم يعد هناك وقت للمماطلة بشأن المناخ، ويدعونا إلى خفض الانبعاثات بنسبة 7,6 في المائة كل عام حتى عام 2030. فإذا لم يحدث ذلك، سيفوت العالم فرصة حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة في نسبة 1,5 درجة مئوية. وعلاوة على ذلك، حدّد التقرير السادس لتوقعات البيئة العالمية التحولات في نظم الطاقة والغذاء والنفايات التي تُعتبر حاسمة لكفالة استدامة الكوكب.

وعلى امتداد العام، سعى برنامج البيئة إلى توجيه الانتباه إلى دور الطبيعة الحيوي في العمل المناخي في الوقت الذي تشرع فيه البلدان في عملية خفض انبعاثات الكربون غير القابلة للتفاوض وزيادة إجراءات التكيف. وكان للبرنامج شرف دعم مسار الحلول المستمدة من الطبيعة بوصفه الوكالة الرائدة في قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي لعام 2019 المعقودة في أيلول/سبتمبر.

وفي آذار/مارس 2019، استضاف برنامج البيئة الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث قدم وزراء من أكثر من 170 دولة عضواً مخططاً جريئاً للتغيير، تعبيراً عن العزم على العمل بطموح على تكثيف الجهود للتغلب على التحديات البيئية المشتركة وتجديداً للتأكيد على ضرورة أن يسرّع العالم خطواته نحو نموذج تنمية جديد من أجل احترام الرؤية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الجوانب المحورية في هذه الرؤية الاعتراف بأن تهيئة بيئة صحية شرط حيوي لتحقيق تطلعاتنا المتمثلة في ضمان حياة كريمة للجميع في كل مكان.

والتحدي البيئي هو تحد عالمي واحد، لديه القدرة على تغيير مجرى تاريخ الكوكب. ونحن فقط من نقرر تغيير مسارنا في الاتجاه الصحيح من عدمه. وإذ ندخل "سنة 2020 الحاسمة" الحبل بالاجتماعات العالمية الهامة بشأن السياسة البيئية، يظل برنامج البيئة ملتزماً بالاضطلاع بالحمل الثقيل الذي ينتظره في المستقبل، وبالتفاعل مع الأطراف بصورة مستندة إلى أسس علمية واضحة، وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، ودعم البلدان في زيادة المساهمات المحددة وطنياً، ومواجهة العوامل الرئيسية المؤدية إلى تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان الأنواع، بهدف التوصل إلى نتيجة إيجابية في "عقد الإنجاز" لفائدة الناس والكوكب.

(توقيع) إنغر أندرسن

المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-14 يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية قيادة وتنسيق العمل المتعلق بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويستمد ولايته من الأولويات التي حددها كل من الجمعية العامة في قرارها 2997 (د-27) ومجلس الإدارة في مقرره 1/19. ويتضمن المقرر المذكور إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أقرته الجمعية العامة في وقت لاحق في عام 1997 في مرفق قرارها د-19/2 وجددت تأكيده كذلك في قرارها 242/53 في عام 1999 وقراريها 288/66 و 213/67 في عام 2012. ومن أجل كفالة استدامة البعد البيئي للتنمية، وتعزيز رفاه الناس، وتحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية، يحتاج العالم إلى تركيز عالمي يحفز العمل على جميع المستويات. واستجابة لذلك، سيقدم برنامج البيئة، في حدود ولايته، التوجيه الاستراتيجي نحو تحقيق الاستدامة البيئية، وسيسهم في الوقت نفسه في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. واعترافاً بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجهها البلدان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، والبطالة، والتفاوت في الدخل، والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الضمانات البيئية)، سيضطلع برنامج البيئة بدور حاسم في تحديد معالم نموذج عالمي جديد للتنمية المستدامة لا تُعامل فيه البيئة بعد ذلك بمعزل عن كل ما عداها.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

2-14 تستند استراتيجية برنامج البيئة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (انظر القرار 288/66)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2015. وتجعل الاستراتيجية المتوسطة الأجل الإنسان محور التنمية المستدامة، عن طريق التشجيع على تحقيق رفاه البشر وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة دون التسبب في تدهور البيئة أو تجاوز قدرة الكوكب على تجديد نفسه. وللعلم أهمية أساسية في توفير الحلول اللازمة للتصدي لبعض مسائل الاستدامة الأكثر إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فإن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من أجل توعية المجتمع بالمخاطر التي تطرحها التطورات الجديدة والفرص التي تتيحها يندرج في صميم عمل برنامج البيئة وهو مترسخ على كامل نطاق البرنامج. وتوفر الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 خطوة مرحلية نحو تحقيق رؤية عام 2030 حيث يعيش الناس جميعاً على كوكب موفور الصحة.

3-14 وتحقيقاً لهذه الرؤية، سيعمل برنامج البيئة، بصفتها المرجعية العالمية الرئيسية في مجال البيئة، على تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيقوم بدور الجهة الرسمية المناصرة لقضايا البيئة العالمية. وسيعمل البرنامج أيضاً على تلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان من خلال تكييف عمله على نحو يتيح التصدي للتحديات البيئية المتنوعة التي تواجهها، بدءاً بمعالجة تأثيرها المتفاوت الدرجات بتغير المناخ والكوارث ووصولاً إلى تعزيز سلامة النظم الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد وتحسين نوعية الهواء. وستساعد هذه الأنشطة أيضاً البلدان على تنفيذ البعد البيئي لخطة عام 2030، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والخطط والقرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقات، فضلاً عن الأهداف البيئية العالمية المتفق عليها دولياً. وترعى أيضاً في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 الأولويات الإقليمية والمسائل المستجدة التي تحددها المنتديات العالمية والإقليمية؛ وعملية توقعات البيئة العالمية وغيرها من عمليات التقييم؛ وعملية التبصر البيئي التي يضطلع بها برنامج البيئة؛ والمشاورات التي تجرى مع المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة. وتهدف الاستراتيجية إلى الاستفادة من الميزة النسبية لبرنامج البيئة،

وهي أن يكون بمثابة صوت رسمي للبيئة العالمية يحفز العمل القائم على العلم على جميع المستويات، بطريقة تدعم إحداث النقلات التحويلية في جميع أبعاد التنمية المستدامة.

4-14 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) الاستمرار في توسيع نطاق الشراكات والشبكات الفعالة من أجل مواصلة تحديد اتجاه سياسات الوكالات المنفذة الرئيسية في مجالات البيئة وفقاً لأحدث ما وصل إليه العلم؛
- (ب) إمكانية التوسع في تنفيذ النهج المحلية على الصعيد الإقليمي لضمان أن يكون أثرها شاملاً؛
- (ج) مواصلة إتاحة التمويل من خارج الميزانية، بطريقة تمكن البلدان من التحول نحو التنمية المستدامة.

5-14 وبالنظر إلى اختلاف علاقة الرجال والنساء بالبيئة واختلاف آثار التغيرات البيئية على حياتهم، فإن مراعاة الشؤون الجنسانية والبيئة أمر بالغ الأهمية لكفالة قدرتنا على تحقيق مستقبل عادل ومستدام. ولذلك، سيواصل برنامج البيئة إدماج المنظور الجنساني وتعزيزه في جميع أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه. فعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ، على تمكين صاحبات الأعمال بصفتهم عوامل تغيير في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ؛ والمنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي 7، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، تتيح الوصول إلى بيانات مصنفة ومؤشرات جنسانية - بيئية تمكن الحكومات وأصحاب المصلحة من وضع تقييمات وسياسات واستراتيجيات للإدارة البيئية السليمة يراعى فيها المنظور الجنساني.

6-14 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، عمل برنامج البيئة، ولا يزال، على بناء شراكات طويلة الأجل على المستويين الاستراتيجي والتقني من أجل تسخير النتائج المفضية إلى التحول في مجال الاستدامة. ويحرص في شراكات البرنامج التحويلية والشفافة أن تكون قائمة على مراعاة العناية الواجبة وأن تتم، عند الاقتضاء، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وهي تستند إلى مبادئ وقيم مشتركة، ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة. وتهدف شراكات برنامج البيئة إلى الدفع في اتجاه إحداث الأثر بالحجم المطلوب وتضع الناس والكوكب في محور التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، دعمت الشراكات المقامة بين البرنامج وأكثر من 230 مؤسسة مالية مجموعة متنوعة من التدابير المالية، بما في ذلك السياسات التي تعزز التمويل المستدام وتؤدي دوراً هاماً في الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع وتدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7-14 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتحمل برنامج البيئة المسؤولية عموماً عن قيادة وتنسيق الاستجابة بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه الكيان الرائد فيما يتصل بجميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية. وعلى هذا النحو، يهدف برنامج البيئة إلى حفز العمل الدولي من أجل تحقيق التقارب بين استراتيجيات الاستدامة البيئية وتبسيط مزيد من الضوء على مبادرات الشراكات، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة وشركائها. وستتفقد هذه الإجراءات من خلال آليات مشتركة بين الوكالات مثل فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج برنامج البيئة أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للمسائل البيئية بطريقة منسقة. وسيواصل البرنامج توفير التوجيه لإطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو عملية تشاورية ينظمها فريق إدارة البيئة من خلال وكالاته الأعضاء البالغ عددها 51 وكالة. والهدف من ذلك هو تعزيز التقارب بين استراتيجيات الاستدامة البيئية وزيادة إبراز مبادرات الشراكة والتعاون عموماً في مجال البيئة وأهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الجهود إلى التمكين من مواصلة التعاون وتحقيق أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة.

14-8 وفيما يتعلق بالمواءمة مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عقب عام 2019 الذي كان بمثابة عام التحول، سيواصل برنامج البيئة الإسهام بنشاط في المناقشات التي يتم في إطارها تحليل عناصر الإصلاح على جميع المستويات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج أيضاً التركيز على ضمان أن ينعكس عمله ويترسخ بشكل جيد في الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه. وفي هذا السياق، سيواصل برنامج البيئة العمل بنشاط مع مكتب التنسيق الإنمائي والاستفادة الكاملة من عمله وخبرته على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك من خلال المشاركة في العمليات الإقليمية لكل من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأفرقة دعم الأقران، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومع توقعات زيادة الطلب على خدمات برنامج البيئة، ولا سيما خدماته الاستشارية في المجالين السياساتي والتقني، سيواصل البرنامج أيضاً استعراض طائفة عريضة من السيناريوهات للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الطلبات وتعزيز نماذج إنجاز الخدمات، بالاعتماد على خبرته التي راكمها من مختلف مكونات المنظمة وشركائها.

الولايات التشريعية

14-9 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى برنامج البيئة.

قرارات الجمعية العامة

2997	الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة	311/72	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
190/47	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	238/73	دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى
د-19/2	برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21	254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
242/53	تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	81/74	آثار الإشعاع الذري
2/65	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	121/74	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه	122/74	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
213/67	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	213/74	التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفائات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار
251/67	تغيير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
215/68	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	217/74	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	220/74	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
243/71	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	222/74	تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	226/74	مكافحة العواصف الرملية والترابية
310/72	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	229/74	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة
		230/74	الثقافة والتنمية المستدامة

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

1/19	إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة	2/27	تنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
11/23	المساواة بين الجنسين في مجال البيئة	11/27	حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية الموضوعية
11/24	تكثيف التعليم البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة		

قرارات ومقررات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

1/1	الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التاب لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	22/2	استعراض تواتر دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الآء المتحدة للبيئة
4/1	الترباط بين العلوم والسياسات	24/2	مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرء والمراعي
8/1	التكيف القائم على النظام البيئي	25/2	تطبيق المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في منطقة أمرى اللاتينية والبحر الكاريبي
10/1	الرؤى والنهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	2/3	تخفيف حدة التلوث من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في القطاعا الرئيسي
11/1	التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدا البيئية	3/3	إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستو المعني بالتنمية المستدامة
12/1	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	4/3	البيئة والصحة
13/1	تنفيذ المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية	5/3	الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدا
16/1	إدارة الصناديق الاستثمارية والمساهمات المخصصة	6/3	إدارة تلوث التربة لتحقيق التنمية المستدامة
17/1	تعديلات صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته	8/3	منع وتخفيض تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصع العالمي
1/2	تعديلات على النظام الداخلي	9/3	القضاء على التعرض للطلاء المحتوي على الرصاص وتعزيز الإدارة السليو بيئياً لنفايات بطاريات الرصاص الحمضية
2/2	دور ووظائف المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة والسلطات البيئية	10/3	معالجة تلوث المياه من أجل حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية المتص بالمياه
3/2	الاستثمار في القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة عن طريق التثقي والتدريب في المجال البيئي	11/3	تنفيذ الفقرة 88 (أ) - (ح) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنم المستدامة والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"
6/2	دعم اتفاق باريس	3/4	التنقل المستدام
13/2	الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي من أجل التنمية المستدامة والقض على الفقر	14/4	الإدارة المستدامة للنيتروجين
15/2	حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح	17/4	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات ف الإدارة البيئية
16/2	تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاه	18/4	الصلة بين الفقر والبيئة
17/2	تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تيسير التعاون والتآز فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي	19/4	إدارة الموارد المعدنية
18/2	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات الأمانة	20/4	البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنام مونتيفيديو الخامس): العمل لصالح البشر والكوكب
19/2	استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراض دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع)	21/4	خطة التنفيذ "نحو كوكب خال من التلوث"
20/2	الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة 2018-2021 وبرنامج العم والميزانية المقترحة للفترة 2018-2019	22/4	تنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة
		23/4	إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإقرار تقرير توقعات البيئة العالمية
		4/1	المقرر برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021

المنجزات المستهدفة

10-14 ترد في الجدول 1-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة، حسب الفئة والفئة الفرعية للفترة 2019-2021.

الجدول 1-14

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
4	3	4	4	
1	-	1	1	1 - اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة
1	1	1	1	2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
1	1	1	1	3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق
1	1	1	1	4 - اجتماعات اللجنة الخامسة
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)				
2	1	1	1	
1	-	-	-	5 - الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2022-2025
1	1	1	1	6 - التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

أنشطة التقييم

11-14 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2021 بأنشطة التقييم التالية التي أنجزت في عام 2019:

(أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (نشر في آذار/مارس 2019)؛

(ب) عمليات التقييم الذاتي: تم تقييم 35 مشروعاً منجزاً، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالحد من غازات الدفيئة وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والسلامة البيولوجية، وإدارة المياه المستعملة، والحد من آثار تغير المناخ، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، والقانون البيئي الدولي، بالإضافة إلى عمليات تقييم منتصف المدة لمشروعين بشأن القمامة البحرية (حملة البحار النظيفة) وإدارة المواد الكيميائية؛ وتقييم برنامج مونتيفيديو الرابع بشأن القانون البيئي؛ وتقييم البرنامج الفرعي 7: إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض؛ وتقييم منتصف المدة للبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

12-14 وأخذ برنامج البيئة في الاعتبار التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز تفعيل خطته الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، شرع برنامج البيئة، بقيادة مديريته التنفيذية، في عملية استراتيجية على نطاق المنظمة لتحسين كفاءته التشغيلية، وتحسين نوعية أثره ونتائجه، وتحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء. والهدف من ذلك هو إيجاد خط رؤية واضح بين الأهداف الكبرى لبرنامج البيئة والجهات المكلفة بتفعيل الأهداف. وسيكون من الأمور الحاسمة في هذا المسعى كفالة المساءلة الجماعية على جميع مستويات برنامج البيئة لتنفيذ برنامج عمله.

13-14 وتمت مراعاة نتائج أنشطة التقييم والتقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة 14-11 أعلاه في الخطة البرنامجية لعام 2021. وترتبط إحدى التوصيات باعتماد نهج أكثر تكاملاً. واستجابةً لذلك، أدرج البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، في خطته البرنامجية لعام 2021 إشارة محددة إلى زيادة مواءمة مبادرة الفقر والبيئة وتكاملها مع عمليات التمويل والاستثمارات. وبالمثل، شمل البرنامج الفرعي 5، المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، الإدماج المتوقع لما يقدمه من دعم قطري في وضع وتنفيذ استراتيجيات للإدارة السليمة للنفايات مع الدعم المقدم لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك النهج الدائرية. وتمثلت توصية أخرى في تحسين الاتصال بشأن الأعمال العلمية والسياساتية التي يضطلع بها برنامج البيئة. واستجابةً لذلك، قام برنامج البيئة، فيما يتعلق بالخطة البرنامجية لعام 2021، بتعزيز عمله في مجال الاتصال من خلال الاستثمار في اعتماد الاستراتيجيات ذات الصلة على نطاق المبادرات المذكورة في إطار البرامج الفرعية، والتي أسفرت أو من المتوقع أن تسفر عن زيادة إدراك مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة وفهمها للجوانب العلمية والسياساتية التي يستند إليها عمل برنامج البيئة.

14-14 ومن المقرر إجراء أنشطة التقييم والتقييم الذاتي التالية خلال عام 2021:

- (أ) عشرون تقييماً للمشاريع المنجزة بشأن تغيير المناخ، والمواد الكيميائية، والنفايات ونوعية الهواء، والنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، والإدارة البيئية، وكفاءة استخدام الموارد؛
- (ب) تقييم البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

تغير المناخ

الهدف

14-15 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بانتقال البلدان نحو تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات وزيادة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهة آثاره.

الاستراتيجية

14-16 من أجل المساهمة في النهوض بانتقال البلدان إلى تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في وضع سياسات ومعايير لتحويل أسواقها، وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحسين المعدل العالمي لكفاءة استخدام الطاقة. ويُتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى خفض البلدان لانبعاثاتها من غازات الدفيئة وغيرها من الملوثات عن طريق خفض كثافة الطاقة والطلب عليها في قطاعات مثل الإضاءة والأجهزة والمعدات والمباني والنقل، ومن ثم مساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات 1-7 و 2-7 و 3-7 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة البلدان على تنفيذ سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية تحقق فوائد كربونية واجتماعية وبيئية قابلة للقياس الكمي، بما في ذلك انطلاقاً من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل، في جملة أمور، الدول الأعضاء على إحراز تقدم في الاستجابة لإطار وارسو لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية (إطار REDD-plus) من أجل الحصول على المدفوعات القائمة على النتائج، ومساعدتها لكي تصبح أفضل

استعداداً لإدارة التدفقات المالية الخاصة بإطار REDD-plus على نحو فعال وشفاف ومنصف، ومن ثم مساعدتها على تحقيق الغايات 5-5 و 1-15 و 2-15 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى النتائج التي تحققت سابقاً في هذه المجالات في وضع 47 بلداً استراتيجيات وطنية فعالة للإضاءة، واتخاذ 33 بلداً إجراءات متعلقة بالمناخ في قطاع المعدات والأجهزة من خلال الانضمام إلى مبادرة "متحدون من أجل الكفاءة"، وهي مبادرة تهدف إلى تحويل الأسواق بهدف نشر منتجات كفوة في استخدام الطاقة، وعمل 23 بلداً على وضع أو اعتماد أو تنفيذ استراتيجيات أو خطط أو سياسات وطنية ضمن إطار REDD-plus بهدف خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

17-14 ومن أجل المساهمة في زيادة قدرة البلدان على التكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهة آثاره، سيواصل البرنامج الفرعي بناء القدرة التقنية للبلدان على إدماج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في خططها الوطنية للتكيف، ووضع ترتيبات مؤسسية من أجل تنسيق هذه الخطط والحصول على تمويل التكيف مع تغير المناخ من أجل تنفيذها، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة قدرة البلدان على إضفاء الصبغة المؤسسية على خطط التكيف الوطنية وتنفيذها ورصدها، ومن ثم مساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم في تحقيق الغايتين 1-13 و 3-15 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات تهيئة 46 بلداً لبيئة تمكينية على المستوى المؤسسي و/أو البرنامجي و/أو مستوى وضع السياسات من أجل تنفيذ نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نُهج التكيف، وتحسين 23 بلداً عمليات وضع خطط التكيف على الصعيد الوطني.

18-14 ومن أجل المساهمة في النهوض بانتهال البلدان إلى تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات وزيادة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهة آثاره، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع القطاع الخاص في إطار شراكات بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج تستفيد من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ وترتقي بالطموحات وآثار العمل المناخي على الصعيد العالمي، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى وضع نماذج مبتكرة لتعزيز تمويل استثمارات أكثر مراعاة للبيئة ونشر تكنولوجيا منخفضة الكربون تساعد على النقل إلى حد بعيد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز الحصول على الطاقة، وتعزيز استخدام الطاقة بصورة عالية الإنتاجية. ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق غايات الهدفين 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات عمل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تخلص أصول تبلغ قيمتها 51 مليار دولار من انبعاثات الكربون واستثمار أكثر من 50 مليون دولار في مجال الطاقة المتجددة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

19-14 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في البلدان لمساعدتها على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى كجزء من تميزتها المنخفضة الانبعاثات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، ويتضح ذلك من البلدان الـ 35 الجديدة (إضافة إلى البلدان الـ 52 من فترة السنتين 2016-2017 السابقة) التي أحرزت تقدماً في اعتماد و/أو تنفيذ خطط و/أو استراتيجيات و/أو سياسات التنمية المنخفضة الانبعاثات من غازات الدفيئة، مقابل هدف 35 بلداً، ليصل عددها الإجمالي إلى 87 بلداً.

الأداء البرنامجي في عام 2019: الطاقة المناطقية: سلاح سري للعمل المناخي وصحة الإنسان

20-14 نظام الطاقة المناطقية هو شبكة من الأنابيب التي تدفئ وتبرد المباني في حي أو مدينة بأكملها. وترتبط نظم الطاقة المناطقية الحديثة مصادر الطاقة المتجددة، والحرارة المتبددة، والتخزين الحراري، وشبكات الطاقة، والشبكات الحرارية، والمضخات الحرارية التي تخفض استهلاك الطاقة الأولية للتدفئة والتبريد بنسبة تصل إلى 50 في المائة، وتتيح في الوقت نفسه استعادة الحرارة والبرودة الفائضتين والمنخفضتي المرتبة وتوزيعهما على مستخدمين نهائيين إلى جانب تخزين كميات كبيرة من الطاقة

بتكلفة منخفضة. وتجعل هذه الفوائد من الطاقة المناطقية تدبيراً رئيسياً تستعمله المدن والبلدان التي تسعى إلى تحقيق غايات الطاقة المتجددة أو الحياد الكربوني بنسبة 100 في المائة تمشياً مع طموحاتها المناخية. وتمكنت المدن والبلدان ذات الرؤية الثاقبة من تخلص مجال التدفئة والتبريد من انبعاثات الكربون وتحقيق غايات الكفاءة العالية، والطاقة المتجددة، والغايات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون، بالاعتماد على نظم الطاقة المناطقية الحديثة. وإن نظم الطاقة المناطقية المصممة تصميمياً جيداً لا تحدّ من تغير المناخ فحسب، بل تحقق أيضاً فوائد تدرج في إطار خطة التنمية المستدامة، حيث تقضي إلى تحسين صحة الإنسان من خلال الحد من تلوث الهواء، وزيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، وتهيئة فرص عمل خضراء ولائقة.

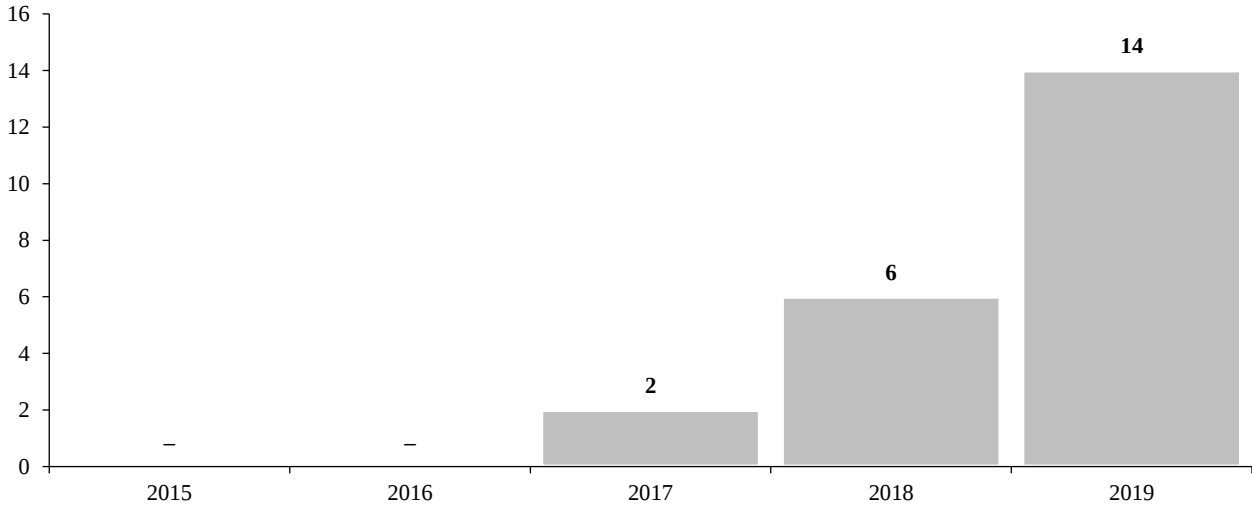
14-21 ويهتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمجال الطاقة المناطقية منذ عام 2013، حيث يرى في نظم الطاقة المناطقية نهجاً مندرجاً ضمن الممارسات الفضلى لتوفير إمدادات طاقة محلية وميسورة التكلفة ومنخفضة الكربون. وقدم البرنامج الفرعي في عام 2019 الدعم، في إطار مبادرة الطاقة المناطقية في المدن، للبلدان والمدن في انتقالها نحو مجتمعات أكثر مراعاة للمناخ عن طريق تعزيز النظم المناطقية الحديثة للتدفئة والتبريد. ويتولى البرنامج الفرعي تنسيق مبادرة الطاقة المناطقية في المدن، التي بدأ تنفيذها في عام 2016، بدعم مالي من جهات مانحة متعددة، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية. والمبادرة هي أيضاً وسيلة تنفيذ رئيسية لآلية التعجيل بتحقيق الطاقة المناطقية في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وهي آلية تم إطلاقها لكفالة مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة، وهو من أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وتقدم المبادرة حالياً الدعم التقني إلى 36 مدينة في أربعة بلدان تجريبية (شيلي وصربيا والصين والهند) و 10 بلدان تعميم (الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والبوسنة والهرسك، وتونس، وروسيا، وسيشيل، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومنغوليا) في شكل دعم للحكومات المحلية والوطنية في بناء الدراية الفنية وتنفيذ السياسات التمكينية التي يمكنها أن تعجل بالاستثمار في نظم الطاقة المناطقية الحديثة، وتقديم الدعم للمدن والصناعات في تحديد مشاريع الطاقة المناطقية ذات الجدوى المضمونة والوصول إليها وإجراء المناقصات بشأنها. وكمثال على هذا العمل، تدعم المبادرة أمارافاتي، العاصمة الجديدة لولاية أندرا براديش بالهند، عن طريق زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة وتوسيع نطاق الجهود خارج مجال المباني العامة كجزء من انتقالها إلى الممارسات المنخفضة الانبعاثات الكربونية. وكانت أمارافاتي أول مدينة من مدن الهند تشملها المبادرة وتتلقى استثماراً للتبريد المناطقي في المباني العامة. ونتيجة لذلك، نجحت المدينة في منح عقد بقيمة 21 مليون دولار للفائز بمناقصة إنشاء نظام تبريد مناطقي لتوفير التبريد للمباني الجديدة في هذه المدينة الخضراء، وهو ما سيؤدي إلى خفض الطلب على الكهرباء بنسبة تتراوح بين 40 و 50 في المائة.

التقدم نحو تحقيق الهدف، ومقياس الأداء

14-22 ساهم هذا العمل في النهوض بانئقال البلدان إلى تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات، على النحو الذي يتضح من قيام 14 بلداً (ثمانية بلدان إضافية، مقارنة بعام 2018) بتصميم نظم للطاقة المناطقية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، بدعم من المبادرة، وأحرزت تقدماً في بناء الدراية الفنية وتنفيذ السياسات التمكينية التي تعجل بالاستثمار في نظم الطاقة المناطقية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

الشكل الأول من الباب 14

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للبلدان التي صممت نظاماً للطاقة المناطقية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ بدعم من مبادرة الطاقة المناطقية في المدن



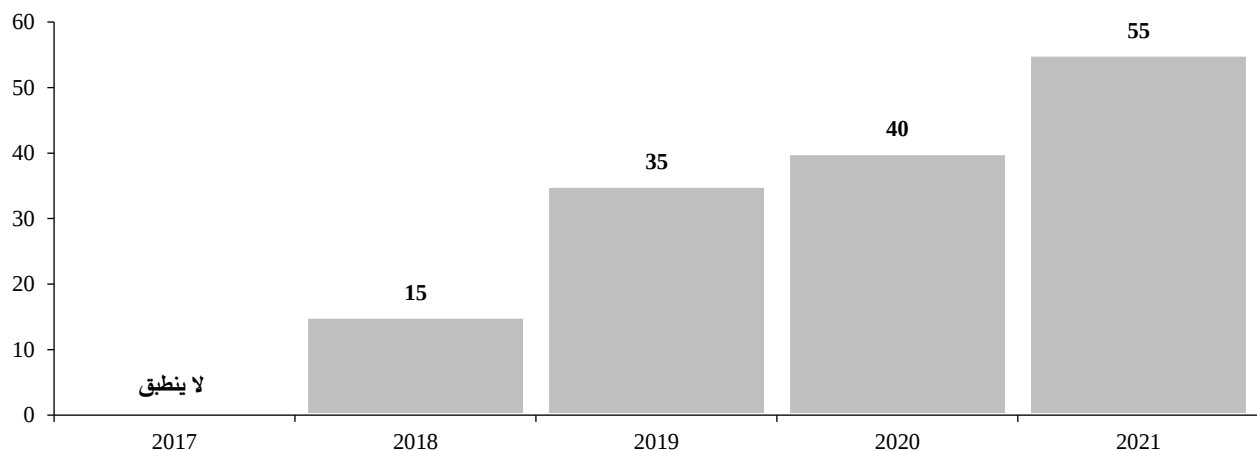
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ (نتيجة مرحلة من عام 2020)

14-23 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتكثيف معايير كفاءة استخدام الطاقة، وفقاً لولايته، وسيساعد الدول الأعضاء على اعتماد أو تنفيذ خطط إنمائية منخفضة الانبعاثات، وهو ما يُتوقع أن يتجلى في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثاني من الباب 14

مقياس الأداء : عدد البلدان التي اعتمدت خطط التنمية المنخفضة الانبعاثات أو نفذتها



النتيجة 2: التنقل الكهربائي: رفع مستوى الطموحات من خلال برنامج عالمي للتنقل الكهربائي (نتيجة جديدة)

14-24 ما انفك البرنامج الفرعي يتعاون مع البلدان والمدن من خلال دعمها في التحول من النقل القائم على الوقود الأحفوري إلى المركبات الكهربائية، بما في ذلك الحافلات والعربات الثنائية العجلات والثلاثية العجلات والمركبات الخفيفة. وحالياً، يُعد قطاع النقل مسؤولاً عن ربع مجموع انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالطاقة على الصعيد العالمي، وسترتفع هذه الحصة إلى الثلث بحلول عام 2050، وستُسجل أكبر نسبة ارتفاع في البلدان النامية. فالبلدان النامية تشهد أعلى وتيرة نمو في أساطيل المركبات، ومعظمها يفتقر إلى معايير وبرامج وحواجز تتعلق بالانبعاثات المركبات من شأنها أن تساعد على ترويج التنقل الكهربائي. والفرصة المتاحة لمنع حدوث مزيد من انسداد المنافذ التكنولوجية لن تستمر طويلاً، لأن تغيير أسطول المركبات في بلد ما يمكن أن يستغرق ما يصل إلى 20 عاماً. ومن ثم، يدعم البرنامج الفرعي البلدان في تحقيق طفرة تكنولوجية تتمثل في اعتماد التكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات وتجنب حدوث زيادة هائلة في الانبعاثات.

14-25 ومنذ عام 2009، قدم البرنامج الفرعي الدعم لما مجموعه 65 بلداً بهدف تحسين كفاءة أساطيل مركباتها كخطوة أولية نحو التحول إلى التنقل الكهربائي عن طريق دعم رصدها للاتجاهات في استهلاك أسطول مركباتها للوقود من أجل مساعدة واضعي السياسات والمساعدة في رصد الآثار بعد التدخل. وتم تقديم مزيد من الدعم لثمانية من هذه البلدان في وضع خرائط طريق وطنية وإجراء مشاريع تجريبية تتعلق باستخدام عربات كهربائية وعربات ثنائية العجلات وثلاثية العجلات في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وحصل 50 بلداً من هذه البلدان على مزيد من الدعم في مجال وضع سياسات وبرامج مالية وتنظيمية. وعلاوة على ذلك، قدّم الدعم إلى أربع مدن في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في وضع برامج لأساطيل الحافلات النظيفة من أجل استخدام حافلات غير مولدة للسخام، بما في ذلك الحافلات الكهربائية. وعلى الصعيد الدولي، دعم البرنامج الفرعي وضع خرائط طريق دون إقليمية لكفاءة استخدام وقود المركبات، بما في ذلك إنشاء حواجز تتعلق باستخدام المركبات الكهربائية، في جنوب شرق آسيا (في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا) وغرب أفريقيا (في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، لما مجموعه 30 بلداً.

14-26 وفي عام 2019، وبدعم من عدد من الشركاء، ارتقى البرنامج الفرعي بهذا العمل إلى المستوى العالمي من خلال إطلاق برنامج عالمي جديد للتنقل الكهربائي، بحيث التزم 29 بلداً بوضع مشاريع شاملة للتنقل الكهربائي على الصعيد الوطني و/أو في المدن. وهذا البرنامج هو البرنامج العالمي الوحيد الذي يدعم التنقل الكهربائي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة والوكالات العالمية الرائدة في مجال التنقل الكهربائي. وفي المستقبل، سيواصل البرنامج الفرعي زيادة طموح هذا البرنامج من خلال تقديم الدعم التقني الشامل والاستفادة من أدوات النمذجة التحليلية المتقدمة التي تحدد كمياً أثر السياسات المحتملة في هذه البلدان الـ 29. وكمثال على ذلك، سيستخدم البرنامج الفرعي شبكاته الواسعة النطاق وسيعمل عن كثب مع الشركاء دون الإقليميين وداخل البلد لتبادل الدروس من مختلف البلدان ولدعم بلدين في وضع برامج لأسطول حافلات غير مولدة للسخام ودعم أربعة بلدان في وضع حواجز ضريبية تشجع استخدام المركبات الكهربائية.

التحدي الداخلي والاستجابة

14-27 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كفاءة تقديم الدعم بطريقة منهجية من أجل الانتقال إلى معدلات أفضل لكفاءة استهلاك الوقود والاستعانة بأنماط التنقل الكهربائي، لأن النظام بأكمله يعتمد على الانطباع العام، والقدرة الاستيعابية، والتشريعات، والمعايير، وسلاسل الإمداد، والاستثمارات العامة والخاصة. وتمثل تحد آخر في زيادة وعي واضعي السياسات والمستهلكين. فعلى سبيل المثال، هناك افتراض بأن السيارات الجديدة تولّد انبعاثات أقل من السيارات القديمة لمجرد أنها جديدة، في حين أن الانبعاثات تتحدد في الواقع بعدد من العوامل منها تكنولوجيا المحرك، واستراتيجيات مراقبة الانبعاثات، وسلوك

السائق، ونوعية الوقود، وحالة الطرق، وحتى التكنولوجيات الحاسوبية الموجودة على متن المركبات. واستجابةً لذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تقييم واعتماد استراتيجيات اتصال مبتكرة موجهة إلى الجمهور المستهدف. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إنكفاء الوعي طوال دورة حياة المشروع بأكملها، على عكس ما كان متبعاً في الماضي، إذ لم تكن جهود التوعية تُبذل إلا في مرحلة متأخرة عندما تقترب مرحلة تعميم السياسات. وتمثل تحدٍّ آخر في تزويد البلدان الشريكة بأدلة قابلة للقياس الكمي عن الفوائد المالية للانتقال إلى مستويات أفضل لكفاءة استهلاك الوقود والتنقل الكهربائي، لأن ذلك من شأنه أن يخفض الإيرادات الضريبية الوطنية. واستجابةً لذلك، سيستخدم البرنامج الفرعي أدوات النمذجة التحليلية من أجل التحديد الكمي للأثر الحقيقي للحوافز الضريبية على الإيرادات، فضلاً عن الوفورات غير المباشرة المستمدة من خفض انبعاثات المركبات، وتبادل النتائج ذات الصلة مع البلدان الشريكة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-28 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بانتقال البلدان إلى تنمية اقتصادية منخفضة الانبعاثات، وتحديدًا من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع النقل، وهو ما سيتبين من أربعة بلدان ستكون قد وضعت، بالاعتماد على الدعم المقدم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي، سياسات ضريبية تشجع اعتماد مركبات معززة لكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك التنقل الكهربائي، بحلول عام 2021.

الجدول 14-2

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
بلدان اثنتان يضمان خرائط طريق للاستثمار في سياسة الطاقة المناطقية وينجزان دراسات جدوى تؤدي إلى استثمارات في القروض	خمس بلدان تتحول إلى استخدام الديزل المنخفض الكبريت وتعتمد معايير متعلقة بالانبعاثات المركبات	إطلاق البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي والتزام 29 بلداً بوضع مشاريع شاملة للتنقل الكهربائي على الصعيد الوطني و/أو في المدن	بلدان اثنتان يضمان برامج لأسطول حافلات غير مولدة للسخام، بدعم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي	أربعة بلدان تضع حوافز ضريبية بشأن المركبات الكهربائية، بدعم من البرنامج العالمي للتنقل الكهربائي

الولايات التشريعية

14-29 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

219/74 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

230/73 اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينو

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

10/27 مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

المنجزات المستهدفة

30-14 يعرض الجدول 3-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2019-2021.

الجدول 3-14

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2019	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	
باء - توليد المعارف ونقلها				
3	3	1	2	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
3	3	1	2	1 - المشاريع المتعلقة بتكنولوجيات التخفيف والتكيف من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ
6	6	4	5	المنشورات (عدد المنشورات)
3	3	3	3	2 - منشورات عن الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وقطاع الطاقة
3	3	1	2	3 - المنشورات (التقييمات والأدوات) بشأن التكيف والقدرة على الصمود
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء إلى البلدان بشأن المسائل المناخية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، وتمويل المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وملوثات المناخ القصيرة الأجل، والتنمية المنخفضة الانبعاثات، والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المؤتمرات الصحفية، والمناسبات الجانبية، والمحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، وتوعية سفراء النوايا الحسنة والاتصال بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وفوائد خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.				

البرنامج الفرعي 2

القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

الهدف

31-14 يتمثل الهدف الذي يسهم في بلوغه هذا البرنامج الفرعي، في تحقيق منع الآثار البيئية للكوارث والنزاعات في البلدان والحد منها، مع تعزيز قدرتها على الاضطلاع بالإنعاش البيئي بعد الأزمات وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات في المستقبل.

الاستراتيجية

32-14 للمساهمة في منع الآثار البيئية للكوارث والنزاعات في البلدان والحد منها، سيواصل البرنامج الفرعي دعم أفضل الممارسات والاستفادة من نهج الإدارة البيئية، من قبيل الحد من مخاطر الكوارث القائمة على النظم الإيكولوجية (أي إدارة أحواض الأنهار، وإدارة المناطق الساحلية، وإدارة المناطق المحمية كوسيلة للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود)، فضلا عن تعزيز قدرة البلدان على التصدي السريع لهذه الكوارث والنزاعات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز إدماج البلدان والجهات الشريكة الدولية للتدابير البيئية للحد من المخاطر في السياسات والأطر الرئيسية، بما في ذلك إطار سيندي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030، من خلال اتخاذ مبادرات إقليمية وقطرية محددة يتوقع أن تسفر عن نهج عالمي أكثر اتساقا لمنع الأزمات البيئية،

مما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغاية 1-5 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى البلدان والجهات الشريكة الدولية من خلال التنفيذ المنسق لخطط الاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش بعد الأزمات التي تترعى المنظور الجنساني وتدمج الاعتبارات البيئية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين التأهب للأزمات البيئية والإنعاش على نحو أسرع، مما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات 1-5 و 11-ب و 1-16 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات زيادة تدابير المعالجة والوقاية التي وضعتها البلدان بدعم من 21 من بعثات وتقييمات الاستجابة للطوارئ البيئية خلال الفترة 2017-2019.

14-33 وللمساهمة في تعزيز قدرة البلدان على الاضطلاع بالإنعاش البيئي بعد الأزمات وزيادة قدرتها على مجابهة الأزمات في المستقبل، سيدعم البرنامج الفرعي اعتماد أدوات رئيسية لإدارة الموارد البيئية والطبيعية، مثل التصوير المرئي للبيانات البيئية الجغرافية المكانية وتحليلها والتوجيه السياساتي. ويُتوقع أن يفضي هذا العمل إلى استفادة البلدان المتأثرة بالأزمات من الممارسات المستدامة مما يؤدي إلى زيادة فهم المخاطر البيئية وتحديد، بما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات 1-5 و 11-5 و 1-13 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات تلقي أربعة بلدان دعماً مؤسسياً طويل الأجل بشأن الإنعاش البيئي الشامل، يغطي مواضيع تشمل الحوكمة وصنع السياسات، والحصول على المعلومات والمشاركة العامة، واستفادة بلدان أخرى من المساعدة التقنية المحددة زمنياً بشأن مواضيع تشمل إدارة مخلفات النزاعات ومعالجة التلوث النفطي.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

14-34 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي إدماج الاعتبارات البيئية في خطط الاستجابة في حالات الطوارئ والإنعاش فيما بعد الأزمات للنهوض باستدامة تدابير الإنعاش، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وذلك كما يتضح من ثلاث بعثات للاستجابة لحالات الطوارئ والتقييمات السريعة التي نسقتها وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استجابة للطلبات التي قدمتها البلدان الثلاثة، مما يجعل النسبة المئوية للطلبات التي قدمتها البلدان للاستجابة لحالات الطوارئ وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتبليتها إلى 100 في المائة، مقابل أداء مقرر بنسبة 90 في المائة. وشمل ذلك إيفاد بعثة للاستجابة لإعصار إيداي في موزامبيق جرى في إطارها تقديم الدعم التقني الذي شمل رسم خرائط تفصيلية للسدود المتضررة، وتحديد أولويات العمل من حيث تقييمات المتابعة التقنية، والتوصيات العامة المتعلقة بكيفية تعزيز إدارة الموارد المائية في السدود الكبيرة والتأهب لها في مواجهة الأعاصير والفيضانات في المستقبل.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تسخير الميكروبات لتنظيف التلوث النفطي

14-35 قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى 17 بلداً في مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات في عام 2019. وشمل هذا العمل برنامجاً لدعم العراق، غطى الركائز الأساسية للبرنامج الفرعي المتمثلة في الحد من المخاطر والاستجابة والإنعاش بعد الأزمات، وعزز قدرة البلد على تنفيذ أعمال التنظيف البيئي بعد القتال العنيف في الجزء الشمالي من البلد. ويستند العمل إلى التوصيات الواردة في النتائج التي توصلت إليها بعثة المسح السريع التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2017، وبشكل متابعة للمساعدة التقنية التي قُدمت فيما يتصل بالتخلص الآمن من الحطام أو إعادة تدويره في عام 2018. وفي إطار هذا العمل، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2019 مشروعاً تجريبياً للإصلاح البيولوجي يسعى إلى تعزيز قدرة الطبيعة على التخلص من الانسكابات النفطية. وقد بدأ العمل في مدينة كركوك الواقعة في الشمال ونُفذ بالتعاون مع شركة نفط الشمال التي تملكها الدولة ووزارة الصحة والبيئة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتسعى المبادرة التي استحدثها البرنامج الفرعي إلى تسخير البكتيريا الموجودة في التربة بشكل طبيعي

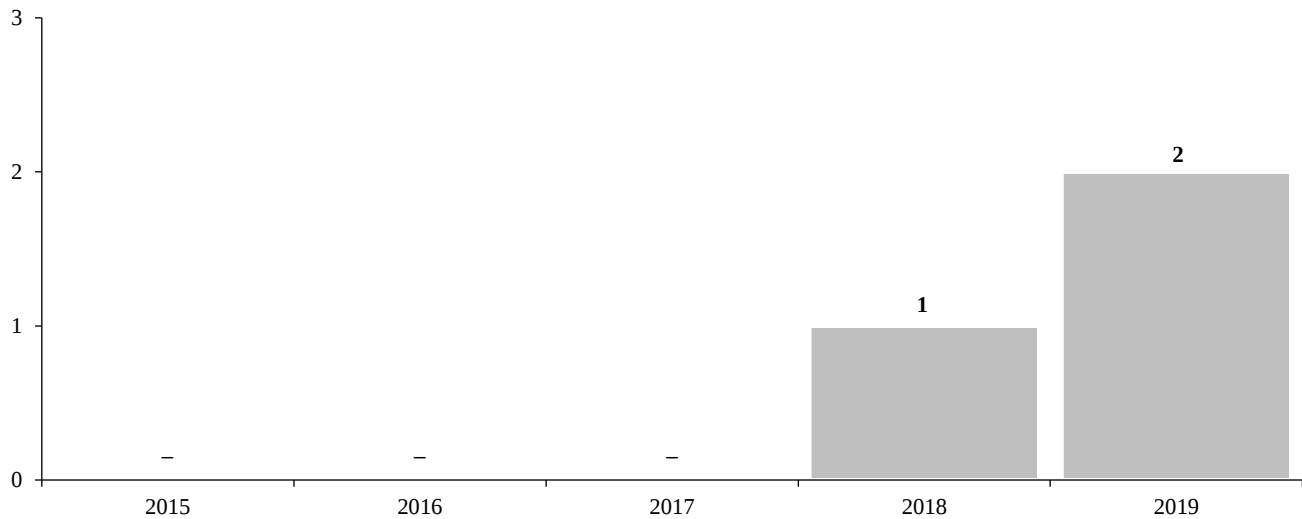
كحليف طبيعي قوي لتطهير الأراضي الملوثة بالمواد السامة، مما يوفر حلاً واعداً وميسوراً للتكلفة لمأزق التلوث النفطي في البلد. وعلى الرغم من أن فكرة استخدام ميكروبات التربة لابتلاع انسكابات النفط ليست جديدة، فإن إمكاناتها لا تكاد تُدرك، وهي لا تُطبق إلا نادراً. وسعياً للانتقال من النظرية إلى الممارسة، عقد البرنامج الفرعي حلقة عمل تدريبية عملية مدتها أربعة أيام حضرها 29 خبيراً نفطياً يعملون في وزارة الصحة والبيئة ووزارة النفط وشركات النفط الوطنية من جميع أنحاء العراق. وجرى أيضاً تكييف نهج التنظيف مع الظروف المحددة لكل حالة انسكاب نفطي، مع مراعاة عوامل شتى تشمل نوع التربة والخصائص الكيميائية للنفط الخام نفسه، مما يزود الخبراء العراقيين بمجموعة أدوات للإصلاح البيولوجي كفيلة بإزالة الكثير من الانسكابات النفطية في البلد، إن لم يكن معظمها. وحالياً يدعم البرنامج الفرعي أيضاً السلطات العراقية في إجراء قياسات علمية للعينات الميدانية من المواقع الملوثة.

التقدم نحو تحقيق الهدف ومقياس الأداء

14-36 ساهم هذا العمل في تعزيز قدرة العراق على القيام بعملية إنعاش البيئة بعد الأزمة وزاد قدراته على مواجهة الأزمات المستقبلية، كما يتضح من استفادة الحكومة من هذه الخبرات البيئية من خلال تطبيق مشروع إضافي تجريبي واحد للإصلاح البيولوجي وتعميمه في جميع أنحاء البلد في عام 2019، بما في ذلك في المنطقة الجنوبية، مما يرفع عدد مبادرات الإصلاح هذه في البلد إلى مبادرتين. وأسهم العمل في تعزيز قدرة البلد على تحسين الظروف المعيشية، بما في ذلك التخفيف من حدة التلوث والحصول على المياه النظيفة، في المناطق المتأثرة بالنزاع.

الشكل الثالث من الباب 14

مقياس الأداء: مجموع عدد مبادرات الإنعاش بعد انتهاء النزاع التي ينفذها العراق لتطهير الأراضي الملوثة بمواد سامة نتيجة انسكاب النفط، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة



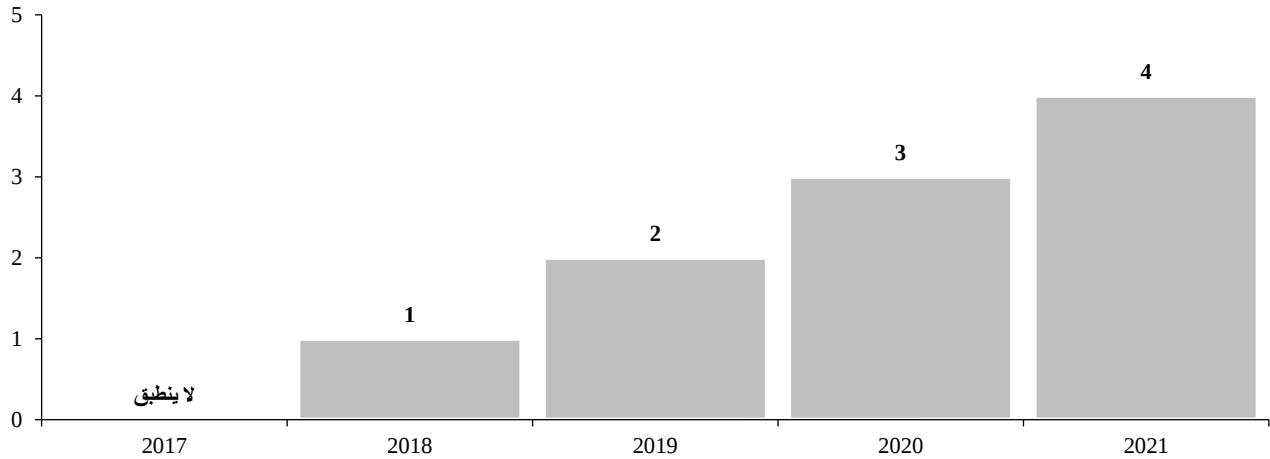
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تقارير حالة البيئة (نتيجة مرحلة من عام 2020)

14-37 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بإدارة الموارد الطبيعية، وفقاً لولايته، وسيساعد البلدان على إعداد تقارير عن حالة البيئة من أجل الإنعاش بعد انتهاء النزاع والإدارة البيئية السليمة، وهو ما يتوقع أن يبرهن عليه مقياس الأداء لعام 2021 أدناه.

وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الرابع من الباب 14
مقياس الأداء: عدد البلدان التي أعدت تقارير عن حالة البيئة



النتيجة 2: تعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن الأزمات البيئية المتصلة بالكوارث (نتيجة جديدة)

14-38 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل على تعزيز الدعم الاستشاري والتقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى النظام الجديد لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين في البلدان المتضررة من الكوارث والنزاعات من أجل ضمان النهوض بالبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة في جميع أعمال الأمم المتحدة. ومن خلال تعزيز آلية التنفيذ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يتماشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، يرى البرنامج فرصة لضمان زيادة هائلة في القدرة على تقديم الخبرات البيئية الأساسية وخدمات الدعم إلى عدد أكبر من الدول الأعضاء. ويشمل هذا العمل ضمان زيادة توافر البيانات البيئية ذات الصلة، التي كثيراً ما تكون مفقودة من عمليات صنع القرار على الصعيد الميداني، والدعم الاستشاري والمساعدة التقنية، عند الطلب، بحيث تكون هذه الأمور متاحة لكل من المنسقين المقيمين وغيرهم من شركاء الأمم المتحدة في الميدان، كثير من هؤلاء يتجه بصورة متزايدة إلى طلب الدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي إطار برنامج العمل الحالي، تقدم هذه المساعدة مباشرة إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرة على إدارة البيئة، ويجري تقديمها في أفغانستان وجنوب السودان والسودان وهاتي. ويتأثر جميع هذه الدول الأعضاء بالأزمات البيئية المتصلة بالنزاعات والكوارث، بما في ذلك التدهور البيئي وشدة التعرض لآثار تغير المناخ.

التحدي الداخلي والاستجابة

14-39 يمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في الاستفادة الكاملة من وجود منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبعثاتها القطرية. واستجابة لذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من تواصله مع المنسقين المقيمين والبعثات القطرية كوسيلة لتعزيز الاستفادة تعميم مراعاة الأبعاد البيئية لخطة عام 2030 على كامل نطاق الأمم المتحدة وضمان تعزيز وجود البيئة على نحو شامل لمختلف القطاعات. وستشمل هذه الإجراءات العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل الآثار الضارة لتغير المناخ، ومع الجهات الشريكة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم

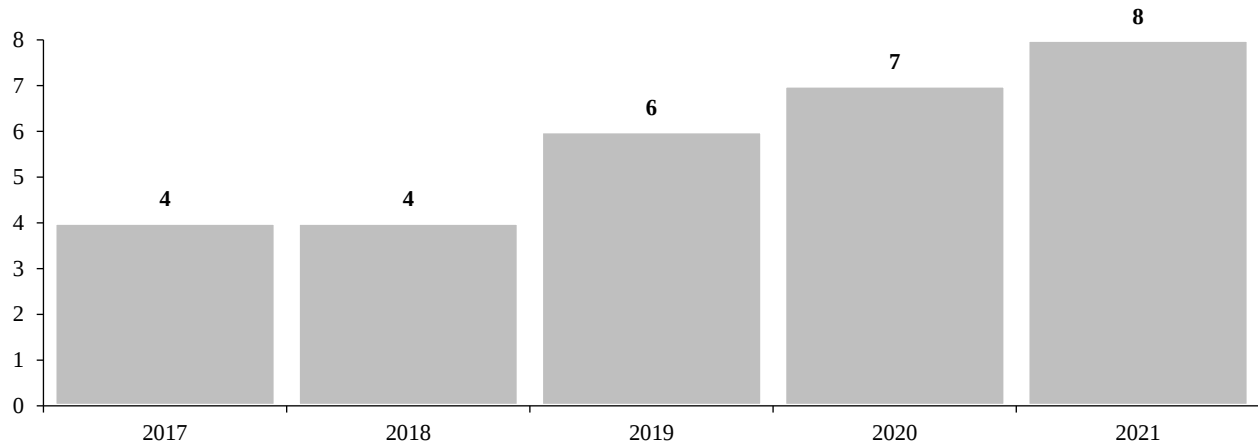
المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع خطة عمل بشأن إدارة الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، تنفذ بالتشاور الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-40 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان على الاضطلاع بإنعاش البيئة بعد الأزمات وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات في المستقبل، وهو ما سيتجلى في تلبية طلب دعم إضافي واحد، مقارنة بعام 2020، بشأن الحد من المخاطر البيئية والاستجابة ودعم الإنعاش، تقدمه الدول الأعضاء من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبعثاتها الخاصة ومكاتبها القطرية.

الشكل الخامس من الباب 14

مقياس الأداء: مجموع عدد المشاريع الجارية لتلبية طلبات الدعم المتعلقة بالحد من المخاطر البيئية والاستجابة لها والإنعاش التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبعثاتها الخاصة ومكاتبها القطرية



الولايات التشريعية

14-41 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

99/68	تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها وتخفيفها وتقليلها	115/74	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
52/74	مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة	118/74	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
		208/74	البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية
		218/74	الحد من مخاطر الكوارث

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

2/11	د-11 دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهائتي: تعزيز الاستجابة البيئية في هايتي	15/26	تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية لحالات الطوارئ والاستجابة والتأهب
7/23	تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر بشأنها في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي		

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

1/3 التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب

المنجزات المستهدفة

42-14 يعرض الجدول 4-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2019-2021.

الجدول 4-14

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	2	4
1 - مشاريع لتقييم المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات	1	1	1	2
2 - المشاريع المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية لتحسين التأهب الوطني والمحلي بغية التخفيف من المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات	1	1	1	2
المنشورات (عدد المنشورات)	1	2	2	2
3 - المنشورات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، وتقييمات التأهب، وخرائط الطريق	1	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إساءة المشورة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية بشأن الحد من البصمة البيئية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إساءة مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء والجهات الشريكة الدولية، بناء على طلبها، بشأن رصد وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الحد من المخاطر البيئية، والاستجابة للطوارئ البيئية، والإنعاش البيئي، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.				

البرنامج الفرعي 3

النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

الهدف

43-14 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بتوخي نهج متكامل من أجل حفظ وتجديد تنوعها البيولوجي وأدائها لوظائفها على المدى الطويل، وكفالة توافر إمدادات السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم الإيكولوجية.

الاستراتيجية

44-14 للمساهمة في تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بتوخي نهج متكامل لحفظ وتجديد تنوعها البيولوجي وأدائها لوظائفها على المدى الطويل، سيواصل البرنامج الفرعي توثيق التعاون مع الدول

الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لإدماج صحة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة وإنتاجيتها بصورة رسمية في نظم التعليم الوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية من أجل الإدماج المؤسسي لصحة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والخاصة بالمياه العذبة في النظم التعليمية الوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية من أجل إدماج نهج النظم الإيكولوجية في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية والأطر التعليمية على الصعيد الوطني، مما يتوقع أن يؤدي إلى تحسين تطوير المناهج الدراسية من جانب المؤسسات المعنية. ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايتين 4-7 و 13-3 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وسيؤدي البرنامج الفرعي أيضا إلى تحسين تبادل المعارف فيما بين البلدان وغيرها من الجهات الشريكة القطاعية غير الحكومية ضمن أطر التعاون القائمة العابرة للحدود، من خلال تشجيع الاستفادة من المنتجات المعرفية واستخدامها، مثل السيناريوهات والتخطيط المكاني وتحليلات المفاضلة ونظم الرصد القطاعية القائمة على النظم الإيكولوجية، فضلا عن نشر المنشورات وإجراء الأعمال المعيارية، مما يتوقع أن يسفر عن مشاركة وتعاون أكثر اتساقا وشمولا لمختلف القطاعات فيما بين البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك على المستوى العابر للحدود، من أجل تحقيق الإدارة والرصد الفعالين للنظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة. ومن المتوقع أن تساعد جميع هذه الأعمال الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة 2 و 6 و 14 و 15. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات اتخاذ أكثر من 32 000 شاب في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا وموريشيوس إجراءات للحد من استخدام المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وإدماج 10 مؤسسات تعليمية ومنابر تعليمية نهج النظم الإيكولوجية في أطرها التعليمية، وإحراز 15 بلدا وسبعة أطر للتعاون العابر للحدود تقدما في رصد وحفظ صحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية من خلال وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الخاصة بكل منها.

14-45 وللمساهمة في تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه العذبة من خلال نهج متكامل لضمان توافر السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم، سيعمل البرنامج الفرعي أيضا مع مصارف التنمية والقطاع المالي وكذلك مع وزارات التخطيط والمالية، من بين جهات شريكة أخرى، لإنشاء الوعي بالكيفية التي يمكن بها لمقرري السياسات في البلدان إدماج نهج النظم الإيكولوجية في صميم عملية صنع القرارات الاقتصادية العامة والخاصة، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى تهيئة بيئة تمكينية لغرس الاعتبارات الإيكولوجية في صنع القرارات المالية من جانب كيانات القطاعين العام والخاص على مستويات متعددة (عالمية وإقليمية ووطنية). ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات 12-7 و 15-أ و 17-5 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى البلدان من خلال تعميم أفضل الممارسات واستحداث أدوات تراعي الاعتبارات الجنسانية وترتبط التغير البيئي بآثاره الاقتصادية، بما في ذلك الاختبار التجريبي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهو نظام إحصائي يجمع المعلومات الاقتصادية والبيئية في إطار مشترك لقياس مساهمة البيئة في الاقتصاد وأثر الاقتصاد على البيئة، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى وضع خطط وطنية محدثة لمحاسبة رأس المال الطبيعي من قبل البلدان. ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو قياس جميع أهداف التنمية المستدامة، حيث إن هذا الإطار الإحصائي يتمتع بوضع فريد يتيح قياس الصلة بين الاقتصاد والبيئة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات قيام 11 من مؤسسات القطاع العام بتجريب إدماج صحة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية وإنتاجيتها في عملية صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الوطني، وقيام 51 مؤسسة مالية بتعديل نماذج أعمالها للحد من مخاطرها المتصلة بالنظم الإيكولوجية.

الأداء البرنامجي في عام 2019، مقابل النتيجة المقررة

14-46 تحققت نتيجة مقررة لعام 2019 تتمثل في الإدماج المؤسسي لمسألة صحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة في أطر التعليم والرصد والتعاون الشامل لعدة قطاعات والعابر للحدود على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من تعهد 63 حكومة بالتزامات في إطار حملة البحار النظيفة للحد من استخدام المواد البلاستيكية، مقابل الهدف المتمثل في 19 حكومة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية لغابات المانغروف تبلغ ذروة جديدة في إكوادور وكينيا ومدغشقر

14-47 أقرت الدول الأعضاء على نطاق واسع بأهمية أشجار المانغروف بوصفها موائل حيوية على الصعيد العالمي. فالمعدل العالمي لفقدان أشجار المانغروف يتجاوز بثلاث إلى خمس مرات المعدلات الإجمالية لفقدان الغابات على الصعيد العالمي، وفُقدت بالفعل نسبة تفوق 25 في المائة من الغطاء الأصلي لغابات المانغروف. وتقدر قيمة الفوائد الاقتصادية الكبيرة التي توفرها أشجار المانغروف للمجتمعات الساحلية المستفيدة من خدمات النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف بنحو 57 000 دولار للهكتار الواحد سنوياً لاقتصادات البلدان النامية. وللمساعدة على التصدي لهذه التحديات، ساند البرنامج الفرعي في عام 2019 حكومات إكوادور وكينيا ومدغشقر على إدارة نظمها الإيكولوجية الغنية بغابات المانغروف على نحو مستدام. وشملت الأنشطة المحددة إجراء تقييمات علمية لمخزونات الكربون وخدمات النظم الإيكولوجية، ومشاورات أصحاب المصلحة التي جرت بين مستخدمي أشجار المانغروف والمستفيدين والحكومات، ووضع خطط لإدارة أشجار المانغروف، وأنشطة تجديد وزراعة أشجار المانغروف، ودعم إدارة المناطق المحمية لأشجار المانغروف. ويتماشى الدعم المقدم مع التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽¹⁾ الذي يسلط الضوء على الفوائد الاقتصادية لغابات المانغروف، والخسائر الاقتصادية المتصلة بفقدان أشجار المانغروف، وطائفة التهديدات التي تؤدي إلى فقدان أشجار المانغروف، وكذلك الوثيقة التوجيهية⁽²⁾ التي أعدت لدعم إقامة مشاريع ميدانية لتعويض أثر المانغروف في موازنة الكربون. وقدم هذا العمل "إثبات جدوى المفهوم" لمخططات "الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية" الناجحة لأشجار المانغروف التي يمكن تطبيقها على نطاقات أكبر وتكرارها في سياقات وبلدان أخرى، بما في ذلك الأمثلة الناجحة الأولى لإصدار أرصدة في أسواق الكربون الطوعية لأشجار المانغروف في كينيا ومدغشقر.

14-48 وعلى وجه التحديد في كينيا ومدغشقر، من خلال المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع "الغابات الزرقاء" المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، قدم البرنامج الفرعي الدعم لإقامة مشروعين رائدين لسوق كربون المانغروف وبدء تنفيذهما من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى جهات شريكة من بينها المعهد الكيني لبحوث البحار ومصائد الأسماك (حكومة كينيا)، والمشاريع الزرقاء (المنظمات غير الحكومية) لإجراء تقييمات علمية ورصد مستمر لمخزونات الكربون وغيرها من خدمات النظم الإيكولوجية، وتيسير إجراء مشاورات واسعة النطاق بين الجهات صاحبة المصلحة مع مستخدمي أشجار المانغروف والحكومتين، وتوفير الخبرة التقنية للتحقق من أرصدة الكربون ودعم وضع خطط لإدارة مناطق المانغروف. وتباع أرصدة الكربون في سوق الكربون الطوعي وتدعم سبل عيش المجتمعات الفقيرة التي تعيش حول أشجار المانغروف، مع الحرص في الوقت ذاته على حماية النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي في إكوادور الدعم التقني للجهات الشريكة الوطنية في إجراء تقييمات

(1) United Nations Environment Programme (UNEP), *The Importance of Mangroves to People: a Call to Action* (2014)

(2) UNEP, *Guiding principles for delivering coastal wetland carbon projects* (2014)

علمية ومشاورات ومفاوضات مع الجهات صاحبة المصلحة، مما شكل دعماً لاتفاقات الحفظ بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية لحصاد محار المانغروف على نحو مستدام.

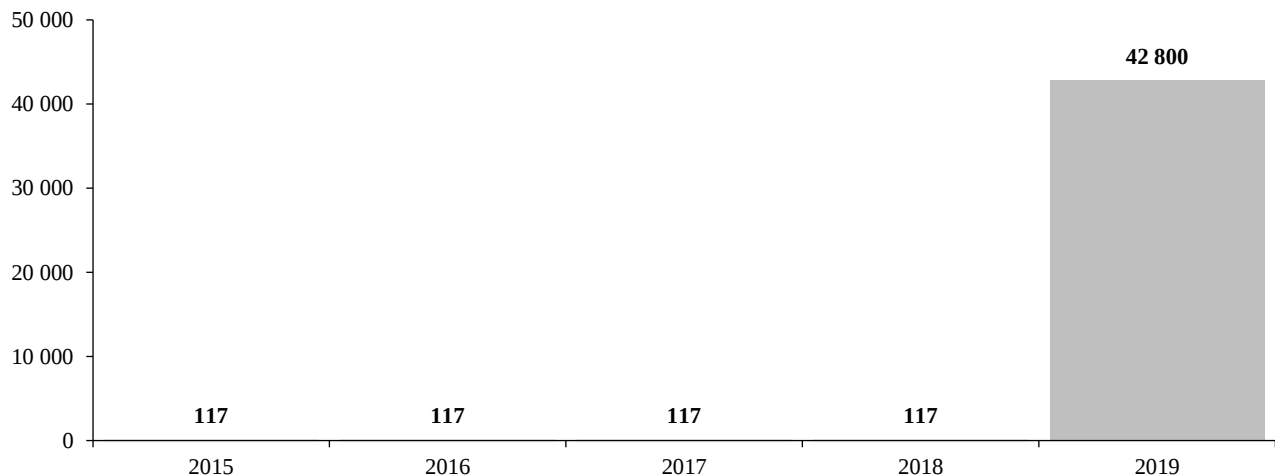
14-49 ومن خلال العمل المشار إليه أعلاه، قدم البرنامج الفرعي الدعم أيضاً لتنفيذ قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 12/4 بشأن الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف، الذي صدر في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام 2019. ومن خلال دعم الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لمناطق أشجار المانغروف من خلال أنشطة البحث والتجديد والإدارة المستدامة، دعم هذا العمل أيضاً البلدان التي تبلغ عن الغاية 14-2 من غايات أهداف التنمية المستدامة.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-50 ساهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه العذبة بتوخي نهج متكامل لحفظ وتجديد تنوعها البيولوجي وأدائها لوظائفها على المدى الطويل وضمان توافر السلع والخدمات الخاصة بالنظم الإيكولوجية، كما يتضح من الإدارة المستدامة لما مجموعه 42 800 هكتار من النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف من أجل مواصلة توفير خدمات النظم الإيكولوجية في مختلف أنحاء إكوادور وكينيا ومدغشقر في عام 2019، مقارنة بخط أساس قدره 117 هكتاراً فقط تدار بشكل مستدام في نفس المناطق المستهدفة بين عامي 2015 و 2018. وبعد سنوات من الاستثمار في البحث العلمي والتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة، تحققت هذه النتيجة من خلال توليفة من العناصر التالية: (أ) بناء الشراكات لتطوير المعارف العلمية والبيانات والتحليلات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية لغابات المانغروف وخدماتها من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات على أساس الأدلة؛ (ب) تطوير أدوات ونهج مكيّفة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، ثم اختبار الأدوات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة لخدمات النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف؛ (ج) دعم مشاريع تمويل ابتكارية بشأن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية لغابات المانغروف. وعلاوة على ذلك، بدأت البلدان عملية إدراج أشجار المانغروف في مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس (أدرج 34 بلداً الأراضي الرطبة الساحلية ضمن الأراضي الخاضعة لإجراءات التخفيف وأدرجها 63 بلداً ضمن الأراضي الخاضعة لإجراءات التكيف، وذلك بحلول نهاية عام 2019).

الشكل السادس من الباب 14

مقياس الأداء: مجموع الهكتارات من غابات المانغروف التي تدار على نحو مستدام في إكوادور وكينيا ومدغشقر



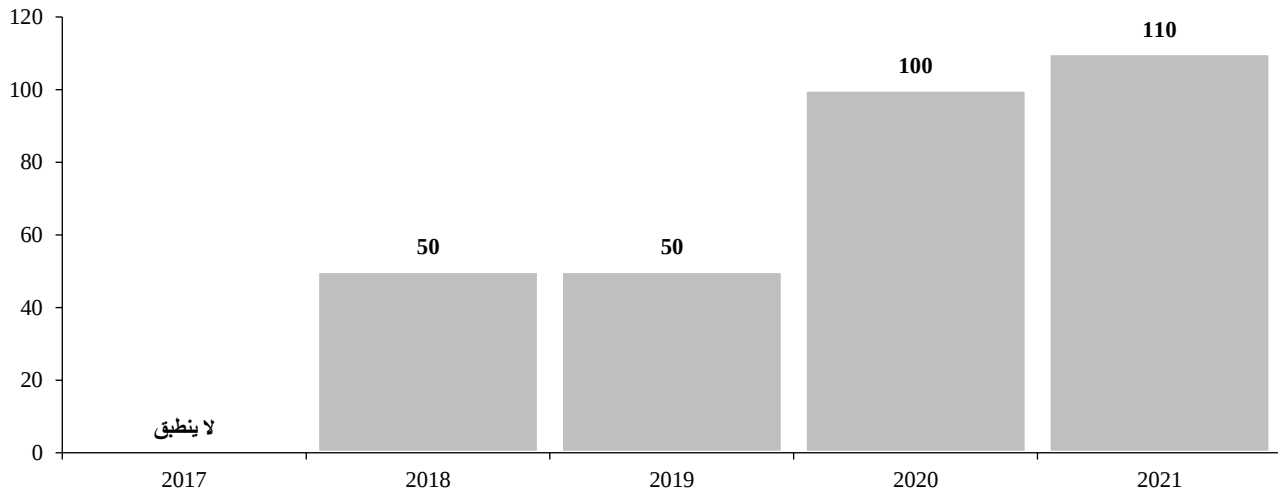
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الارتقاء بمستوى مكافحة القمامة البحرية (نتيجة مرحلة من عام 2020)

51-14 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بإزالة تلوث النظم الإيكولوجية البحرية، وفقاً لولايته، وسيشجع الحملات ويساعد البلدان على اتخاذ إجراءات للحد من القمامة البحرية، وهو ما يُتوقع أن يتضح في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السابع من الباب 14

مقياس الأداء: عدد الحكومات التي قدمت التزامات للحد من القمامة البحرية



النتيجة 2: المبادرة العالمية للأراضي الخثية من أجل تجديد هذه الأراضي وحفظها وإدارتها على نحو مستدام (نتيجة جديدة)

52-14 لا تغطي الأراضي الخثية سوى 3 في المائة من مساحة الأراضي العالمية ولكنها تخزن ما يقرب من 30 في المائة من كربون التربة في العالم، وقد تحتوي على ضعف الكربون الذي تحتوي عليه غابات العالم. والانبعاثات الناتجة عن الخث كبيرة ويقدر أنها تسبب نحو 10 في المائة من مجموع الانبعاثات من قطاع الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي. وبالإضافة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، فإنها تؤدي دوراً هاماً في توفير خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل منذ عام 2017 من خلال المبادرة العالمية للأراضي الخثية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽³⁾، مع التركيز على إنكاء الوعي بأهمية الأراضي الخثية في المنتديات العالمية، وتقريب العلم من عمليات تقرير السياسات، بما في ذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الواضح للأراضي الخثية الصحية في مساعدة البلدان على مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وتأمين القدرة على الصمود. وعلى وجه الخصوص، يعمل البرنامج الفرعي مع البلدان الرئيسية الغنية بالأراضي الخثية، ألا وهي إندونيسيا وبيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو لتيسير التعاون عبر الحدود

(3) هي تحالف عالمي بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضم أكثر من 32 منظمة و 4 بلدان لها أراض خثية مدارية ملتزمة بالعمل معاً على خفض انبعاثات الخث إلى الصفر بحلول عام 2050 كمساهمة في اتفاق باريس.

وتحسين الهيكل المؤسسي للتعاون الشامل لعدة قطاعات من أجل حفظ الأراضي الخثية وإدارتها بصورة مستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعلى إثر الدعم التقني والدعم في مجال الدعوة الذي قدمه البرنامج الفرعي والجهات الشريكة في المبادرة من أجل تهيئة بيئة تمكينية، وقّعت إندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو على إعلان برازافيل بشأن الأراضي الخثية في عام 2018 لتعزيز تحسين إدارة وحفظ أكبر مساحات الأراضي الخثية المدارية في العالم، ألا وهي أراضي كوفيت سنترال الخثية في حوض الكونغو. وفي عام 2019، بدأ البرنامج الفرعي في دعم تنفيذ الإعلان عن طريق تيسير التبادل الجنوبي - الجنوبي الرفيع المستوى بين البلدان الثلاثة الموقعة. وعلاوة على ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة تحسين النتيجة بالمساعدة على إنشاء المركز الدولي للأراضي الخثية المدارية، وهو مركز دولي للنهوض بالبحوث المتعلقة بالأراضي الخثية المدارية وتبادل أفضل الممارسات. وبلغ هذا العمل ذروة جديدة في آذار/مارس 2019، عندما دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في صياغة قرار عالمي بشأن حفظ الأراضي الخثية وإدارتها على نحو مستدام اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة (القرار 16/4). وتمشيا مع القرار، انضم البرنامج الفرعي في وقت لاحق إلى الوكالة الاتحادية لحفظ الطبيعة والوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا وأعضاء آخرين في المبادرة لتقديم توجيهات تقنية إلى 12 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لوضع مبادئ رئيسية لوضع أو تنقيح سياساتها أو استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالأراضي الخثية.

التحدي الداخلي والاستجابة

53-14 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في تقديم الدعم الأمثل للبلدان بشأن إدارة الأراضي الخثية في غياب بيانات قابلة للمقارنة دوليا فيما يتعلق بالنطاق العالمي لمناطق الأراضي الخثية. واستجابة لذلك، سيشرع البرنامج الفرعي في عام 2020 في رسم صورة خط الأساس لحالة الأراضي الخثية العالمية استنادا إلى أفضل العلوم والبيانات المتاحة، مما سيؤدي إلى إجراء تقييم عالمي للأراضي الخثية والاستفادة من نتائجه في عام 2021. وسيكون إعداد التقييم العالمي للأراضي الخثية أيضا خطوة أولى نحو وضع قائمة جرد عالمية للأراضي الخثية على النحو الذي طلبته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 16/4. وللقيام بذلك، سيدعو البرنامج الفرعي، خلال فترة 2020-2021 التكوينية هذه، إلى ضرورة تحديد حالة الأراضي الخثية على الصعيد العالمي عن طريق تأمين الالتزامات الحكومية والاستفادة منها، والاستناد إلى البحوث الأكاديمية الجارية والمقبلة، والاعتماد على المجموعة المتنوعة من الجهات الشريكة في المبادرة العالمية للأراضي الخثية لوضع أساس لقائمة جرد عالمية للأراضي الخثية. ومن المتوقع أن تصبح هذه القائمة أداة حيوية للبلدان للإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة في الأراضي الخثية، وخفض الانبعاثات وتجنبها، مع مراعاة التنوع البيولوجي الفريد وخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الأراضي الخثية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

54-14 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه العذبة من خلال توخي نهج متكامل لحفظ وتجديد تنوعها البيولوجي وأدائها لوظائفها على المدى الطويل، وضمان توافر إمدادات السلع والخدمات الخاصة بالنظم الإيكولوجية، وهو ما سيتضح عن طريق تأييد الجهات الشريكة في المبادرة العالمية للأراضي الخثية والبلدان للتقييم العالمي للأراضي الخثية والشروع في وضع قائمة الجرد العالمية للأراضي الخثية كوسيلة لتعزيز الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأراضي الخثية القائمة على العلم وتنفيذ أطر التعاون الشامل لعدة قطاعات والعابرة للحدود الوطنية للأراضي الخثية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

الجدول 14-5

مقياس الأداء

2021	2020	2019	2018	2017
تأييد البلدان والجهات العالمية للمبادرة العالمية بإعداد تقييم للاستجابة السريعة بعنوان دخان فوق الماء - مكافحة التهديدات العالمية الناجمة عن فقدان الأراضي الخثية وتدهورها، يُدعى فيه واضعو السياسات إلى العمل من أجل حفظ الأراضي الخثية وإدارتها على نحو مستدام	بدء البلدان برسم صورة خط الأساس لحالة الأراضي الخثية العالمية للأراضي الخثية العالمية العالمي للأراضي الخثية وشروعها في وضع قائمة	اعتماد الدول الأعضاء القرار 16/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن حفظ الأراضي الخثية وإدارتها على نحو مستدام	اعتماد إعلان برازافيل بشأن الأراضي الخثية من أجل تعزيز إدارة وحفظ الأراضي الخثية في كوفيت سنترال في حوض الكونغو	القيام في إطار المبادرة العالمية للأراضي الخثية بإعداد تقييم للاستجابة السريعة بعنوان دخان فوق الماء - مكافحة التهديدات العالمية الناجمة عن فقدان الأراضي الخثية وتدهورها، يُدعى فيه واضعو السياسات إلى العمل من أجل حفظ الأراضي الخثية وإدارتها على نحو مستدام

الولايات التشريعية

14-55 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	18/74	اتفاقية التنوع البيولوجي	161/65
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة	221/74	اليوم العالمي للأحياء البرية	205/68
الانسجام مع الطبيعة	224/74	اليوم العالمي للتربة والسنة الدولية للتربة	232/68
التنمية المستدامة للجبال	227/74	تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)	306/72
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	242/74	المحيطات وقانون البحار	124/73
		نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة	229/73
		اليوم العالمي للبقول	251/73
		التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية	343/73

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	4/27	البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه	14/26
المحيطات	6/27	تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي	16/26
		مبادئ توجيهية دولية لنوعية المياه من أجل النظم الإيكولوجية	3/27

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

9/1	البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه	10/4	الابتكار في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي
10/2	المحيطات والبحار	11/4	حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
14/2	الاتجار غير المشروع بالحياة البرية ومنتجاتها	12/4	الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف
24/2	مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي	13/4	الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية
6/4	القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة	15/4	الابتكارات في المراعي المستدامة والرعي
		16/4	حفظ الأراضي الخثية وإدارتها المستدامة

المنجزات المستهدفة

14-56 يعرض الجدول 14-6 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2019-2021.

الجدول 14-6

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
				لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
1 - اجتماعات اتفاق البيئة المتعدد الأطراف	4	2	1	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
2 - المشاريع المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية	2	1	1	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
3 - الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية	6	6	6	-
المنشورات (عدد المنشورات)				
4 - المنشورات المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الإنتاج	2	2	-	-
المنشورات المتعلقة بالمعارف والشبكات والتمويل المتاح للتأثير على التدفقات المالية العامة والخاصة من أجل الحلول المستمدة من الطبيعة				
5 - المنشورات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية	2	2	-	2
6 - المنشورات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والحياة البرية	2	2	3	2
7 - المنشورات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الأرضية	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)				
8 - الأدوات والمنهجيات اللازمة للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية	3	3	3	3
9 - التقييمات والأدوات والمنهجيات الخاصة بالاستثمار في الطبيعة	2	2	2	2
10 - المنجزات المستهدفة الفنية	1	1	1	1

التشاور والمشورة والدعوة: اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: حملتا توعية عن الحلول المستمدة من الطبيعة وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية.

البرنامج الفرعي 4

الإدارة البيئية

الهدف

14-57 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو ضمان أن تحقق البلدان اتساق السياسات البيئية وأن تلتزم بأطر قانونية ومؤسسية قوية تنفذ بصورة متزايدة الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

الاستراتيجية

14-58 للمساهمة في كفاءة تحقيق البلدان لاتساق السياسات البيئية، سيواصل البرنامج الفرعي تيسير الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني التي تشارك فيها الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والآليات المشتركة بين الوكالات والمننديات الوزارية الإقليمية من خلال توفير منتجات إدارة المعلومات والدعم التقني والخدمات الاستشارية بشأن القانون البيئي والسياسات البيئية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي التنفيذ المتسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تعمل في مجموعات مماثلة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين التأزر والكفاءة في عمليات صنع السياسات البيئية العالمية، وزيادة اتساق ترتيبات الإدارة ذات الصلة للبلدان المشاركة، وتحسين توجيه السياسات المستندة بالعلم والعمل المتضافر من جانب البلدان، بما في ذلك ما يتعلق باتخاذ إجراءات بشأن القضايا البيئية ذات الاهتمام الدولي الناشئة عن قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة أو العمليات الحكومية الدولية المماثلة، وكذلك تنفيذ قرارات مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا اتباع الممارسات السليمة بيئيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى إدماج القضايا الناشئة ذات الصلة في وثائق السياسات أو الاستراتيجيات أو الخطط ذات الصلة بالتنمية المستدامة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بسبل منها عمل مجموعة الإدارة البيئية ومبادرة خضرة الأمم المتحدة الزرقاء. وعلاوة على ذلك، وبما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الوكالة الراعية للمؤشر 14-17 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة باتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة في صقل وتطبيق منهجية لقياس آليات اتساق السياسات البيئية ومواصلة النهوض بها، ولا سيما على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى مساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايتين 14-17 و 16-17 من غايات أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع منهجية موحدة لقياس المؤشر 14-17-1 تمم على الصعيد العالمي، فضلاً عن دعم الآليات المناسبة التي يمكن من خلالها للبلدان تعزيز اتساق سياساتها بشأن مسائل التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات إدماج 13 منتدى إقليميا مسائل السياسات البيئية في وثائق السياسات عملاً بخطة عام 2030، وقيام 14 بلدا بمعالجة ست قضايا بيئية، مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والملوثات العضوية الثابتة، عن طريق تعميمها في وثائق السياسات الوطنية والاتفاق على نهج للتنفيذ المتسق لقرارات مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومن خلال الإجراءات السياسية ذات الصلة.

14-59 وللمساهمة في ضمان امتثال البلدان للمؤسسات والأطر القانونية القوية التي تنفذ بصورة متزايدة الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، سيواصل البرنامج الفرعي الاستثمار في استحداث الأدوات المعرفية ونشرها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، بما في ذلك من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن أنشطة الاتصال، من خلال أدوات ومبادرات ابتكارية من قبيل بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وعملية الميثاق العالمي للبيئة، وبرنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيبيديو). ومن المتوقع أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الواردة ضمن الأهداف 1 و 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تعميم الدروس المستفادة من خلال تنفيذ البرامج التي أقامت روابط قوية مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بالفقر والبيئة، ومن خلال التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لتكرار التدخلات وزيادة حجمها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز القدرة المؤسسية والأطر القانونية للبلدان الشريكة، وتحسين الإدارة والشرائط مع المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة في وضع برامج وطنية تآزرية، فضلاً عن زيادة إدماج البيئة في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن المتوقع أيضاً أن يساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايتين 14-17 و 15-17 من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات تعزيز 15 بلداً للقدرة المؤسسية والأطر القانونية البيئية، ووضع 62 بلداً أطراً للتعاون في مجال التنمية المستدامة بدعم من البرنامج الفرعي، وإفادة 11 بلداً بإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

14-60 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز القدرات المؤسسية والأطر السياسية و/أو القانونية لتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030/أهداف التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من قيام 62 بلداً إضافياً، من خلال نظام أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بوضع أطر للتعاون في مجال التنمية المستدامة للأمم المتحدة للإبلاغ عن إدماج الأهداف البيئية، وذلك مقارنةً بالهدف المتمثل في 20 بلداً.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تشكيل ائتلاف على نطاق الأمم المتحدة للنهوض بالإجراءات العالمية بشأن العواصف الرملية والترابية

14-61 من بين الآليات التي يعمل البرنامج الفرعي من خلالها فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، وهو هيئة تتسبب على نطاق المنظومة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 242/53، ويتولى رئاسته برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكلف بتحديد المسائل المدرجة في جدول الأعمال البيئي الدولي التي تستدعي التعاون. ومن هذه المسائل العواصف الرملية والترابية التي يترتب عليها انبعاث ما يقدر بـ 2 000 مليون طن من الغبار في الغلاف الجوي سنوياً. وفي حين تشكل نسبة كبيرة من هذه الانبعاثات جزءاً طبيعياً من الدورات البيوجيوكيميائية للأرض، فإن كمية كبيرة تتولد من الأنشطة البشرية عن طريق تغير المناخ والممارسات غير المستدامة لإدارة الأراضي والمياه. وأصبحت العواصف الرملية والترابية تشكل مصدر قلق عالمي بالغ في العقود الأخيرة بسبب آثارها الكبيرة على البيئة والصحة والزراعة وسبل العيش والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي. وتطال آثارها جميع مناطق العالم، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وتطرح تحديات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتضررة، بما في ذلك الأهداف 2 و 3 و 6 و 8 و 11 و 13 و 15. وقد نظرت الجمعية العامة في بادئ الأمر في مسألة العواصف الرملية والترابية في عام 2015، مما أسفر عن اعتماد القرار 195/70 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، ثم في عام 2016 (القرار 219/71) وفي عام 2018 (القرار 225/72). وفي القرار

195/70، سلمت الجمعية بأن العواصف الرملية والترابية تشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية المستدامة للبلدان النامية المتضررة ورفاه شعوبها، وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير سريعة للتعامل مع تحديات العواصف الرملية والترابية عن طريق التدابير السياسية الملائمة. واستند البرنامج الفرعي في عام 2016 إلى هذه المسألة الناشئة في تقديم تقييم عالمي بشأن العواصف الرملية والترابية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، يتضمن تجميعاً لأحدث المعلومات العلمية عن أسباب العواصف الرملية والترابية وآثارها على رفاه الإنسان والبيئة. وعلاوة على ذلك، ييسر البرنامج الفرعي اعتماد قرار بشأن العواصف الرملية والترابية في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام 2016 (القرار 21/2)، الذي طلبت فيه جمعية البيئة، في جملة أمور، إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التفاعل مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز نهج منسق لمكافحة العواصف الرملية والترابية على الصعيد العالمي.

14-62 واستجابة للقرار المذكور أعلاه، ولقرار الجمعية العامة 225/72، واستناداً إلى الأعمال التحضيرية المضطلع بها في عام 2017، دعا البرنامج الفرعي إلى انعقاد فريق إدارة البيئة في عام 2018، حيث جمع 11 كياناً من كيانات الأمم المتحدة للالتماس آراء أولية بشأن النظر في اقتراح تشكيل ائتلاف على نطاق الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية. وفي عام 2019، بلغ عمل البرنامج الفرعي فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية اتفاقاً جديدة. وعلى هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفي إطار عمل فريق إدارة البيئة، أطلق البرنامج الفرعي رسمياً استراتيجية ائتلاف الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية وخطة عمله، مع تحديد اتجاه واضح لمعالجة قضية العواصف الرملية والترابية على الصعيد العالمي. وإلى هذا الحد، من المتوقع أن يقوم الائتلاف بالتحضير لاستجابة عالمية للعواصف الرملية والترابية، وتحديد نقاط دخول لدعم البلدان المتضررة، وتوليد حوارات عبر الحدود، وتوفير منبر مشترك للخبرة التقنية وإدارة الموارد، والدفع قدماً بالحد من المخاطر.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-63 ساهم هذا العمل في كفالة أن تحقق البلدان الاتساق في السياسات البيئية وأن تتقيد بأطر قانونية ومؤسسية قوية تنفذ، بوتيرة متزايدة، الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما يتضح من إطلاق أول ائتلاف عالمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية، وهو ائتلاف الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية، تحت قيادة فريق إدارة البيئة، وإعداد استراتيجية ذات صلة وخطة عمل لتمكين البلدان من التصدي لهذه القضية الهامة من خلال دعم العمل المتضافر على نطاق الأمم المتحدة.

2019	2018	2017	2016	2015
تعزيز العمل العالمي بشأن العواصف الرملية والترابية من خلال إنشاء أول ائتلاف عالمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية، وهو ائتلاف الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية، على هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر	نظر فريق إدارة البيئة في اقتراح بشأن تشكيل ائتلاف على نطاق الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية	استجابة لقرار جمعية البيئة، يبدأ الاضطلاع بعملية مشتركة بين الوكالات بمشاركة الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة	اعتماد الدول الأعضاء قرار جمعية الأمم المتحدة للبئة 21/2 المتعلق بالعواصف الرملية والترابية	نظر الجمعية العامة في مسألة العواصف الرملية والترابية لأول مرة في القرار 195/70

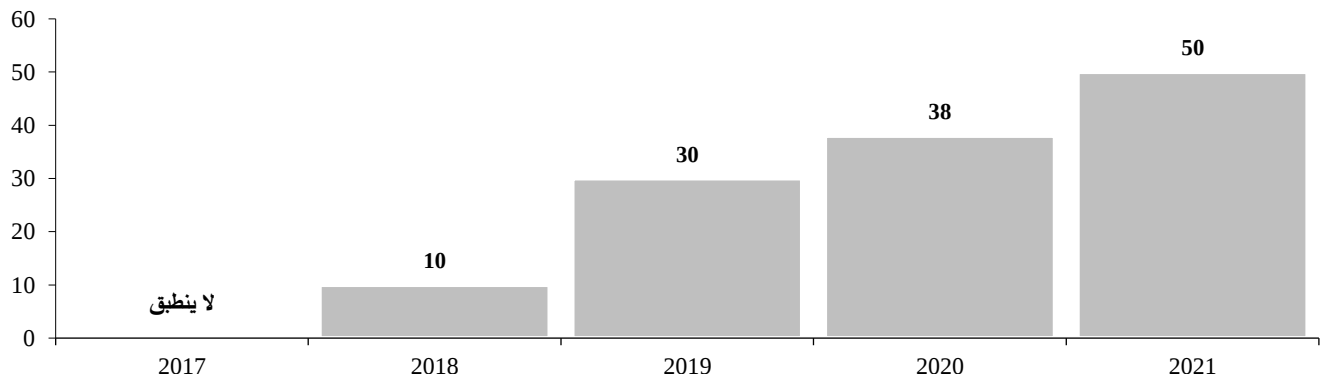
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز تنفيذ القوانين البيئية (نتيجة مرحلة من عام 2020)

14-64 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع والاستغلال غير المستدام، وفقاً لولايته، وسيساعد البلدان في تعزيز القدرات المؤسسية على تنفيذ القوانين البيئية، وهو ما يُتوقع أن يتضح من مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثامن من الباب 14

مقياس الأداء: عدد البلدان التي عززت قدراتها المؤسسية وأطرها القانونية من أجل إنفاذ التشريعات البيئية



النتيجة 2: عدم ترك أحد خلف الركب: انخراط المزيد من البلدان في التحولات المالية نحو معالجة الصلة بين الفقر والبيئة (نتيجة جديدة)

14-65 يعمل البرنامج الفرعي في عدة مناطق على تعزيز إدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والبيئة وتعميمها في السياسات والخطط والأنظمة والاستثمارات في البلدان الشريكة، من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2018، أطلق البرنامج الفرعي مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة (2018-2022)، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتستند هذه المبادرة إلى خبرة تمتد لأكثر من عقد من الزمن للبرنامج الذي سبقها، وهو مبادرة الفقر والبيئة، التي عززت تعميم مسألة الفقر والبيئة في 52 خطة وطنية في 23 بلداً وفي 112 من السياسات والخطط القطاعية في 16 بلداً، ودعمت 41 نظاماً للرصد والتقييم لإدراج مؤشرات الفقر والبيئة في 18 بلداً و 76 عملية للميزنة والإنفاق في 15 بلداً.

التحدي الداخلي والاستجابة

14-66 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في توليد أدلة قوية على تأثير الصلات بين الفقر والبيئة على الفقراء والفئات الضعيفة تدعم رسم السياسات واتخاذ القرارات بصورة فعالة في البلدان الشريكة. ونشأ هذا التحدي من صعوبة رصد البرنامج الفرعي لنتائج ما بعد المشاريع قرب نهاية أي مشروع، حيث لم يكن من المتوخى إقامة شراكات استراتيجية في إطار المشاريع للمساعدة في الرصد المستمر للآثار المترتبة عليها. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي على نحو أكثر استباقية برصد معدلات الأخذ بالنتائج من جانب أصحاب المصلحة المتعددين في كل من القطاعين العام والخاص في بلد من البلدان، كجزء من العملية الموحدة لتقييم المشاريع في إطار مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة، بسبل من بينها إقامة شراكات مناسبة تحقيقاً لهذه الغاية. وعلاوة على ذلك، وبناءً على إرث مبادرة الفقر والبيئة، ستطبق مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة الدروس المستفادة من مبادرة الفقر والبيئة عن طريق تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الشريكة، مع التركيز بشكل أقوى وأكثر تحديداً على مسألة مواءمة عمليات البلدان المالية والاستثمارية مع الأهداف المتعلقة بالفقر والبيئة والمناخ، من أجل تسريع وتيرة الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل القيام بذلك، ستستفيد مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة أيضاً من الزخم السياسي الذي ولّده اتخاذ جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في دورتها الرابعة في عام 2019، القرار 18/4 الذي أيده البرنامج الفرعي. وحثت جمعية البيئة في هذا القرار الدول الأعضاء والقطاع الخاص على اتباع نهج متكاملة ومبتكرة ومتسقة في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين والخطط والميزانيات التي تحول خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر. ومن خلال تطبيق الدروس المستفادة من مبادرة الفقر والبيئة، واستناداً إلى نتائج دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ستستفيد مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة من العمليات التي يُضطلع بها لتنفيذ خطة عام 2030 الأوسع نطاقاً وأهداف التنمية المستدامة، مثل الاستعراض الوطني الطوعي، بغية توفير نقاط دخول جديدة، ليس فقط لتعميم الاستدامة البيئية والشواغل ذات الصلة بالمناخ من أجل القضاء على الفقر، وإنما أيضاً لتحويل أولويات الحكومة والموارد المرصودة تدريجياً نحو معالجة تلك القضايا. وعلاوة على ذلك، ستواصل المبادرة إتاحة الفرص لتحسين نوعية استثمارات القطاع الخاص لدعم الأهداف المتعلقة بالفقر والبيئة. وسيجري إشراك القطاع الخاص، على وجه الخصوص، عن طريق تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام المستهدفة على التفاعل مع القطاع الخاص وإقامة شراكات معه، من أجل تشجيع الاستثمار الجيد النوعية دعماً للاستدامة البيئية وتحقيق الأهداف المناخية من أجل القضاء على الفقر. وعلى هذا الأساس، ستركز المبادرة دعمها على تسعة بلدان مستهدفة (سبعة في عام 2020 واثنين في عام 2021) اختيرت بناءً على الطلب واستناداً إلى ما يتوافر في سياقاتها الوطنية من أدلة على التدهور البيئي وعدم استدامة الموارد الطبيعية اللذين يؤثران على الفقراء والفئات الضعيفة، مع تقديم الدعم المناسب، بما في ذلك فيما يتعلق بتحويل خيارات الاستثمار المالي للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-67 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في كفالة أن تحقق البلدان الاتساق في السياسات البيئية وأن تتقيد بأطر قانونية ومؤسسية قوية تنفذ، بوتيرة متزايدة، الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وهو ما سيتضح من قيام تسعة بلدان إضافية (سبعة في عام 2020 واثنان في عام 2021) بإدماج مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها وخططها وميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية.

الجدول 14-8

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
في إطار مبادرة الفقر والبيئة، يعزز 23 بلدا إدماج مسألة الفقر والبيئة في خططها واستراتيجياتها الوطنية	بدء البلدان في تعميم مراعاة اعتبارات الفقر والبيئة في العمليات الوطنية، مع التركيز بشكل أقوى على التمويل والاستثمار المتوائمين مع أهداف التنمية المستدامة بدعم من مبادرة العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة	اعتماد البلدان قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 18/4 بشأن الصلة بين الفقر والبيئة، الذي يشدد على ضرورة أن تحول البلدان خيارات التمويل والاستثمار للقطاعين العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية	قيام سبعة بلدان بتعميم مراعاة مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها أو خططها أو أنظمتها أو ميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية	قيام بلدين بتعميم مراعاة مسألة الفقر والاستدامة البيئية في سياساتها أو خططها أو أنظمتها أو ميزانياتها الوطنية، مع تحويل خيارات التمويل والاستثمار العام والخاص نحو القضاء على الفقر والاستدامة البيئية

الولايات التشريعية

14-68 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

الإعلانات الوزارية والمقررات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

د-1/6	إعلان مالمو الوزاري	د-3/12	الإدارة الدولية لشؤون البيئة
د-4/7	الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها	11/25	القانون البيئي
د-1/8، الجزء الثاني	تنفيذ المقرر د-1/7 بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	5/27	التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة
د-5/11	القانون البيئي	9/27	تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

3/1	الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية	17/2	تعزيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صعيد تيسير التعاون والتأزر فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي
2/2	دور ووظائف المنظمات الإقليمية لوزراء البيئة والسلطات البيئية		

18/2	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات الأمانة	17/4	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية
3/3	إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة		

المنجزات المستهدفة

69-14 يعرض الجدول 9-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-14

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	13	20	25	27	
1 - اجتماعات القانون البيئي والإدارة البيئية	13	20	25	27	
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	5	6	5	4	
2 - المشاريع المتعلقة بالقانون البيئي	1	2	1	2	
3 - المشاريع المتعلقة بدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	3	3	3	1	
4 - المشروع المتعلق بالصلة بين الفقر والبيئة	1	1	1	1	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	7	30	15	
5 - مناسبات تدريب المدربين على الإدارة البيئية	-	7	30	15	
المنشورات (عدد المنشورات)	4	4	4	8	
6 - التقارير العالمية عن القانون البيئي	4	4	4	8	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن رصد وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاستراتيجيات والأطر التشريعية لمكافحة التدهور البيئي الناتج عن تغير المناخ والجريمة البيئية، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط.					

البرنامج الفرعي 5

المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

الهدف

70-14 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة أصح وضمن صحة أفضل للجميع.

الاستراتيجية

14-71 للمساهمة في النهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وجدول الأعمال الدولي الأوسع نطاقاً المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، من خلال تقديم المشورة التقنية ودعم السياسات وبناء القدرات من أجل وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الزئبق، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد المستفدة للأوزون، والرصاص، فضلاً عن منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية وغيرها من أشكال النفايات. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل، الذي يجري على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء، عن زيادة عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ سياسات، واستراتيجيات وآليات قانونية أو مؤسسية أو مالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن تعزيز الإجراءات غير الحكومية والمشاركة من جانب جهات الصناعة ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بجدول الأعمال الدولي الأوسع نطاقاً المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات. ومن المتوقع أيضاً أن يساعد كل هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المدرجة في إطار الأهداف 3 و 6 و 11 و 12 و 14 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق الحد من خطر الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من تلوث الهواء والماء والتربة على مختلف المستويات. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات نجاح المفاوضات التي أجرتها البلدان، وبدء نفاذ صك عالمي جديد ملزم قانوناً، في عام 2017، هو اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، بتيسير من البرنامج الفرعي، لتعجيل باتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط المتعلقة بالانبعاثات الزئبق من الصناعات، واستخدام بعض المنتجات والعمليات، وتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق، من أجل التقليل إلى أدنى حد من التسربات البشرية المنشأ لهذه المادة الكيميائية شديدة الخطورة إلى الهواء والماء والأرض على الصعيد العالمي، والقضاء على تلك التسربات كلما كان ذلك ممكناً.

14-72 وللمساهمة في تحسين نوعية الهواء على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع، سيقدم البرنامج الفرعي مزيداً من الدعم التقني والاستشاري للحكومات، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني وبناء القدرات المؤسسية على وضع تقييمات لنوعية الهواء والاستفادة منها، مع تقديم بيانات ومعلومات بشأن الرصد متاحة لعموم الناس. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل، الذي يجري على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء، إلى تحسين قدرة الحكومات على تحديد مصادر الانبعاثات على الصعيد الوطني ووضع حلول محددة الهدف للحد من تلوث الهواء. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً الحكومات في وضع السياسات والمعايير، والأطر والآليات القانونية أو التنظيمية أو المالية أو المؤسسية للحد من ملوثات الهواء، مما يتوقع أن يؤدي إلى زيادة في معدل وضع واعتماد السياسات المتعلقة بنوعية الهواء، فضلاً عن تعزيز نشر الممارسات الجيدة أو التكنولوجيات والنظر في البدائل، بما في ذلك حلول النقل الخفيف الكربون، مثل المشي وركوب الدراجات والتنقل بوسائل تعمل بالطاقة الكهربائية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم جهود التوعية التي تبذلها الحكومات، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بشأن أهمية نوعية الهواء، ولا سيما من خلال حملة "BreatheLife" التي تشجع الحكومات على العمل من أجل نقاء الهواء عن طريق إكذاء الوعي وتنفيذ حلول جديدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة قدرة الحكومات على الإبلاغ عن نوعية الهواء بطريقة مفهومة وإتاحة البيانات المتصلة بنوعية الهواء والمعلومات الأخرى ذات الصلة لعموم الناس. ومن المتوقع أن يؤدي كل هذا العمل أيضاً إلى مساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المدرجة في إطار الأهداف 3 و 7 و 11 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تحسين نوعية الهواء بما يؤدي إلى تخفيف عبء تلوث الهواء على البيئة وصحة الإنسان. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات اعتماد سبعة بلدان لمعايير الوقود والخفض التدريجي لنسبة الرصاص في الوقود في عام 2018 بهدف التصدي

تلوث الهواء، وذلك نتيجة تعزيز القدرات على وضع السياسات والمعايير والممارسات وقيام بلدان آسيا والمحيط الهادئ بتحديد وتعزيز 25 تدبيراً من التدابير المتصلة بنوعية الهواء والرامية إلى الحد من تلوث الهواء نتيجة تحسّن الفهم العلمي لمصادر ملوثات الهواء وآثارها المدمرة على صحة الإنسان.

الأداء البرنامجي في عام 2019، مقابل النتيجة المقررة

73-14 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي إعداد سياسات ووضع استراتيجيات وآليات قانونية ومؤسسية ومالية أو تنفيذها في البلدان لمنع إنتاج النفايات والإدارة السليمة للنفايات، ضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من اعتماد أربعة بلدان إضافية استراتيجيات وطنية وإقليمية لإدارة النفايات، ليصل المجموع إلى 18 بلداً مقابل الهدف المتمثل في 11 بلداً. وقدم البرنامج الفرعي الدعم، على وجه الخصوص، إلى وزارات البيئة وإحدى اللجان الوطنية المعنية بالبيئة في وضع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية لإدارة النفايات.

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة الالتزامات على الصعيد القطري حفاظاً على الزخم في مكافحة تلوث الهواء على الصعيد العالمي

74-14 يعد تلوث الهواء أهم المخاطر التي تهدد الصحة البيئية في عصرنا، ويرتبط بأمراض تتراوح بين أمراض الجهاز التنفسي والسكتة الدماغية. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تسببت رداءة نوعية الهواء في حالات وفاة مبكرة يتراوح عددها بين 7 و 8 ملايين حالة في عام 2012. ومنذ عام 2018، يعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع الحكومات على هذا الموضوع من خلال عدد من الوسائل، منها: (أ) دعم إعداد تقييمات بشأن حالة واتجاهات نوعية الهواء وإتاحتها لصانعي القرارات وأصحاب المصلحة المعنيين وللجمهور؛ (ب) تعزيز إنشاء واستخدام شبكات فعالة لرصد نوعية الهواء في المناطق الحضرية؛ (ج) وضع أدوات ومنهجيات لتوجيه خطط واستراتيجيات الهواء النقي؛ (د) تعزيز التعاون والشراكات على الصعيدين العالمي والإقليمي للتصدي لتلوث الهواء؛ (هـ) تعزيز أنشطة الاتصال والتوعية للتشجيع على العمل والترويج لأفضل الممارسات. ودعم هذا العمل أيضاً الدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق أهداف قرارى جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/1 و 8/3 بشأن تحسين نوعية الهواء.

75-14 وفي عام 2019، ارتقى البرنامج الفرعي بهذا العمل إلى آفاق جديدة، ولا سيما من خلال تحسين جهود التوعية. وركزت احتفالات اليوم العالمي للبيئة على تلوث الهواء، مما أتاح الكشف عن هذا الموضوع أمام أعداد ضخمة من الجمهور من خلال وسائل الإعلام والأنشطة على أرض الواقع. ولزيادة بروز مسألة تلوث الهواء على مستوى العالم عن طريق احتفالات اليوم العالمي للبيئة، قامت حملة "BreatheLife"، التي أطلقها البرنامج الفرعي في عام 2015 بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر، بحشد 62 مدينة للعمل على الوصول بتلوث الهواء إلى مستويات آمنة بحلول عام 2030 لحماية صحة الإنسان والبيئة.

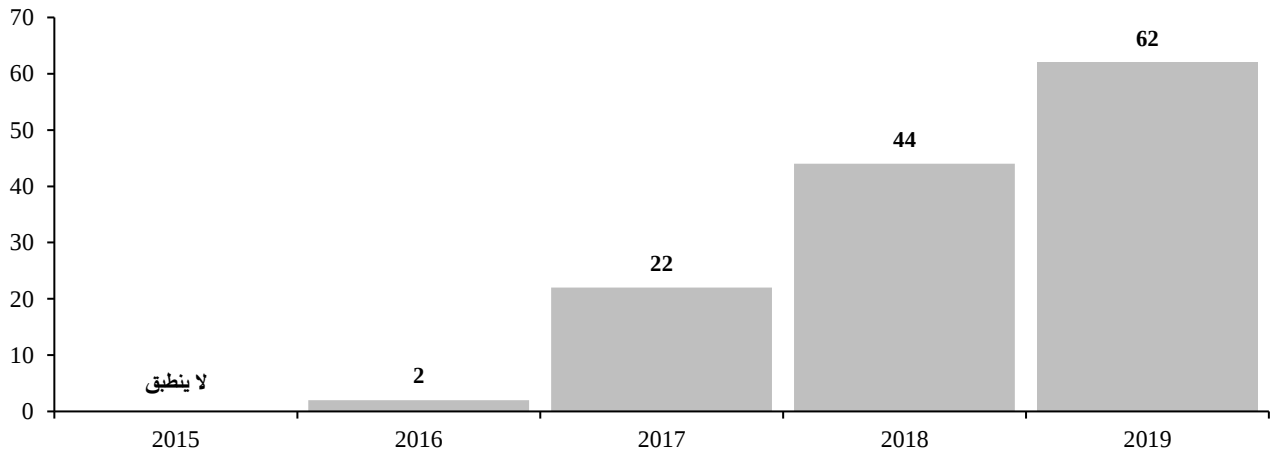
76-14 وبهذه الإنجازات، ساهم البرنامج الفرعي في المقام الأول في تحسين تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بصحة الإنسان ورفاهه (الهدف 3)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)، وكذلك الفوائد المتأتية من المضي صوب اعتماد مصادر الطاقة المستدامة (الهدف 7).

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-77 ساهم هذا العمل في تحسين نوعية الهواء على جميع المستويات، من أجل تهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع، كما يتضح من زيادة العدد المسجل في عام 2019 للمدن والحكومات المحلية التي قطعت التزامات في إطار حملة "BreatheLife" (62 مدينة وحكومة محلية) مقارنة بـ 44 في عام 2018 (زيادة قدرها 18)، مع اعتماد وتنفيذ حملات وأنشطة توعية بشأن نوعية الهواء. وبالنظر إلى أن الحملة العالمية "BreatheLife" تهدف إلى حشد الحكومات والأفراد لاتخاذ إجراءات بشأن تلوث الهواء والالتزام بتحقيق الأهداف المتوخاة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء بحلول عام 2030، قطعت الحكومات الـ 18 الإضافية، على وجه الخصوص، التزامات بالانضمام إلى المنصة والتعجيل بالتنفيذ الفعال للحلول المتعلقة بنوعية الهواء وإقامة أو توسيع نطاق جهود الرصد التي يمكن من خلالها إبقاء المواطنين على علم.

الشكل التاسع من الباب 14

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن والحكومات المحلية التي تنفذ حملات وأنشطة توعية بشأن نوعية الهواء بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة



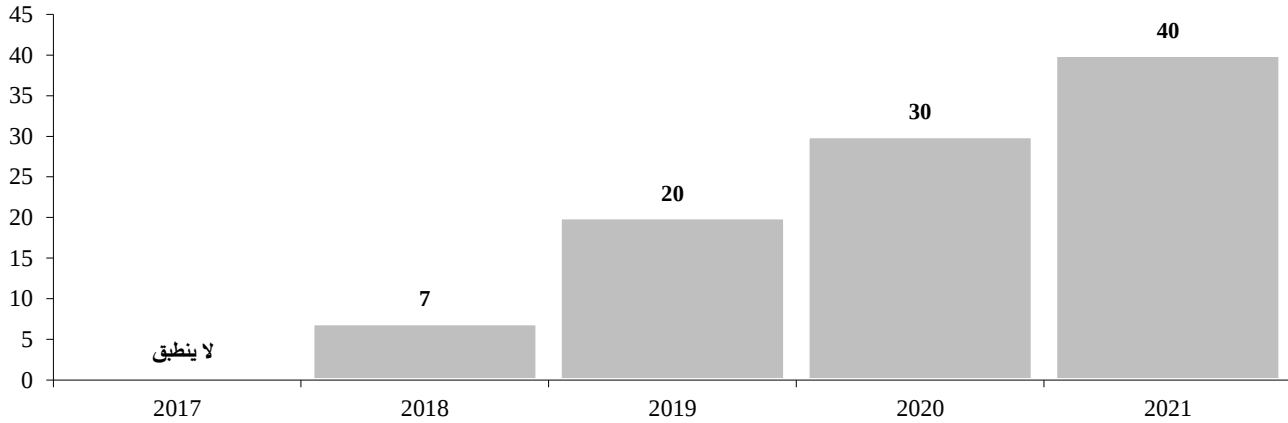
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز العمل المتعلق بالتلوث من أجل حماية الناس والكوكب (نتيجة مُرحَلة من عام 2020)

14-78 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بإدارة المواد الكيميائية، وفقاً لولايته، وسينفذ حملات توعية لإظهار فوائد إدارة المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، من أجل زيادة المشاركة من جانب المجتمع المدني في إدارة المواد الكيميائية، وهو ما يُتَوَقَّع أن يتضح في مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل العاشر من الباب 14

مقياس الأداء: عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية



النتيجة 2: تكثيف الجهود المبذولة على نطاق العالم للنهوض بالإدارة السليمة للنفايات (نتيجة جديدة)

79-14 يعمل البرنامج الفرعي مع الحكومات وأصحاب المصلحة من غير الحكومات لوضع سياسات واستراتيجيات على المستويين الإقليمي والوطني وعلى مستوى القطاعات لتعزيز الإدارة السليمة للنفايات منذ عام 2006. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة بوضع استراتيجيات وسياسات للإدارة السليمة للنفايات، بما في ذلك تعزيز الأطر التنظيمية للإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية. وفي ظل وجود الحجم المذهل من النفايات البلاستيكية التي يجري التخلص منها كل عام في المحيطات والبالغ 8 ملايين طن، يركز البرنامج الفرعي الآن بشكل متزايد على منع النفايات البلاستيكية وإدارتها بهدف القضاء على التصريف الطويل الأجل للبلاستيك والجزئيات البلاستيكية في المحيطات، تماشياً مع قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 و 6/4 و 8/4 و 9/4. ويسر البرنامج الفرعي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، ويدعم الحكومات والهيئات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين للدفع قدماً بالتدابير والشراكات من أجل التطوير الفعال للإجراءات والأنشطة الرامية إلى تحسين إدارة النفايات ومنع القمامة البحرية، بسبل من بينها الالتزامات الطوعية. ومع استمرار وصول حوالي 80 في المائة من النفايات، بما في ذلك النفايات البلاستيكية، في نهاية المطاف إلى مدافن القمامة أو إلى البيئة، تظل النفايات واحدة من أهم القضايا البيئية المجتمعية الحرجة في عصرنا. ولذلك سيظل استحداث نُهج وأدوات ووسائل متكاملة لإدارة النفايات تهدف إلى دعم الحكومات في صميم عمل البرنامج الفرعي في إطار جهوده لإيجاد كوكب خال من التلوث.

التحدي الداخلي والاستجابة

80-14 يمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في الإبلاغ بوضوح عن أهمية تعزيز الإدارة السليمة للنفايات وفقاً للتسلسل الهرمي للنفايات، بما في ذلك منع إنتاج النفايات، من أجل مواكبة الاتجاهات الدولية في مجال إنتاج النفايات وإدارتها. وفي حين أن مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك النهج الدائرية، تحظى حالياً بكثير من الاهتمام، وأن التصميم الإيكولوجي واتباع النهج الدائرية عنصران حاسمان للتوصل إلى حل طويل الأمد لقضايا النفايات، فإن قدراً كبيراً من التلوث الذي تتم مواجهته اليوم، ولا سيما في البلدان النامية، لا يزال ناتجاً عن قصور في إدارة النفايات. ووفقاً لذلك، ثبت أنه من الصعب إظهار التكاليف التي يتم تقاديتها والآثار البيئية التي تتحقق نتيجة لمنع إنتاج النفايات. وعلاوة على ذلك، ركز البرنامج الفرعي بقوة على العمل التقني، وبدرجة أقل على إدراج النفايات في السرديات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتلوث والنهج الدائرية. واستجابة لذلك، سيكتف البرنامج الفرعي إبلاغه عن النتائج الرئيسية لتقييمات إدارة النفايات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وسيوجه

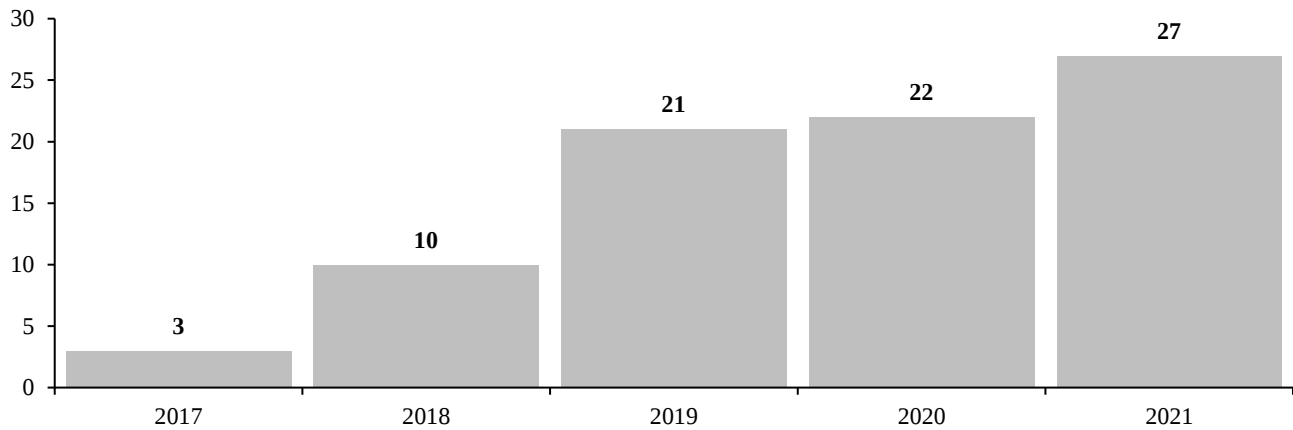
الانتباه إلى الفوائد التي تعود على البيئة وصحة الإنسان من الإدارة السليمة للنفايات والتلوث، بما في ذلك تجنب التكاليف (تكاليف النقاس عن العمل) والإبقاء على الموارد القيمة. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضاً إلى التعاون الوثيق مع البرنامج الفرعي 6، الكفاءة في استخدام الموارد، من أجل اتباع نهج مزدوج، يُستكمل بموجبه تقديم الدعم لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك النهج الدائري، بتقديم الدعم للبلدان في وضع وتنفيذ استراتيجيات بشأن الإدارة السليمة للنفايات تساعد على وقف تسرب النفايات البلاستيكية وغيرها من النفايات من الأنشطة الاقتصادية إلى البيئة، وتجنب تعرض الإنسان للمواد الضارة - المواد التي يتعرض لها في أغلب الأحيان من ينتمون لأكثر الفئات ضعفاً - وتعزيز الحرص في التعامل مع الأجزاء (الخطرة) السريعة النمو من النفايات، مثل النفايات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على وضع برامج متكاملة بمشاركة أفرقة عالمية وإقليمية لمعالجة مسألة مجاري النفايات ذات الأولوية بطريقة متكاملة. ومن بين العوامل المؤثرة التي يهدف البرنامج الفرعي إلى التأثير عليها من خلال هذا العمل المتوقع إظهار المكاسب المالية، والتكاليف الصحية والمجتمعية التي يتم تقاديتها، والحد من الظلم الاجتماعي استناداً إلى الحق في بيئة نظيفة، وإمكانية زيادة نماذج الوظائف الخضراء وحصص السوق الخضراء.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-81 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بالإدارة السليمة للنفايات على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع، وهو ما سيتضح من قيام 27 بلداً (خمس بلدان إضافية مقارنة بعام 2020) بتنفيذ سياسات منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة للنفايات، بما فيها السياسات الرامية إلى الحد من تسرب النفايات البلاستيكية إلى البيئة، فضلاً عن وضع استراتيجيات وخطط عمل للتعامل مع النفايات الخطرة من شأنها أن تساعد في التعامل على نحو ملائم مع مختلف مجاري النفايات، مع التقيد بالتسلسل الهرمي للنفايات، بدءاً بمنع إنتاج النفايات.

الشكل الحادي عشر من الباب 14

مقياس الأداء: إجمالي عدد البلدان التي تنفذ سياسات بشأن منع النفايات وإدارتها بالشكل السليم



الولايات التشريعية

14-82 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

212/74 اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

د-1/9	النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	4/24	منع الاتجار الدولي غير المشروع
د-4/12	العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات	5/25	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق
د-5/12	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات	12/27	إدارة المواد الكيميائية والنفايات

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

5/1	المواد الكيميائية والنفايات	6/4	النفايات البحرية البلاستيكية والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة
6/1	الحطام البلاستيكي والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة	7/4	الإدارة السليمة بيئياً للنفايات
7/1	تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء	8/4	الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
7/3	النفايات البحرية والجزيئات البلاستيكية البحرية الدقيقة	9/4	معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام

المنجزات المستهدفة

83-14 يعرض الجدول 10-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-14

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية					المقرر الفعلي المقرر المقرر
					لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)					4 4 4 4
1 - المشاريع المتعلقة بوضع سياسات، واستراتيجيات وآليات قانونية أو مؤسسية أو مالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية					4 4 4 4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)					4 4 4 -
2 - حلقات دراسية ودورات تدريبية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات					4 4 4 -
المنشورات (عدد المنشورات)					1 1 1 -
3 - التقييم العالمي للحالة والاتجاهات بشأن القوانين والأنظمة والسياسات المالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات					1 1 1 -
المواد التقنية (عدد المواد)					4 3 3 3
4 - تقارير تقنية عن حالة واتجاهات المخاطر والتحسينات في إدارة المواد الكيميائية والنفايات على مختلف النطاقات					2 1 1 1
5 - إرشادات تقنية بشأن خطط العمل المتصلة بنوعية الهواء على مختلف النطاقات، ولا سيما على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي					2 2 2 2

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إمداء المشورة إلى البلدان بشأن الممارسات البيئية وإدارة النفايات؛ وإمداء المشورة إلى البلدان وأصحاب المصلحة بشأن تقرير السياسات ووضع المعايير والاستراتيجيات.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إفاد بعثات للوقوف على الحالة والاتجاهات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية وإدارة النفايات ونوعية الهواء، بما في ذلك القمامة البحرية وغيرها من أشكال التلوث.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية والحملات والمواد الإعلامية التي توزع على الحكومات والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور لزيادة الوعي بشأن التلوث البحري وغيره من أشكال التلوث، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والعمل على تحسين نوعية الهواء.

البرنامج الفرعي 6

الكفاءة في استخدام الموارد

الهدف

14-84 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو الدفع قدماً بتحول البلدان والمؤسسات التجارية نحو التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع واعتماد أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين وفصل النشاط الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والأثر البيئي، مع تحسين رفاه البشر في الوقت ذاته.

الاستراتيجية

14-85 للمساهمة في الدفع قدماً بتحول البلدان والمؤسسات التجارية نحو التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع واعتماد أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء تقييمات قطرية، وتعزيز الاستفادة من أدوات تخطيط السياسات وتنفيذها، وإنشاء منابر للمعارف وتمكن واضعي السياسات ومؤسسات الأعمال من السعي بنشاط إلى إيجاد مسارات مستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً الاستفادة من قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توليد ونشر المعارف، ومن شبكته الواسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع المالي، فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، منصات التنفيذ والمبادرات الرئيسية، مثل الفريق الدولي المعني بالموارد، ومنبر المعارف المتصلة بالنمو الأخضر، والشراكة من أجل اقتصاد أخضر، والتفاعل المستمر مع الهيئات الإقليمية واللجان الاقتصادية وكيانات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تهيئة بيئة سياسية تمكينية للتحويل إلى أنماط شاملة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء مباشرة على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المدرجة في إطار الهدفين 8 و 12 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات اعتماد سبعة بلدان سياسات اقتصادية خضراء في إطار الشراكة من أجل اقتصاد أخضر في عام 2018. كما أحرز تقدم فيما يتعلق بإدارة المعارف من خلال النجاح في إصدار تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد عن توقعات الموارد العالمية وعن إدارة الموارد المعدنية في القرن الحادي والعشرين في عام 2019.

14-86 وللمساهمة في الدفع قدماً بتحول البلدان والمؤسسات التجارية نحو التنمية المستدامة من خلال فصل النشاط الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والأثر البيئي، مع تحسين رفاه البشر في الوقت ذاته، سيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان والحكومات دون الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على القدرات وتنفيذ خطط أو سياسات أو خطط عمل إنمائية وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى تحسين تدابير كفاءة استخدام الموارد واستدامتها. وعلاوة على

ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي مؤسسات الأعمال على امتداد سلاسل القيمة وعلى نطاق واسع في جميع القطاعات لاعتماد وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة والإنتاج الأنظف، فضلاً عن الاستثمار بشكل متزايد في التكنولوجيات الدائرية والخضراء. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضاً أنماط العيش وأنماط الاستهلاك المستدامة من خلال حملات ومبادرات التثقيف والتوعية، التي يتوقع أن تؤدي إلى تحول نحو المنتجات المستدامة. وستستجيب هذه الحملات لأدوار واحتياجات المستهلكين حسب الجيل ونوع الجنس. ومن المتوقع أن يساعد كل هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات المدرجة في إطار الأهداف 4 و 8 و 9 و 12 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات إعداد خرائط طريق وطنية للسياحة تتماشى مع الغايات المدرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة مع أكثر من 80 شركة في أربعة بلدان، وإطلاق التزام عالمي بشأن الاقتصاد المتعلق بالبلاستيك في عام 2018 وقعه ما يزيد على 400 منظمة، ومن شأنه توحيد قطاعات الصناعة والحكومات وراء رؤية مشتركة لاقتصاد قائم على النهج الدائري بالنسبة للبلاستيك، مع أهداف متوخاة لعام 2025 تجاه هذه الرؤية، وزيادة عدد مبادرات التوعية والدعوة والتثقيف الرامية إلى إظهار فوائد أنماط العيش والاستهلاك والإنتاج المستدامة، ولا سيما من خلال مجموعة التواصل الاجتماعي "مكونات العمل المفصلة" (Anatomy of Action).

الأداء البرنامجي في عام 2019، مقابل النتيجة المقررة

14-87 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي اعتماد وتنفيذ أطر وممارسات الإدارة المستدامة بصورة متزايدة في القطاعات العام والخاص والمالي، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من قيام 126 بلداً ومؤسسة أعمال بتنفيذ سياسات السياحة المستدامة (مقارنة بهدف متمثل في 125 بلداً ومؤسسة)، بما في ذلك التخلص التدريجي من البلاستيك، وتعزيز البنية التحتية للنفايات، وتعزيز المنتجات والفرص الاقتصادية على الصعيد المحلي بما يتماشى مع الأهداف 8 و 9 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة التي تقود القطاع المصرفي نحو ممارسات التمويل المستدام

14-88 قامت مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي أحد أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وتضم في عضويتها أكثر من 240 مؤسسة مالية في جميع أنحاء العالم، بإطلاق عملية لوضع مبادئ لتزويد القطاع المصرفي بإطار لإدماج الاستدامة في الممارسات الإدارية. ومن خلال البرنامج الفرعي، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته أمانة المبادرة، الدعم لوضع المبادئ مع مجموعة أساسية مكونة من 30 مصرفاً. وساعد كذلك في عقد مشاورات عامة على الصعيد العالمي شارك فيها أكثر من 500 من أصحاب المصلحة على مدى ستة أشهر. وأسفرت جهود التوعية التي بذلها البرنامج الفرعي عن حشد الرؤساء التنفيذيين لأكثر من 130 مصرفاً في جميع أنحاء العالم بأصول تبلغ قيمتها 47 تريليون دولار للالتزام بستة مبادئ رفيعة المستوى، تعرف باسم مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، التي أطلقتها مصارفهم المؤسسة بنجاح في 23 أيلول/سبتمبر 2019، في مناسبة رفيعة المستوى خلال المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة⁽⁴⁾. وتشمل هذه المبادئ التزامات بشأن مواءمة استراتيجية الأعمال مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس والأطر الوطنية والإقليمية ذات الصلة؛ وزيادة الآثار الإيجابية، مع الحد من الآثار السلبية على الناس والبيئة الناجمة عن الأنشطة والمنتجات والخدمات المصرفية؛ والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالآثار والمساهمة في أهداف المجتمع.

(4) مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "Principles for Responsible Banking"، متاح على العنوان الشبكي التالي:

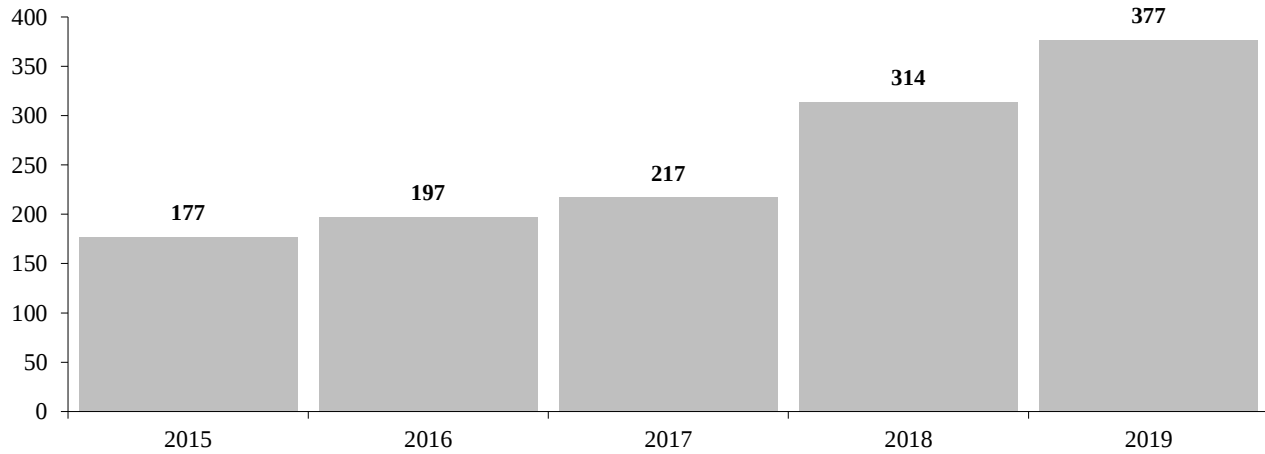
<https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2019/07/FINAL-PRB-Signature-Documents-2-Interactive-22-07-19.pdf>

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-89 ساهم هذا العمل في الدفع قدماً بتحول البلدان ومؤسسات الأعمال نحو التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع واعتماد أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين، كما يتضح من قيام 377 مصرفاً، بزيادة بلغت 63 مصرفاً مقارنة بعام 2018، باعتماد ممارسات تمويل أكثر استدامة تتماشى مع مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، مما يسمح للنظام المالي بإظهار دوره الحاسم وقيادته بصورة كاملة في تحويل رأس ماله من الاستثمارات القائمة على كثافة استخدام الموارد إلى التنمية المستدامة، الأمر الذي يمثل في الوقت ذاته خطوة حاسمة نحو تلبية متطلبات تمويل التنمية المستدامة في العالم.

الشكل الثاني عشر من الباب 14

مقياس الأداء: إجمالي عدد الكيانات المصرفية التي تعتمد ممارسات تمويل مستدامة



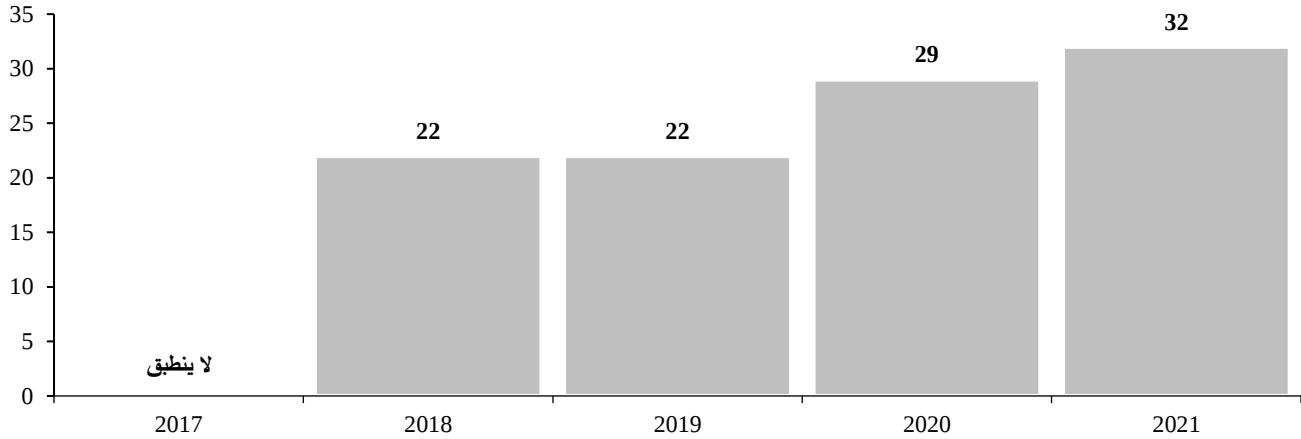
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: سير البلدان نحو التنمية الخضراء (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

14-90 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقاً لولايته، وسيقدم المساعدة إلى البلدان وأصحاب المصلحة، بما في ذلك في مجالات الاستدامة البيئية وأنماط العيش والاستهلاك والإنتاج المستدامة، لكي تسلك مسارات التنمية الخفيفة الكربون، وهو ما يُتَوَقَّع أن يتضح في مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثالث عشر من الباب 14

مقياس الأداء: عدد البلدان التي نفذت سياسات الاقتصاد الأخضر



النتيجة 2: التعجيل بالتقدم نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين (نتيجة جديدة)

14-91 يعمل البرنامج الفرعي على الصعيد العالمي من أجل دعم التحول إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما فيها مسارات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتجارة المستدامة، ومن خلال اعتماد خطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع الصعد. وفي الفترة بين عامي 2010 و 2019، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى 26 بلدا في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما يسهم في تنفيذ خطة عام 2030. وشمل هذا العمل دعم الحكومات ومؤسسات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين في اعتماد ممارسات مستدامة للإنتاج والإدارة في سلاسل الإمداد العالمية في قطاعات البناء والتشييد، والأغذية والزراعة، والتمويل، والسياحة، إضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عدة قطاعات صناعية. وشجع البرنامج الفرعي أيضاً أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك المستدام من خلال تنظيم حملات ومبادرات التوعية والتثقيف. ولكن، اعتباراً من عام 2021 فصاعداً، سيركز البرنامج الفرعي على زيادة التنفيذ على نطاق واسع وعلى زيادة الاتساق بين السياسات والإجراءات من أجل تحقيق العمل التحولي الذي يتطلبه تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

التحدي الداخلي والاستجابة

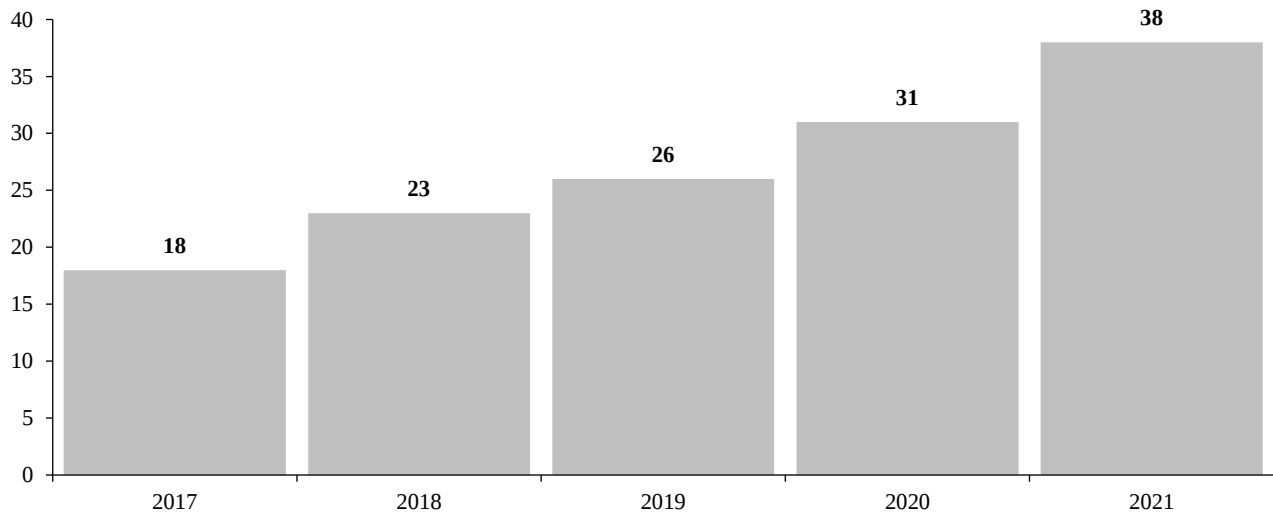
14-92 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كفالة التدخلات والإجراءات المنهجية واستخدام نهج عام يشمل المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل توسيع نطاق الحلول في القطاعات التحولية. واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي بصورة أكثر منهجية على تفعيل هذه الترابطات ضماناً لأخذ الحكومات والشركات بالنُهُج المنهجية بطريقة أكثر اتساقاً. وسيحقق ذلك من خلال زيادة تعميم النُهُج العامة بواسطة توفير خدمات التشاور والمشورة والدعوة للجهات صاحبة المصلحة بشأن مواضيع تتعلق بكفاءة استخدام الموارد، والنهج الدائري، ونُهُج دورة الحياة، وأنماط العيش المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما سيركز على توسيع نطاق عمل شبكة "كوكب واحد" (إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، والشراكة من أجل اقتصاد أخضر وغيرها من المبادرات، مثل برنامج الفرص العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة أو برامج "إدارة المياه على نحو مستدام لتحسين الصحة في مدن الغد" ("SWITCH") بشأن الكفاءة في استخدام الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا وأفريقيا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-93 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بانتقال البلدان ومؤسسات الأعمال إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر الشاملة للجميع واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما سيتضح من قيام سبعة بلدان إضافية، مقارنة بعام 2020، باعتماد وتنفيذ أطر الاستهلاك والإنتاج المستدامين للسياسات وخطط العمل ذات الصلة، ليصل المجموع لعام 2021 إلى 38 بلداً.

الشكل الرابع عشر من الباب 14

مقياس الأداء : مجموع عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ أطرا وسياسات وخطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين



الولايات التشريعية

14-94 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	245/73
اليوم الدولي للتوعية بالفقد والمُهدّر من الأغذية	209/74
السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى	214/74

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين	7/27
الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	8/27

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

الاستهلاك والإنتاج المستدامان	8/2
تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي	2/4
منع هدر الأغذية وخفض كميات الأغذية المهدرة وإعادة استخدامها	9/2
التصدي للتحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة	4/4
المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين	1/4
الهياكل الأساسية المستدامة	5/4

المنجزات المستهدفة

14-95 يعرض الجدول 14-11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 14-11

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	22	24	22	22	
1 - مشاريع متعلقة بالاقتصاد الأخضر	10	10	10	10	
2 - مشاريع متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين	12	14	12	12	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	15	15	15	15	
3 - حلقات دراسية ومناسبات تدريبية بشأن كفاءة استخدام الموارد	15	15	15	15	
المنشورات (عدد المنشورات)	5	5	5	5	
4 - منشورات عن كفاءة استخدام الموارد	2	2	2	2	
5 - منشورات عن الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين	3	3	3	3	
المواد التقنية (عدد المواد)	10	10	10	10	
6 - مواد تقنية بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر	5	5	5	5	
7 - تقييمات وأدوات ومنهجيات متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين	5	5	5	5	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
التشاور والمشورة والدعوة: أنماط العيش المستدامة، وكفاءة استخدام الموارد، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ واجتماعات الفريق الدولي المعني بالموارد؛ واجتماعات إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة/شبكة "كوكب واحد"					
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة البيانات العالمية للمعادن، وقاعدة بيانات دورة الحياة (مبادرة دورة الحياة)، وقاعدة بيانات مركز تبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وشبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: بشأن مواضيع أنماط العيش المستدام، والشراكة من أجل اقتصاد أخضر، والاجتماعات الوزارية، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة.					
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: بشأن تحقيق أهداف أنماط العيش المستدامة والحياة الجيدة.					

البرنامج الفرعي 7

إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

الهدف

14-96 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الوصول إلى البيانات والتحليلات البيئية الجيدة النوعية وتوليدها واستخدامها، والحفاظ على تفاعل معزز بين العلوم والسياسات يولد تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، ويحدد القضايا البيئية الناشئة، ويعزز الإجراءات السياساتية ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة.

الاستراتيجية

14-97 من أجل المساهمة في تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الوصول إلى البيانات والتحليلات البيئية الجيدة النوعية وتوليدها واستخدامها، سيواصل البرنامج الفرعي توفير البيانات البيئية العلمية من خلال وسائل متاحة للجمهور، مثل أدوات التمثيل البصري للبيانات. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين تجربته السابقة في إنشاء بوابات بيانات إلكترونية متاحة للجمهور (مثل بوابتي UNEP Live و Live Environment)، عن طريق مواصلة تطوير بوابة "غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية" وتعميمها على نطاق واسع، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى إتاحة البيانات البيئية العلمية للحكومات والجمهور بوجه عام وتوفير تمثيل بصري لحالة البيئة العالمية وأدائها، وذلك من خلال خرائط شبيهة آنية تدعمها تكنولوجيات جغرافية مكانية وقاعدة للمعارف ستتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات والمعلومات والمعارف بشأن المواضيع المتعلقة بالبيئة. وستستفيد بوابة غرفة المتابعة أيضاً، في تأدية وظيفتها، من الشراكات الابتكارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص العاملة في ميدان التكنولوجيا، وكذلك من المشاركة النشطة لشبكات قاعدة بيانات الموارد العالمية، وبيانات رصد الأرض، والمراكز العلمية المتعاونة (الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء بالولايات المتحدة، وجامعة بيل، ومعهد الاستشعار عن بعد والأرض الرقمية في الصين). وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم وضع تقييمات علمية، باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس حيثما أمكن، يمكنها أن تسهم في صنع القرار على الصعيدين الوطني والعالمي، ونشرها على نطاق الأوساط المعنية بالبيئة على الصعيد العالمي والجمهور بوجه عام. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن نهج أكثر اتساقاً في صنع السياسات البيئية القائمة على العلم فيما بين البلدان، وكذلك إلى زيادة المعرفة بحالة البيئة العالمية بين عامة الجمهور. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات تحسين التعاون بين جميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المشاركين في إعداد الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية، المنشورة في عام 2019، والتقييمات البيئية الإقليمية ذات الصلة، مما أسفر عن استخدام أصحاب المصلحة هؤلاء بوابة UNEP Live لإعداد مواد مرئية مدعومة بالبيانات للتقييمات، إضافة إلى جمع وتبادل الأفكار والبيانات ذات الصلة.

14-98 وسعياً للإسهام في تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الحفاظ على تفاعل معزز بين العلوم والسياسات يؤدي إلى توليد تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، وتحديد القضايا البيئية الناشئة، وتعزيز الإجراءات السياسية ذات الصلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، سيواصل البرنامج الفرعي تزويد البلدان النامية بالبحوث التحليلية، والأدوات اللازمة لتحسين فهم البعد البيئي للتنمية المستدامة، بما في ذلك أوجه الضعف والترابطات، والتدريب على بناء القدرات لقياس ورصد البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تعزيز وضع سياسات التنمية المستدامة القائمة على الأدلة والمتكاملة في البلدان، وكذلك زيادة الاتساق في السياسات من أجل تنفيذ متكامل لخطة عام 2030 ولأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة، وهي الأهداف 6 و 12 و 13 و 14 و 15 و 17. وسيتمكن البرنامج الفرعي أيضاً من قياس التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر منهجية واتساقاً. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من تعاونه مع اللجنة الإحصائية واللجان الإقليمية الخمس من أجل تحقيق مزيد من الاتساق في الطريقة التي تدمج بها الدول الأعضاء أساليب تتبع وقياس أهداف التنمية المستدامة البيئية في عملياتها الوطنية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين قدرة البلدان على جمع البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدعم خططها الوطنية للتنمية المستدامة، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى توليد بيانات أكثر اتساقاً من أجل قابلية المقارنة الدولية. وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات 36 مؤسسة وطنية حسنت قدرتها على وضع واستخدام أساليب إحصائية بيئية؛ و 40 بلداً أبلغت عن بيانات عن ستة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لم يُبلغ عن بيانات بشأنها في عام 2016؛ و 20 بلداً عززت تبادل البيانات البيئية والإبلاغ عنها من خلال نظم المعلومات البيئية المشتركة والبيانات البيئية.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

14-99 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي استعمال الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بيانات بيئية مفتوحة وذات جودة، وتحليلات وعمليات تشاركية تعزز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل إجراء تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، وتحديد القضايا الناشئة، ودعم الإجراءات السياسية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من مشاركة 58 بلداً إضافياً في أنشطة وضع وتنفيذ منهجيات الرصد والإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محلياً، مقابل الهدف المحدد عند 45 بلداً. وقد اعتمدت هذه البلدان ونفذت منهجيات جديدة في مجال وضع المؤشرات المتصلة بالبيئة تضاف إلى التقدم الذي أحرزته في القياس والرصد في إطار برامج الأمم المتحدة القطرية التي تخصها، وجميعها مصمم لتلبية احتياجات الدول الأعضاء المشاركة والتعاون مع بيئاتها.

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة البيئية في منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى

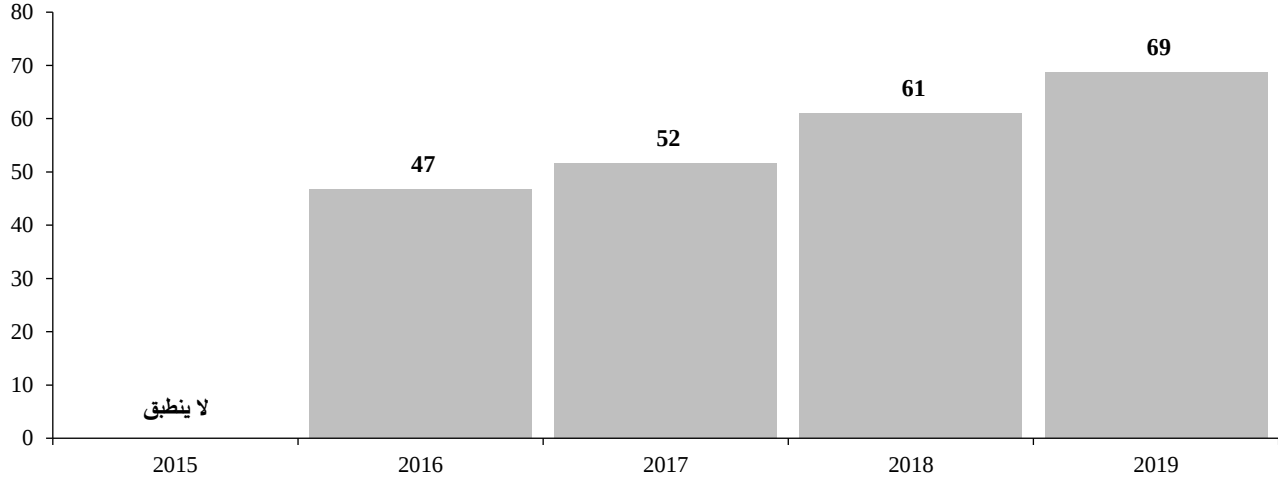
14-100 عزز البرنامج الفرعي القدرات فيما يتعلق بجمع البيانات والتبويب الإحصائي وقياس التقدم المحرز في المؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة في عدد بلغ 14 من بلدان منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في عام 2019. وتحقيقاً لهذه الغاية، شارك البرنامج الفرعي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، في تنظيم ثلاث مناسبات إقليمية للتواصل الشبكي وبناء القدرات بشأن تبادل البيانات والمعلومات البيئية للبلدان المستهدفة الأربعة عشر. وعلى الصعيد الوطني، قام البرنامج الفرعي علاوة على ذلك بتعزيز هذا العمل عن طريق الاضطلاع بتنمية القدرات داخل البلدان في مجال الإحصاءات البيئية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك تحديداً في الاتحاد الروسي وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان. واستهدفت تلك الأنشطة التدريبية مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات التنفيذية التي تضطلع بمسؤوليات في مجال الرصد البيئي وجمع البيانات، وأسهمت في تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل أفضل الممارسات داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. وجرى الاستفادة في زيادة التعاون وتبادل أفضل الممارسات على هذا النحو من تعميم النهج المشتركة لرصد المؤشرات البيئية المتفق عليها إقليمياً، وبوجه خاص مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك المتعلقة بالوصول المفتوح إلى البيانات، إضافة إلى المنهجيات الدولية للإبلاغ عن المؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة.

التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-101 ساهم هذا العمل في تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الحصول على البيانات والتحليلات البيئية الجيدة النوعية وتوليدها واستخدامها، كما يتضح من معدل الإبلاغ عن المؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة الذي بلغ نسبة 69 في المائة من جانب 14 من بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى (بزيادة قدرها 8 نقاط مئوية مقارنة بعام 2018) استفادت من تدخلات نُفذت في مجال بناء القدرات. وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومع اللجان الإقليمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، أمكن تحقيق استمرارية التفاعل المعزز بين العلم والسياسات من خلال التدريب على سياسات الاستخدام المقترح للبيانات، والاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة، وتقديم المساعدة إلى البلدان، بالتشاور مع جميع الوزارات والوكالات القطاعية ذات الصلة، في إجراء تقييمات بيئية قائمة على الأدلة لتحديد القضايا البيئية، بالإضافة إلى وضع التدابير المؤسسية لتنفيذ ورصد البعد البيئي لخطة عام 2030 على نحو متسق.

الشكل الخامس عشر من الباب 14

مقياس الأداء : النسبة المئوية للمؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة التي أبلغ عنها 14 بلدا من بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى (متوسط النسبة المئوية للمؤشرات المبلغ عنها ذات الصلة بالأهداف الـ 13 المتعلقة بالبيئة)



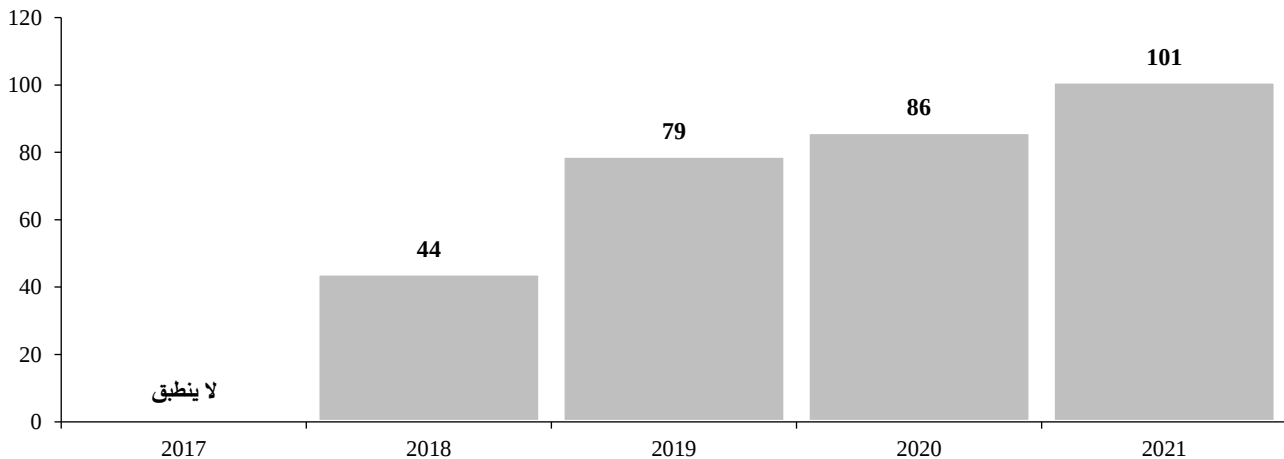
النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز الدعم من خلال تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات (نتيجة مرحلة من عام 2020)

102-14 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل برصد المؤشرات البيئية والإبلاغ عنها، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على توليد معلومات دقيقة في الوقت المناسب وجعلها متاحة لصنع القرارات البيئية، وهو ما يُتَوَقَّع إثبات تحقُّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السادس عشر من الباب 14

مقياس الأداء : عدد البلدان التي تستخدم مبادئ نظام المعلومات المشترك للإبلاغ عن الأهداف البيئية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها



النتيجة 2: نحو عمل مناخي أكثر طموحاً من خلال اتخاذ القرارات على أساس علمي (نتيجة جديدة)

103-14 يعمل البرنامج الفرعي على وضع عدة تقارير تقييمية عالمية لدعم الحكومات في اتخاذ القرارات على أساس علمي. ومنذ عام 2010، أجرى البرنامج الفرعي تقييمات علمية سنوية في شكل تقرير عن الفجوة في الانبعاثات، بمعنى الفجوة بين تعهدات البلدان بخفض انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيضات اللازمة لإبقاء الزيادة في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة أقل بقدر لا بأس به من درجتين مئويتين أو 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. ويستفيد إعداد التقرير من المشاركة المستمرة للبلدان، لا سيما من خلال الخبراء الوطنيين الذين يقومون بدور المؤلفين والمستعرضين، وكذلك من خلال عملية تدقيق صارمة للبيانات القطرية. وتكفل هذه العملية، التي تجري على أساس طوعي، مشاركة الدول الأعضاء في هذا التقييم العلمي وقدرتها على تقديم انطباعاتها، وتكفل لها في نفس الوقت الاستفادة من المعلومات الواردة في التقرير التي تُجمع لِيُسترشد بها في نهاية المطاف في عملياتها ذات الصلة في مجال وضع السياسات على الصعيد الوطني.

104-14 وبالإضافة إلى تقديم تحليل مستقل ومستند إلى الأدلة لفجوة الانبعاثات، يسلط التقرير الضوء أيضاً على إجراءات التخفيف المحتملة التي يمكن أن تساعد على سد الفجوة. ويُسترشد بتقرير فجوة الانبعاثات في المفاوضات الجارية في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويستند إليه في دورات المساهمات المحددة وطنياً المتوخاة في اتفاق باريس. ويتمثل الهدف النهائي لتقرير فجوة الانبعاثات في حفز الإجراءات التي تتخذها البلدان والالتزامات التي تقطعها نحو تحقيق أهداف طموحة لخفض الانبعاثات.

105-14 وتشير آخر النتائج التي توصل إليها تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019 إلى أنه ما لم تتخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة 7,6 في المائة سنوياً بين عامي 2020 و 2030، فإن العالم سيضيع فرصة أن يكون على المسار الصحيح لتحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية. وهو يسلط الضوء أيضاً على استمرار الزيادة في الانبعاثات، على الرغم من الدعوات إلى اتخاذ إجراءات. ولتحقيق التخفيضات المطلوبة، يلزم على جميع البلدان أن تتخذ على الفور إجراءات غير مسبقة وتحويلية. وبالتالي فإن عام 2020 يعدّ عاماً حاسماً للعمل المناخي. فبموجب اتفاق باريس، مطلوب من جميع الأطراف أن تقدم بحلول عام 2020 مساهمات محددة وطنياً جديدة أو منقحة، مع الإبلاغ عن الكيفية التي سترتد بها طموحها وتزيد من التزاماتها المتعلقة بالمناخ بزيادة كبيرة. وفي ظل توقع الإبلاغ عن خطط مناخية طموحة وملموسة في إطار المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المستكملة بحلول عام 2020، فإن العقد القادم سيكون بمثابة منعطف مفصلي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المناخية العالمية.

التحدي الداخلي والاستجابة

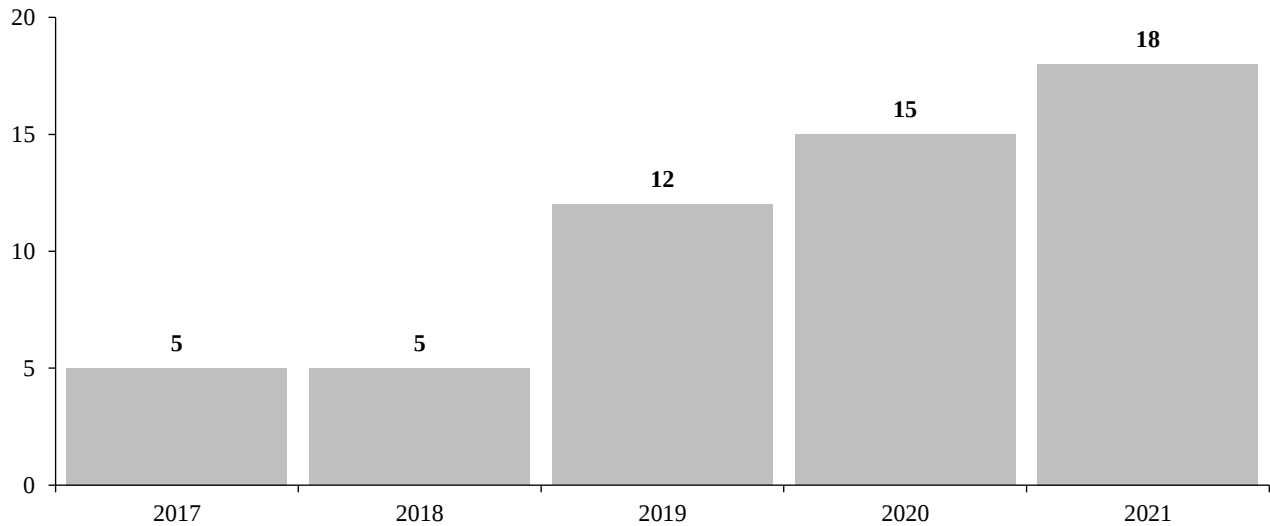
106-14 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي، وعلى وجه التحديد تقرير فجوة الانبعاثات، في حشد مشاركة أصحاب المصلحة في غضون الإطار الزمني المحدود المخصص للتشاور وإعداد التقرير (سنة واحدة). وفي عام 2021، سيقدم البرنامج الفرعي تقييماً نقدياً لفجوة الانبعاثات استناداً إلى المساهمات المحددة وطنياً الجديدة والمستكملة المقدمة من الأطراف، وسيكون التحليل حاسماً في تحديد مدى قرب العالم من تحقيق هدف درجة الحرارة الطويل الأجل. وبينما أصبحت الإشارات التي تبعثها الطبيعة أكثر وضوحاً، مع ارتفاع درجة الحرارة العالمية وكذلك شدة وحدة الظواهر الجوية القصوى، أصبحت المخاطر والتكاليف التي ستجتم عن عدم اتخاذ أي إجراء أكثر وضوحاً أيضاً. ولعلاج هذا التحدي المبين، سيجري البرنامج الفرعي، فيما يتعلق بتقرير فجوة الانبعاثات لعام 2021، مشاورات أوثق وأكثر انتظاماً مع الدول الأعضاء، لا سيما من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية، مع التركيز على زيادة التوعية وتعميم نتائج تقرير فجوة الانبعاثات على أفرقة الخبراء الوطنية، وعلى إمكان أن يُسترشد بهذه النتائج في عمليات وضع السياسات الوطنية ذات الصلة أو تحسينها. ودعماً لتوسيع نطاق وصول تقرير فجوة الانبعاثات، لا سيما على الصعيد الإقليمي، سيكفل البرنامج الفرعي أيضاً الاستخدام الأكثر استراتيجية لوجوده الإقليمي، وبوجه خاص مكاتبه الإقليمية، للإبلاغ عن نتائج تقرير فجوة الانبعاثات ثم حفز زيادة مشاركة البلدان في عملية إعداد تقرير فجوة الانبعاثات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

14-107 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على الوصول إلى البيانات والتحليلات البيئية الجيدة النوعية وتوليدها واستخدامها، والحفاظ على تفاعل معزز بين العلوم والسياسات، وهو ما سيتضح من مشاركة ثلاثة بلدان إضافية في عام 2021 (ليصل المجموع إلى 18 بلداً) في إعداد تقرير فجوة الانبعاثات من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية مقارنة بعام 2020 (15 بلداً). وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن توفر نتائج تقرير فجوة الانبعاثات مدخلات حاسمة في زيادة الطموحات المناخية الوطنية من منظور ما بعد عام 2020. وستمثل القيمة الإضافية لتقرير فجوة الانبعاثات في عام 2021 وما بعده في توفير التركيز المتعمق ذي الصلة في سياق الرسم البياني الرئيسي لفجوة الانبعاثات في الجزء الأول من التقرير. وبشكل أكثر تحديداً، ستكون البلدان والخبراء قد طرحوا الجوانب المحتملة التالية، من بين جوانب أخرى، للنظر فيها بتعمق في التقارير المقبلة عن فجوة الانبعاثات: الانبعاثات المتصلة بالإنتاج مقابل الانبعاثات المتصلة بالاستهلاك؛ والتمويل لسد فجوة الانبعاثات؛ ودور الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل المستثمرين المؤسسيين؛ وتقييم إمكانية سد الفجوة عن طريق خفض الاستهلاك؛ والضرائب وتسعير الكربون في سياق ما يسمى "الاتفاق البيئي العالمي الجديد"؛ والبحث المتعمق في المسائل المتصلة بالنقل البحري والطيران.

الشكل السابع عشر من الباب 14

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للبلدان المشاركة في إعداد تقرير فجوة الانبعاثات من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية



الولايات التشريعية

14-108 تقدم القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

313/71 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دا-1/8، الجزء الثاني	تنفيذ المقرر دا-1/7 بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	دا-6/12، حالة البيئة العالمية
دا-5/10، توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية	الجزء 1/25، تنفيذ المقرر دا-1/7 بشأن الإدارة الدولية لشؤون البيئة: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الثاني	

الإعلانات الوزارية والمقررات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة

المقرر 1/3	تمديد موعد إصدار التقرير السادس عن توقعات البيئة العالمية	UNEP/EA.4/HLS.1 الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة: حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين
------------	---	--

المنجزات المستهدفة

109-14 يعرض الجدول 12-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12-14

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	9	2	7	-
1 - مشاريع متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	6	1	5	-
2 - مشاريع متعلقة بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	3	1	2	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	2	-	-
3 - حلقة دراسية متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	-	2	-	-
المنشورات (عدد المنشورات)	1	1	2	2
4 - تقارير عالمية متعلقة بإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	1	1	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	3	1	2	1
5 - مواد تقنية متعلقة بالإندازار المبكر والتقييمات	3	1	2	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع الحكومات والكيانات الأخرى، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة بشأن وضع المنهجيات وتنمية القدرات في مجال منهجيات جمع البيانات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة؛ وإسداء المشورة إلى الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات؛ وإسداء المشورة إلى الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ نظم المعلومات البيئية الوطنية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية؛ وإتاحة البحوث البيئية عبر الإنترنت؛ والنظام العالمي لرصد البيئة/برنامج الهواء.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: الصفحات الشبكية، ومواد الوسائط المتعددة، ومحتوى وسائط الإعلام السمعية والمرئية ووسائط التواصل الاجتماعي عن العمل العلمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021 لمحة عامة

110-14 ترد في الجداول 13-14 إلى 15-14 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 13-14

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات									
تقديرات عام إعادة تقديرات عام		تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير 2021)		النسبة		التغيرات		اعتمادات عام	
تقدير التكاليف	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف	المجموع	الأخرى	الموسعة	الغنية	عام 2020	2019
22 574,0	909,0	21 665,0	-	-	-	-	-	21 665,0	21 466,8
219,9	4,7	215,2	1 038,6	196,3	-	196,3	-	18,9	91,5
20,0	0,4	19,6	4 800,0	19,2	-	19,2	-	0,4	15,3
437,4	9,7	427,7	-	-	-	-	-	427,7	215,6
63,9	1,2	62,7	-	-	-	-	-	62,7	36,3
235,3	4,4	230,9	-	-	-	-	-	230,9	225,4
231,9	4,9	227,0	-	-	-	-	-	227,0	113,2
558,5	11,6	546,9	51,6	186,1	-	186,1	-	360,8	613,8
22,3	-	22,3	-	-	-	-	-	22,3	12,9
26,2	-	26,2	-	-	-	-	-	26,2	42,4
-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,3
329,6	7,2	322,4	-	-	-	-	-	322,4	256,3
24 719,0	953,1	23 765,9	1,7	401,6	-	401,6	-	23 364,3	23 089,8

الجدول 14-14

التغيرات في الوظائف^(أ)

العدد	الرتبة	
113	1 وأ ع م، 4 مد-2، 11 مد-1، 26 ف-5، 40 ف-4، 13 ف-3، 1 ف-2/1، 1 خ ع (ر ر)، 5 خ ع (ر أ)، 10 ر م	المعتمد لعام 2020
113	1 وأ ع م، 4 مد-2، 11 مد-1، 26 ف-5، 40 ف-4، 13 ف-3، 1 ف-2/1، 1 خ ع (ر ر)، 5 خ ع (ر أ)، 10 ر م	المقترح لعام 2021

(أ) لا توجد تغيرات مقترحة في الوظائف لعام 2021.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر)، الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م، الرتبة المحلية؛ وأ ع، وكيل الأمين العام.

الجدول 14-15
الموارد المتصلة بالوظائف

الفئة	المعتمد لعام	التغيرات				المقترح لعام
	2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	2021
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	—	—	—	—	1
أ ع م	1	—	—	—	—	1
مد-2	4	—	—	—	—	4
مد-1	11	—	—	—	—	11
ف-5	26	—	—	—	—	26
ف-4	40	—	—	—	—	40
ف-3	13	—	—	—	—	13
ف-1/2	1	—	—	—	—	1
المجموع الفرعي	97	—	—	—	—	97
الخدمات العامة						
الرتبة الرئيسية	1	—	—	—	—	1
الرتب الأخرى	5	—	—	—	—	5
المجموع الفرعي	6	—	—	—	—	6
الفئات الأخرى						
الرتبة المحلية	10	—	—	—	—	10
المجموع الفرعي	10	—	—	—	—	10
المجموع	113	—	—	—	—	113

14-111 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجداول 14-16 إلى 14-18، وفي الشكل الثامن عشر من الباب 14.

14-112 وكما هو مبين في الجدول 14-16 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 ما قدره 23 765 900 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة قدرها 401 600 دولار (أو 1,7 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وتعزى التغيرات في الموارد إلى الولايات الجديدة والموسعة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 260/73، الذي طُبِّق جزئياً في عام 2020. ويغطي المستوى المقترح للموارد تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 14-16

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع المئوية	النسبة	تقديرات عام 2021		تقديرات عام 2021	
						إعادة تقدير (تقدير التكاليف)	إعادة تقدير (تقدير التكاليف)	إعادة تقدير (تقدير التكاليف)	إعادة تقدير (تقدير التكاليف)
ألف - أجهزة تقرير السياسات	63,2	8,5	-	401,6	-	401,6	410,1	9,2	419,3
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	3 837,0	4 208,1	-	-	-	-	4 208,1	213,5	4 421,6
جيم - برنامج العمل									
1 - تغير المناخ	2 356,8	2 267,8	-	-	-	-	2 267,8	88,2	2 356,0
2 - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	1 680,4	1 543,5	-	-	-	-	1 543,5	57,7	1 601,2
3 - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة	2 496,7	2 649,6	-	-	-	-	2 649,6	95,4	2 745,0
4 - الإدارة البيئية	4 931,6	4 547,0	-	-	-	-	4 547,0	172,6	4 719,6
5 - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	1 765,8	1 809,2	-	-	-	-	1 809,2	74,2	1 883,4
6 - الكفاءة في استخدام الموارد	1 869,6	1 979,5	-	-	-	-	1 979,5	57,2	2 036,7
7 - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	2 836,0	3 136,5	-	-	-	-	3 136,5	104,7	3 241,2
المجموع الفرعي، جيم	17 936,9	17 933,1	-	-	-	-	17 933,1	650,0	18 583,1
دال - الدعم البرنامجي	1 252,7	1 214,6	-	-	-	-	1 214,6	80,4	1 295,0
المجموع الفرعي، 1	23 089,8	23 364,3	-	401,6	-	401,6	23 765,9	953,1	24 719,0

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

نفقات عام 2019	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021	
		تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2021
ألف - أجهزة تقرير السياسات	1 709,2	2 210,0	2 210,0
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	3 512,2	4 265,0	4 265,0
جيم - برنامج العمل			
1 - تغير المناخ	91 249,6	129 570,0	129 570,0
2 - القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	21 320,9	19 125,0	19 125,0

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

تقديرات عام 2021	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2019
93 205,0	93 205,0	92 865,8
36 105,0	36 105,0	22 979,8
67 470,0	67 470,0	56 559,1
46 955,0	46 955,0	36 383,8
17 965,0	17 965,0	18 880,3
410 395,0	410 395,0	340 239,3
18 595,0	18 595,0	10 181,9
435 465,0	435 465,0	355 642,6
460 184,0	458 829,3	378 732,4

الجدول 14-17

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) الميزانية العادية

المقترح لعام 2021	المعتمد لعام 2020	التغيرات
المجموع	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة
التغيرات الأخرى		
—	—	—
22	22	—
10	10	—
8	8	—
13	13	—
23	23	—
9	9	—
11	11	—
12	12	—
86	86	—
5	5	—
113	113	—

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2020
13	ألف - أجهزة تقرير السياسات
26	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
	جيم - برنامج العمل
166	1 - تغير المناخ
	2 - القدرة على مواجهة الكوارث
38	والنزاعات
143	3 - النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة
94	4 - الإدارة البيئية
	5 - المواد الكيميائية والنفايات ونوعية
119	الهواء
103	6 - الكفاءة في استخدام الموارد
55	7 - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض
718	المجموع الفرعي، جيم
95	دال - الدعم البرنامجي
852	المجموع الفرعي، 2
965	المجموع

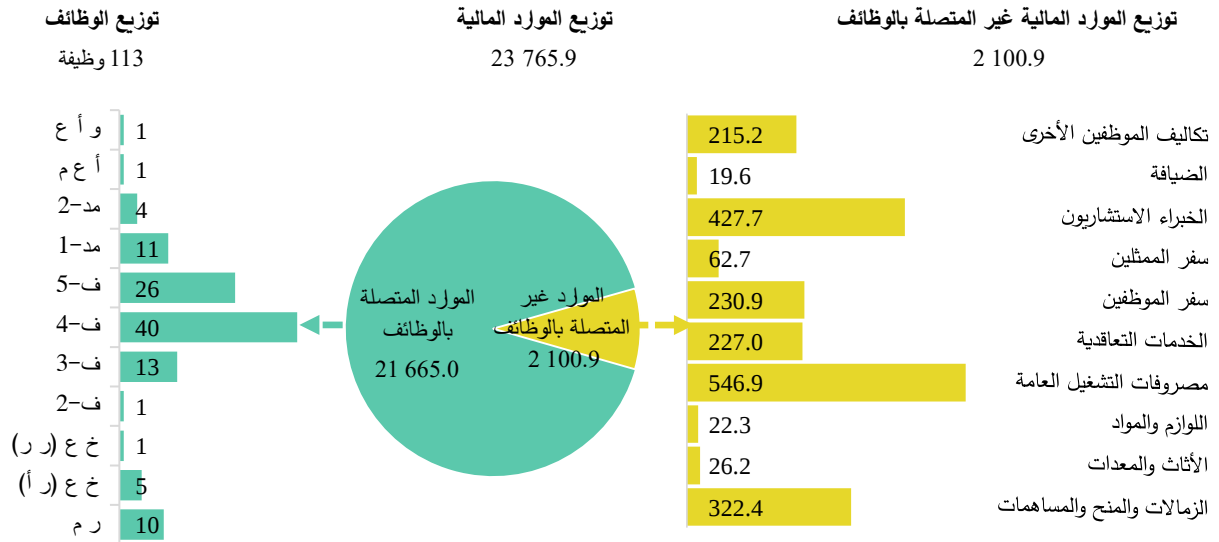
الجدول 14-18

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
21 466,8	21 665,0	-	-	-	-	21 665,0
الموارد المتصلة بالوظائف						
1 623,0	1 699,3	-	401,6	401,6	23,6	2 100,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
23 089,8	23 364,3	-	401,6	401,6	1,7	23 765,9
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
97	97	-	-	-	-	97
الفئة الفنية والفئات العليا						
16	16	-	-	-	-	16
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
113	113	-	-	-	-	113
المجموع						

الشكل الثامن عشر من الباب 14
توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



تحليل الفروق حسب العنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

الولايات الجديدة/الموسعة

113-14 كما هو مبين في الجدول 14-16 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة قدرها 401 600 دولار في إطار أجهزة تقرير السياسات. وتتصل الزيادة بالموارد اللازمة لعقد جمعية الأمم المتحدة الخامسة للبيئة، عملاً بقراري الجمعية العامة 260/73 و 251/67. وستنشأ الاحتياجات من الموارد في كل سنة فردية عندما تعقد جمعية البيئة. وتتألف الاحتياجات من الضيافة (19 200 دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (196 300 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (186 100 دولار).

الموارد الخارجة عن الميزانية

114-14 كما هو مبين في الجدولين 14-16 (2) و 14-17 (2)، يتلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات خارجة عن الميزانية تكمّل موارد الميزانية العادية وتدعم تنفيذ ولاياته. وفي عام 2021، من المتوقع تلقّي موارد من خارج الميزانية (مساهمات نقدية) قدرها 435 465 000 دولار، تشمل 852 وظيفة، دعماً للأنشطة الخارجة عن الميزانية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة قدرها 94,6 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للبرنامج. وتتماشى التقديرات مع الأولويات والمنجزات المستهدفة التي وافقت عليها جمعية الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لبرنامج العمل لفترة السنتين 2020-2021.

أجهزة تقرير السياسات

115-14 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة المفتوحة باب العضوية، والاجتماع السنوي للجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين. وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها 213/67، أن تفتح باب عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يضم جميع الدول، وكلّفته بعقد دورته العالمية الأولى في

نيروبي في شباط/فبراير 2013. وأحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها 251/67، بمقرر مجلس الإدارة 2/27 المؤرخ 22 شباط/فبراير 2013، وقررت تغيير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وقد أدى التحول من مجلس إدارة مكون من 58 عضوا إلى جمعية عالمية للبيئة تابعة للأمم المتحدة، على النحو المقصود، إلى زيادة كبيرة في تمثيل الدول الأعضاء في دورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع كبير في تكاليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات الفردية، عندما تعقد جمعية البيئة، لا سيما فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات. ولم تعوّض تلك الزيادات في التكاليف حتى الآن بزيادة مقابلة في تخصيص الموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعملا بقرار الجمعية العامة 260/73، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها إزاء استدامة التمويل لمجلس إدارة البرنامج وإمكانية التنبؤ به واستقراره، يعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة احتياجاته التمويلية لعام 2021 لعقد الدورة الخامسة لجمعية البيئة، المزمع عقدها في عام 2021. وترد في الجدول 14-19 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من احتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية، مقابل التكاليف الإضافية المقدرة لخدمة المؤتمرات اللازمة لعقد الدورة، استنادا إلى سرد وقائعي للتكاليف الإضافية المتكبدة في تنظيم الدورات السابقة.

الجدول 14-19

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
جمعية الأمم المتحدة للبيئة	جمعية الأمم المتحدة للبيئة هي هيئة إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتوفير التوجيه السياسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمله، وتعزيز التفاعل القوي بين العلوم والسياسات. وتُعقد الجمعية دورة كل سنتين، وتُنظّم تلك الدورات حاليا في السنوات الفردية.	الولاية: قرارا الجمعية العامة 213/67 و 67/251، ومقرر مجلس الإدارة 2/27 العضوية: 193 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2021: 1	309,1	
لجنة الممثلين الدائمين	تقدم لجنة الممثلين الدائمين، بوصفها هيئة فرعية تابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، المشورة في مجال السياسات إلى جمعية البيئة، وتسهم في إعداد جداول أعمال دوراتها ومشاريع المقررات التي ستنتظر فيها، وتشرف على تنفيذ القرارات وبرنامج العمل بعد أن تعتمدها الجمعية، وتعد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده الجمعية. وتُعقد اللجنة فصليا اجتماعاتها العادية التي تستغرق يوما واحدا، وتجتمع في منتدى مفتوح كل سنتين قبل انعقاد دورة الجمعية.	الولاية: مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2/27 العضوية: 122 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2021: 3	92,5	
اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين	تجتمع اللجنة الفرعية سنويا لمدة خمسة أيام لاستعراض الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية وإعداد برنامج العمل المقبل لكي تعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد اللجنة الفرعية اجتماعات تستغرق يوما واحدا أو نصف يوم، مرة أو مرتين في الشهر، للنظر بشكل متعمق في مسائل محددة، بحسب الحاجة وبناء على الطلب.	الولاية: مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2/27 العضوية: 122 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2021: 1	8,5	8,5
المجموع			410,1	8,5

14-116 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 410 100 دولار، وهي تعكس زيادة قدرها 401 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد بيان الزيادة المقترحة في الفقرة 14-113. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول 14-20 والشكل التاسع عشر من الباب 14.

الجدول 14-20

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات									
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (قبل)
63,2	8,5	—	401,6	—	401,6	401,6	4 724,7	410,1	الموارد غير المتصلة بالوظائف
63,2	8,5	—	401,6	—	401,6	401,6	4 724,7	410,1	المجموع

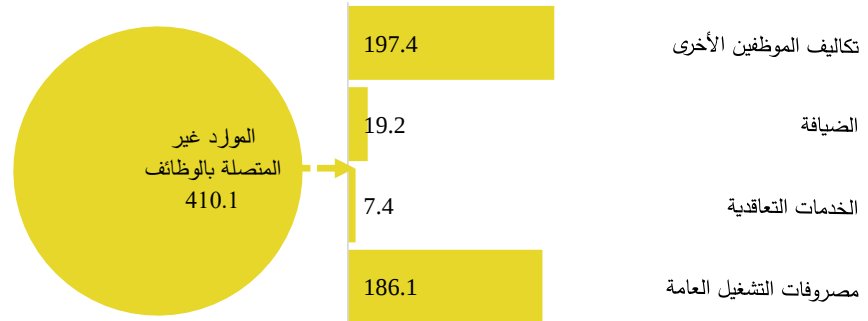
الشكل التاسع عشر من الباب 14

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2020 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف

410.1



التوجيه التنفيذي والإدارة

14-117 يتكون عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من مكتب المدير التنفيذي ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وتبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 208 100 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-21 وفي الشكل العشرين من الباب 14.

الجدول 14-21

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

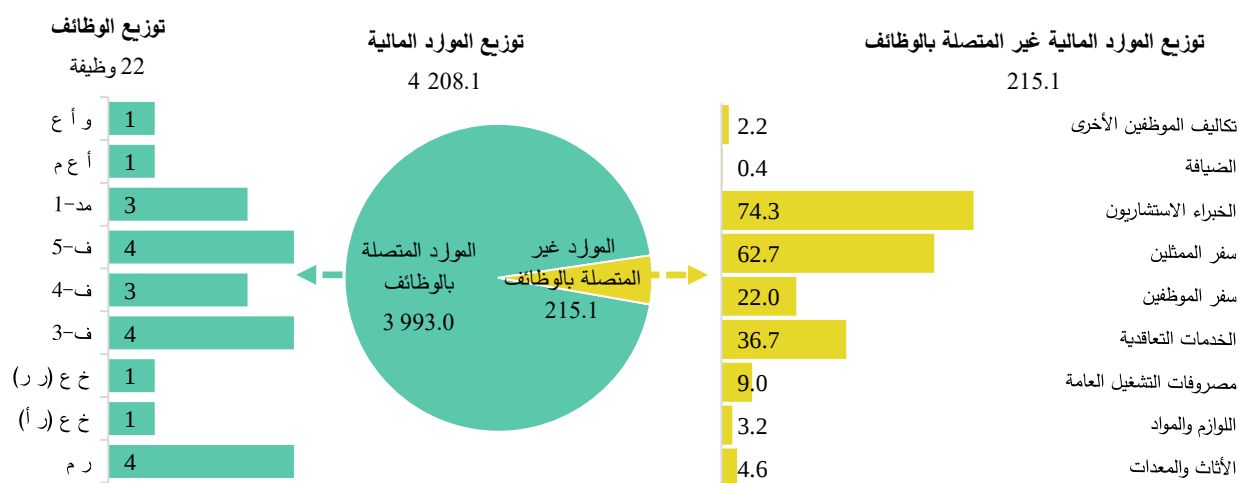
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات							
		نققات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية									
الموارد المتصلة بالوظائف	3 607,6	3 993,0	—	—	—	—	—	—	3 993,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	229,5	215,1	—	—	—	—	—	—	215,1
المجموع	3 837,0	4 208,1	—	—	—	—	—	—	4 208,1
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
الفئة الفنية والفئات العليا	16	16	—	—	—	—	—	—	16
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	6	6	—	—	—	—	—	—	6
المجموع	22	22	—	—	—	—	—	—	22

الشكل العشرون من الباب 14

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



مكتب المدير التنفيذي

118-14 يضطلع المكتب التنفيذي ومكتب شؤون الحوكمة ومكتب التقييم المستقل بأنشطة التوجيه التنفيذي والإدارة في برنامج البيئة. ويقدم المكتب التنفيذي الخدمات التنفيذية وخدمات الدعم إلى المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، والأعضاء الآخرين في فريق الإدارة العليا لبرنامج البيئة. ويقدم المكتب التنفيذي توجيهات بشأن جميع المسائل البرنامجية والإدارية ويقر السياسات العامة المتعلقة بها. ويحدد المدير التنفيذي، بدعم من نائبه، الرؤية والتوجيه لأعمال برنامج البيئة وفقا لولاياته التشريعية، ويضطلع بالمسؤولية العامة عن إدارة موارد برنامج البيئة.

119-14 ويضطلع المكتب التنفيذي أيضا بالمسؤولية العامة عن تمكين برنامج البيئة من توفير التوجيهات بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وستأخذ هذه التوجيهات في الحسبان تقييماً أسباب التحديات البيئية وآثارها، فضلاً عن المسائل المستجدة ذات الأهمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وسيحفز المكتب التنفيذي العمل على الصعيد الدولي من أجل تحقيق استجابة منسقة سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة وشركائها. وسيُنقذ ذلك من خلال آليات مشتركة بين الوكالات مثل فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيدمج برنامج البيئة أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للقضايا البيئية بطريقة منسقة.

120-14 ومكتب التقييم هو وحدة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام المدير التنفيذي. والمكتب مسؤول عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتقييم عن طريق إجراء تقييماً مستقلة وإدارتها. ويقدم المكتب للإدارة أيضاً تحليلاً للنتائج والدروس المستفادة.

121-14 وسيعطي برنامج البيئة الأولوية لنهج يركز على النتائج ويستند إلى الدروس المستفادة، وسيستفيد من نتائج إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيحسن المكتب التنفيذي النظم الداخلية والعمليات والمساءلة لكفالة أن تكون الموارد البشرية والمالية في برنامج البيئة منسقة تنسيقاً تاماً لتحقيق النتائج المتوخاة في برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز الآليات من أجل ترسيخ ثقافة موجهة نحو تحقيق النتائج، وتعزيز التمكين وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.

122-14 وفيما يتعلق بالآليات المشتركة بين الوكالات، حقق برنامج البيئة في عام 2019 نتائج جيدة في مهمته كمنسق وقائد لجهود الاستدامة الداخلية والإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو 2019، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال قيادة برنامج البيئة وفي تنسيق وثيق مع فريق إدارة البيئة، استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030 (المرحلة 1: الاستدامة البيئية في مجال الإدارة)⁽⁵⁾. وقدم برنامج البيئة أيضاً الدعم التقني لتصميم خطة العمل المتعلقة بالمناخ التي وضعتها الأمانة العامة للأمم المتحدة للفترة 2020-2030، والتي تلزم بموجبها جميع كيانات الأمانة العامة بالمواءمة مع الاستراتيجية وتحقيق انخفاضات في الانبعاثات بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030. وفي عامي 2020 و 2021، سيستمر برنامج البيئة في تنسيق وتقديم الدعم التقني من أجل إحراز التقدم في الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة والإبلاغ عن هذا التقدم. وعلى وجه الخصوص، سيواصل برنامج البيئة وفريق إدارة البيئة العمل مع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحديد متطلبات الاستراتيجية على صعيدي الإبلاغ والتنفيذ، بما في ذلك اقتراح إنشاء آلية تنسيق من أجل دعم تحقيق أهداف الاستراتيجية.

123-14 ويعتزم برنامج البيئة تحقيق عدة تحسينات في فترة الميزانية لعام 2021. وبعد إجراء استعراض أولي لنظام إدارة البيئة القائم في المقر، سيسعى برنامج البيئة إلى مواءمة ذلك النظام والأهداف المناخية مع أهداف خطة الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، قام المدير التنفيذي لبرنامج البيئة وفريق الإدارة العليا بتعزيز الدورة الجديدة للنظام، وتناولوا أيضاً بعض المسائل التي أثرت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الصادر في أواخر عام 2018. وسيواصل برنامج البيئة ما يقوم به من عمل فيما يتصل بنظامه لإدارة البيئة عن طريق تنفيذ هيكل إداري جديد، فضلاً عن العمل على جوانب إضافية للنظام، بما في ذلك المجالات الجديدة للاجتماعات المراعية للبيئة والسفر الجوي. وقد تم بالفعل توفير دورات تدريبية بشأن الاجتماعات المراعية للبيئة بالاشتراك مع الشركاء.

(5) تشمل الاستراتيجية ما يلي: (أ) رؤية لاستدامة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030؛ (ب) التزام بالإدارة والمساءلة البيئية على نطاق المنظومة وفيما يخص كل كيان على حدة، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية والضمانات البيئية والاجتماعية للبرامج والمشاريع؛ (ج) مجموعة من الأهداف والمؤشرات الموضوعية والخطوات الرامية إلى تحسين الأداء بشأن خمسة آثار بيئية (انبعاثات غازات الدفيئة، والنفايات، والمياه، وتلوث الهواء، وتدهور التنوع البيولوجي)، وست مهام إدارية (المشتريات، والموارد البشرية، وإدارة المرافق، والسفر، والمناسبات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

124-14 وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من غايات أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجّع المنظمات بموجبها على إدراج معلومات الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها، وامتثالاً للولاية الشاملة لعدة قطاعات الواردة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يواصل برنامج البيئة إدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام 2019، كان من أبرز أحداث العام تحوّل جمعية الأمم المتحدة للبيئة إلى محفل خال من الورق والبلاستيك، بالإضافة إلى كونها محايدة مناخياً تماماً. وفي المستقبل، يعتزم برنامج البيئة تطبيق هذه المعايير على اجتماعات أكبر حجماً (اجتماعات تضم 300 مشارك فأكثر)، بالإضافة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وتحقق استراتيجية إدارة النفايات ببرنامج البيئة نتائج جيدة أيضاً، حيث يعاد تدوير 90 في المائة من النفايات في مقر البرنامج في نيروبي. وفي عام 2021، سيواصل البرنامج النظر في مشاكل النفايات، بما في ذلك النفايات الخطرة ومسألة النفايات الإلكترونية الناشئة.

125-14 وعلاوة على ذلك، في عام 2018، قام برنامج البيئة بدور ريادي في حظر المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة اعتباراً من 1 آب/أغسطس من ذلك العام، وبذل جهوداً لتوعية وكالات الأمم المتحدة في مجمع غيغري في نيروبي بتلك المسألة بوسائل شملت دعم الحملة الإعلامية التي نظمتها الأمم المتحدة في نيروبي. ونتيجة لهذا الحظر، استُعيض عن القناني البلاستيكية بقنن زجاجية وعبوات مصنوعة من الألمنيوم؛ وتستخدم في الأجهزة الجديدة لتوزيع المياه قنن زجاجية ذات أغشية معدنية، وهي مصنوعة من الزجاج المعاد تدويره؛ واستُعيض عن جميع المشفطات البلاستيكية بمشفطات ورقية. وفُرض حظر على كافة الأوعية البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة لتعليب وجبات الطعام الجاهزة ونقلها، وتُباع الآن في المجمع أوعية يمكن إعادة استخدامها لذلك الغرض. وشمل الحظر أيضاً أدوات تناول الطعام البلاستيكية، وطلب من الموظفين أن يجلبوا أدواتهم الخاصة لتناول الطعام حين شراء وجبات الطعام المعلّبة الجاهزة.

126-14 وفي عام 2021، سيواصل برنامج البيئة قياس الانبعاثات المؤثرة في المناخ الناجمة عن أنشطته، والتخفيف من تلك الانبعاثات حيثما أمكن، والتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق شهادات خفض الانبعاثات التي تديرها منصة تعويض الكربون التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي عام 2019، دعم برنامج البيئة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الوفاء بهدف تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2020 عن طريق تأمين شهادات التعويض الخاصة به لكفالة بقائه محايداً مناخياً، وسوف يفعل الشيء نفسه في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، حقق برنامج البيئة تخفيضاً بنسبة 31 في المائة في بصمته المناخية مقارنة بخطط الأساس لعام 2010، وهو قد قطع بالفعل شوطاً على طريق تحقيق الخفض المحدّد عند 45 في المائة بموجب التوجيه الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفقاً للهدف الذي اعتمدته الأمانة العامة للأمم المتحدة، في عام 2019.

127-14 وترد في الجدول 14-22 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران. وقد تحققت تحسينات في معدّل الامتثال في برنامج البيئة من خلال تبسيط عملية طلبات السفر وإصدار مبادئ توجيهية داخلية في عام 2019 لجميع الموظفين. وقد استحدث برنامج البيئة أيضاً لوحة متابعة للسفر ستساعد في رصد معدّل الامتثال والإبلاغ عنه.

الجدول 14-22

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021
تقديم الوثائق في مواعيدها	100	65	100	100
شراء تذاكر السفر الجوي قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	100	61	100	100

14-128 وتبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 3 385 400 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-23 وفي الشكل الحادي والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-23

مكتب المدير التنفيذي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

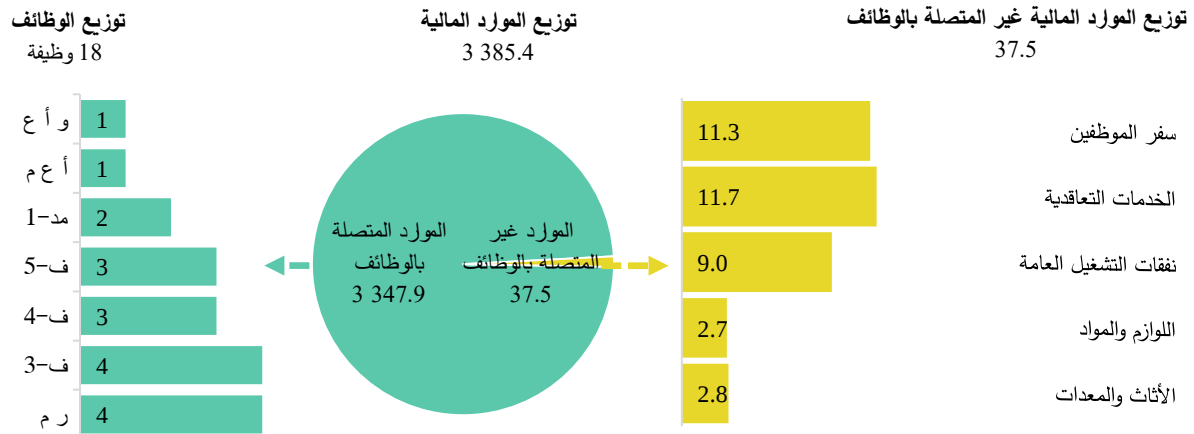
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	تقديرات عام 2021 (قبل)
		الفنية	الموسعة	الأخرى	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
3 018,8	3 347,9	-	-	-	-	3 347,9
الموارد المتصلة بالوظائف						
62,1	37,5	-	-	-	-	37,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
3 080,9	3 385,4	-	-	-	-	3 385,4
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
14	14	-	-	-	-	14
الفئة الفنية والفئات العليا						
4	4	-	-	-	-	4
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
18	18	-	-	-	-	18
المجموع						

الشكل الحادي والعشرون من الباب 14

مكتب المدير التنفيذي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

129-14 أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها 913 (د-10) لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لكي تجري تقييمات علمية واسعة النطاق للمعارف الآخذة في التطور بشأن مصادر الإشعاع المؤيّن وآثاره على صحة الإنسان وعلى البيئة. وقد اضطلعت اللجنة العلمية، منذ عام 1955، بدور هام في تحسين فهم الأوساط العلمية الدولية لمستويات التعرّض للإشعاع المؤيّن وآثاره الصحية والبيئية. وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها 81/74 على قرار الإبقاء على المهام الحالية والدور المستقل للجنة العلمية.

130-14 وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يساهم عمل اللجنة العلمية في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار). وتُجرى تقييمات اللجنة باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتُستخدم لتقدير مستويات واتجاهات التعرّض للإشعاع بسبب استخدام المواد المشعة في مجالات الطب والبحوث والزراعة والصناعة (بما في ذلك إنتاج الطاقة النووية). وتتسم الموجزات التجميعية العلمية التي تعدها اللجنة لأحدث المعارف في مجالي علم الأحياء الإشعاعي وعلم الأوبئة بأهمية أساسية للنظام الدولي للوقاية من الإشعاع، وتشكل أساساً للمعايير الدولية لحماية العاملين والمرضى والجمهور من الإشعاع المؤيّن. وتساهم النتائج التي توصلت إليها اللجنة أيضاً في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة)، والهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، وبصفة خاصة من خلال مشاريع اللجنة بشأن تقييم المستويات والآثار في أعقاب الحوادث النووية التي تلت تعرّض شرق اليابان للزلازل الكبير وأمواج تسونامي في عام 2011، وفي الكتاب الأبيض بشأن تقييم البيانات المتعلقة بسرطان الغدة الدرقية في المناطق المتضررة من حادث تشيرنوبيل. ويسهم عمل اللجنة كذلك في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) عن طريق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء والمنظمات الوطنية والدولية وإقامة شراكات طويلة الأجل معها (مثل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالأمان الإشعاعي).

131-14 وتعد الأمانة، التي مقرها في فيينا، الدورات السنوية للجنة العلمية وتقدم الخدمات لها. وقدمت اللجنة تقريرين سنويين إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في عام 2018 (A/73/46)، والدورة السادسة والستين في عام 2019 (A/74/46). ويضم التقرير الأخير وثيقتين علميتين بشأن تقييم آثار صحية مختارة والاستدلال على المخاطر الناجمة عن التعرض للإشعاع، وبشأن سرطان الرئة الناتج عن التعرض للرادون، وهو ما يُتوقع أن يسهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

132-14 وأعدّ 10 من وثائق الهيئات التداولية لاستعراضها ومناقشتها في هاتين الدورتين السنويتين بشأن الموضوعات التالية: (أ) تقييمات مختارة للآثار الصحية والاستدلال على المخاطر الناجمة عن التعرض للإشعاع؛ (ب) تقييم مستويات التعرض الطبي للإشعاع المؤين؛ (ج) تقييم التعرض المهني للإشعاع المؤين؛ (د) سرطان الرئة الناتج عن التعرض للرادون؛ (هـ) الآليات البيولوجية ذات الصلة بالاستدلال على مخاطر السرطان الناجمة عن التعرض للإشعاع بجرعات منخفضة؛ (و) مستويات وآثار التعرض للإشعاع الناجم عن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية: الآثار المترتبة على المعلومات المنشورة منذ تقرير اللجنة العلمية لعام 2013؛ (ز) الإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي؛ (ح) الدراسات الوبائية للإشعاع والسرطان؛ (ط) تنفيذ استراتيجية اللجنة لتحسين جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالتعرض للإشعاع؛ (ي) والإعلام والتوعية، بما في ذلك استراتيجية الفترة 2020-2024.

133-14 وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 81/74، تواصل الأمانة تعهّد وتعزيز المنصة الإلكترونية لجمع البيانات الطبية والمهنية والعامة المتعلقة بتعرض عامة الناس للإشعاع من الدول الأعضاء، مما يمكن اللجنة من تتبع اتجاهات هذا التعرض على أساس منتظم. وبحلول نهاية عام 2019، قام 90 دولة عضواً بتسمية جهات اتصال وطنية، وقدم أكثر من نصفها بيانات طبية أو مهنية.

134-14 وقررت اللجنة اقتراح إطلاق دراستين جديدتين بشأن (أ) الإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي، (ب) الدراسات الوبائية للإشعاع والسرطان سيتم تنفيذهما في السنوات الأربع إلى الخمس المقبلة. وقررت اللجنة أيضاً أن تبدأ في استكمال تقييمها لتعرض الجمهور للإشعاع المؤين، وأن تبدأ مشروعاً جديداً بشأن أمراض القلب والأوعية الدموية، وهو ما يشكل برمته مزيداً من الإسهام في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

135-14 وبالنسبة للدورة الثامنة والستين التي ستعقد في عام 2021، ستدعم اللجنة العلمية وتضع وتنفذ خططا لإجراء التقييم العلمي لما يلي: (أ) الإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي؛ (ب) الدراسات الوبائية للإشعاع والسرطان؛ (ج) حالات التعرض المهني؛ (د) تعرض الجمهور للإشعاع المؤين. وستواصل اللجنة وضع مشروع تقرير مرحلي عن أمراض الدورة الدموية، وستبدأ مشروعين جديدين بشأن الجهاز العصبي وعتامة عدسة العين.

136-14 وقد حددت اللجنة العلمية، وفقاً للنقد المحرز في تقييماتها العلمية، الوثائق التقنية التالية التي يتعين وضعها في صيغتها النهائية للموافقة عليها ونشرها بوصفها تقرير اللجنة لعام 2020، مع ثلاثة مرفقات علمية: تحديث لتقرير اللجنة لعام 2013 بشأن مستويات وآثار التعرض للإشعاع الناجم عن حادث فوكوشيما في عام 2011؛ والآليات البيولوجية المتكاملة في الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للإشعاع بجرعات منخفضة؛ وتقييم مستويات التعرض الطبي للإشعاع المؤين. ومن المتوقع الموافقة على التقرير المتعلق بتقييم التعرض المهني في عام 2021 ونشره لاحقاً. وستسهم هذه المنشورات في تحقيق الأهداف 3 و 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة.

137-14 وفي القرار 81/74 ترحب الجمعية العامة "باستراتيجية الاتصال التي وضعتها اللجنة العلمية للفترة 2020-2024، ولا سيما تحسين الموقع الشبكي للجنة، ونشر معلومات موجهة للجمهور بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتشجيع مجدداً على النظر في نشر محتويات الموقع الشبكي بجميع تلك اللغات، وتلاحظ أن تعميم النتائج التي تتوصل إليها اللجنة وإدخال مزيد من التحسينات على موقعها الشبكي سوف يتوقفان على الموارد المالية والبشرية المتاحة للأمانة". وفي هذا الصدد، تعزّم

الأمانة تحديث موقعها الشبكي بجميع اللغات الرسمية، وعقد جلسات إحاطة سنوية للبعثات الدائمة، والترويج لكتيب برنامج البيئة المعنون "الإشعاع: الآثار والمصادر"، وتبادل المعلومات ذات الصلة عن طريق رسالة إخبارية جديدة، وتلخيص تقارير اللجنة المنشورة في صحائف المعلومات لمواصلة نشرها.

138-14 وتبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 822 700 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-24 وفي الشكل الثاني والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-24

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		تقديرات عام 2021 (قبل)					نفقات عام	
		التغيرات					اعتمادات	
		الولايات الجديدة/ التغيرات					2020	
		الموسعة					2019	
		الأخرى					عام	
		المجموع					2020	
		النسبة المئوية					2019	
		إعادة تقدير التكاليف)					عام	

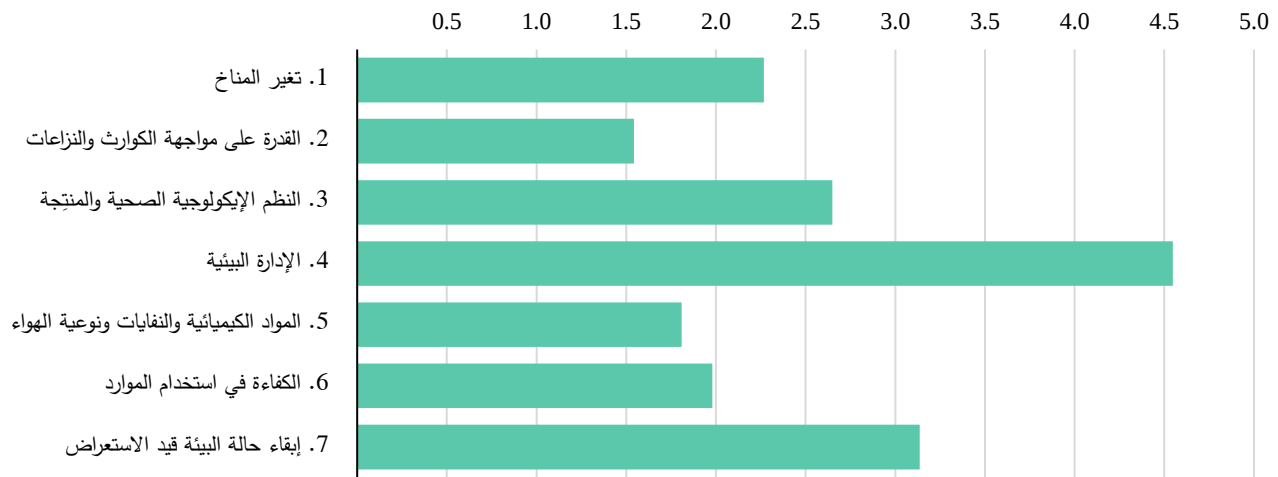
برنامج العمل

139-14 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 17 933 100 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الشكل الثالث والعشرين من الباب 14 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الثالث والعشرون من الباب 14

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

تغير المناخ

140-14 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 267 800 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-25 وفي الشكل الرابع والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-25

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

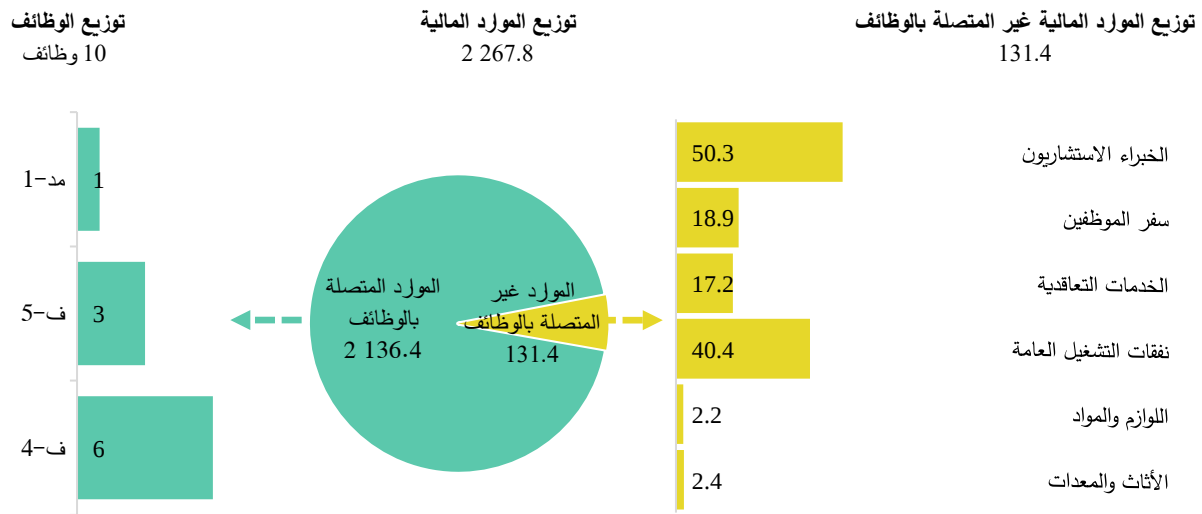
التغيرات							
نققات عام		اعتمادات		التعديلات	الولايات الجديدة/		التغيرات
2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
2 198,0	2 136,4	-	-	-	-	-	2 136,4
158,8	131,4	-	-	-	-	-	131,4
2 356,8	2 267,8	-	-	-	-	-	2 267,8
المجموع							

التغيرات						
نققات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية
تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
10	-	-	-	-	-	10
الفئة الفنية والفئات العليا						
10	-	-	-	-	-	10
المجموع						

الشكل الرابع والعشرون من الباب 14

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 2

القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

14-141 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 543 500 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة في عام 2021 في الجدول 14-26 والشكل الخامس والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-26

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام		اعتمادات		التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	تقديرات عام 2021 (قبل
2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	1 548,8	1 463,2	-	-	-	-	1 463,2
الموارد غير المتصلة بالوظائف	131,6	80,3	-	-	-	-	80,3
المجموع	1 680,4	1 543,5	-	-	-	-	1 543,5
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	7	-	-	-	-	-	7
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	1	-	-	-	-	-	1
المجموع	8	-	-	-	-	-	8

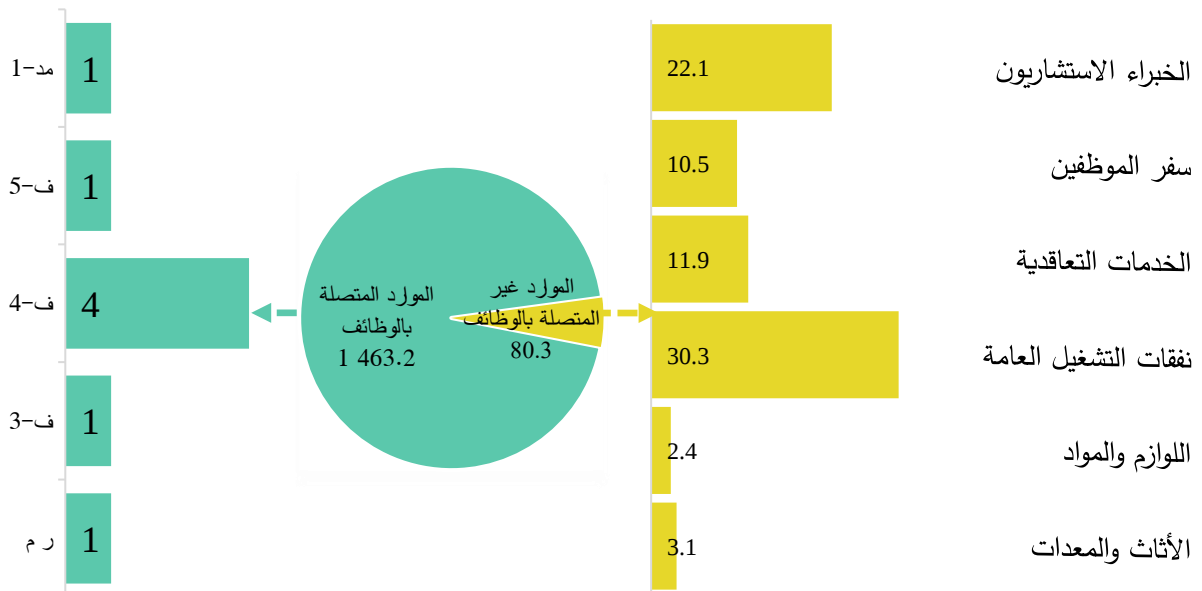
الشكل الخامس والعشرون من الباب 14

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

توزيع الوظائف
8 وظائف

توزيع الموارد المالية
1 543.5

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف
80.3



البرنامج الفرعي 3 النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

14-142 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 649 600 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-27 وفي الشكل السادس والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-27

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل		نقطة عام اعتمادات التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات					نقطة عام اعتمادات	
إعادة تقدير التكاليف)		الموسعة الأخرى المجموع النسبة المئوية					عام 2020 2019	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
2 514,0	–	–	–	–	–	2 514,0	2 405,0	الموارد المتصلة بالوظائف
135,6	–	–	–	–	–	135,6	91,7	الموارد غير المتصلة بالوظائف
2 649,6	–	–	–	–	–	2 649,6	2 496,7	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
11	–	–	–	–	–	11		الفئة الفنية والفئات العليا
2	–	–	–	–	–	2		الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
13	–	–	–	–	–	13		المجموع

البرنامج الفرعي 4

الإدارة البيئية

14-143 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 547 000 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-28 وفي الشكل السابع والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-28

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
تقديرات عام 2021 (قبل)		التغيرات					نفقات عام	
إعادة تقدير التكاليف		الولايات الجديدة/ التغيرات					اعتمادات	
		الأخرى					عام 2020	
		الموسعة					2019	
		المجموع						
		النسبة المئوية						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
4 397,7	-	-	-	-	-	4 397,7	4 830,7	الموارد المتصلة بالوظائف
149,3	-	-	-	-	-	149,3	100,8	الموارد غير المتصلة بالوظائف
4 547,0	-	-	-	-	-	4 547,0	4 931,6	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
19	-	-	-	-	-	19		الفئة الفنية والفئات العليا
4	-	-	-	-	-	4		الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
23	-	-	-	-	-	23		المجموع

البرنامج الفرعي 5 المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

14-14 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 809 200 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-29 وفي الشكل الثامن والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-29

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

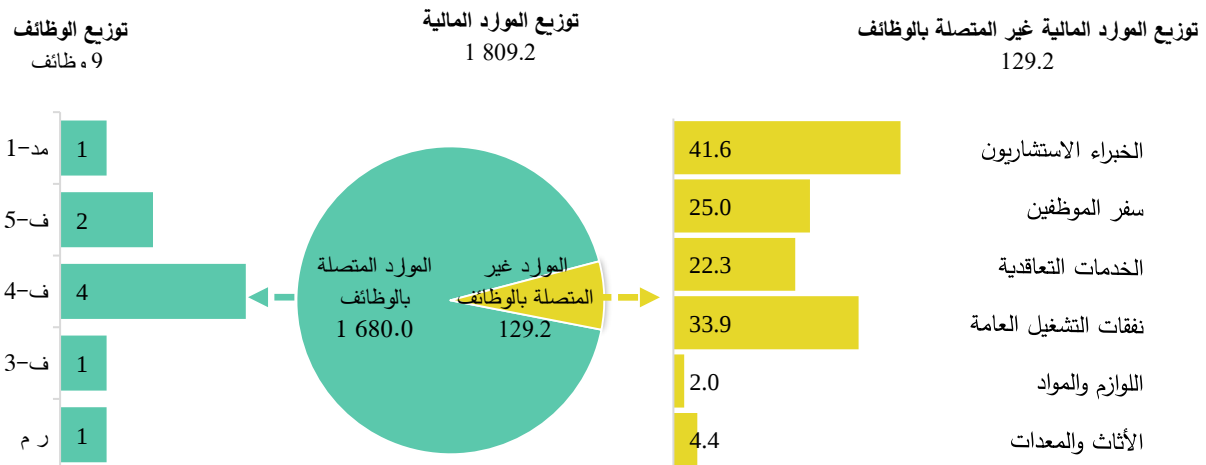
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		نقطة عام اعتمادات التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل)	
		الموسعة الأخرى المجموع النسبة المئوية إعادة تقدير التكاليف					2019	
		عام 2020						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 577,7	1 680,0	-	-	-	-	-	1 680,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	188,1	129,2	-	-	-	-	-	129,2
المجموع	1 765,8	1 809,2	-	-	-	-	-	1 809,2
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	8	-	-	-	-	-	-	8
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	1	-	-	-	-	-	-	1
المجموع	9	-	-	-	-	-	-	9

الشكل الثامن والعشرون من الباب 14

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 6 الكفاءة في استخدام الموارد

14-145 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 979 500 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-30 وفي الشكل التاسع والعشرين من الباب 14.

الجدول 14-30

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

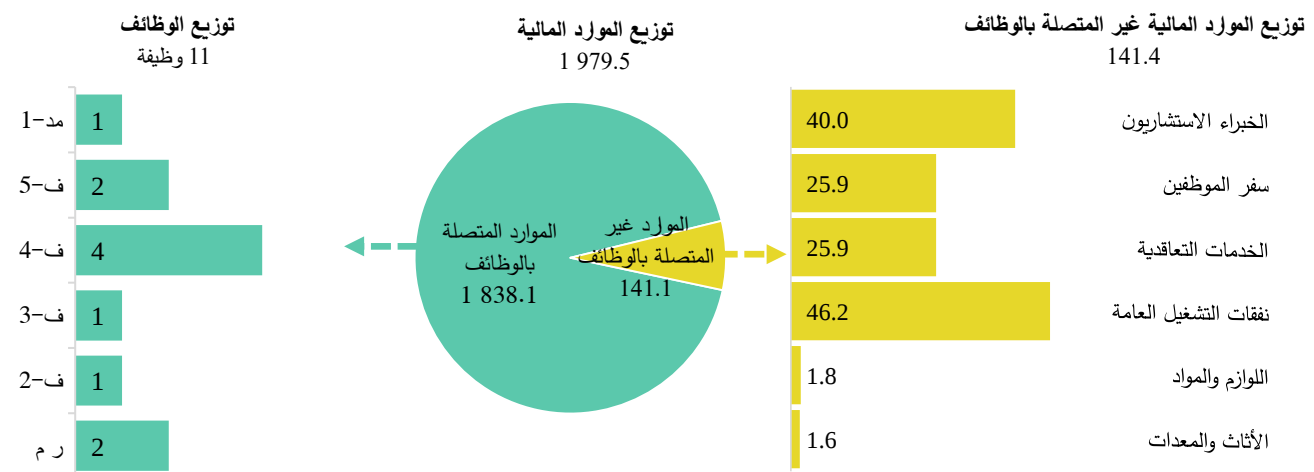
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		نقطة عام اعتمادات التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل	
		2019 عام 2020 الفنية الموسعة الأخرى المجموع النسبة المئوية إعادة تقدير التكاليف)						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 771,2	1 838,1	-	-	-	-	-	1 838,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	98,5	141,4	-	-	-	-	-	141,4
المجموع	1 869,6	1 979,5	-	-	-	-	-	1 979,5
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	9	-	-	-	-	-	-	9
الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	2	-	-	-	-	-	-	2
المجموع	11	-	-	-	-	-	-	11

الشكل التاسع والعشرون من الباب 14

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 7

14-146 تبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 3 136 500 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-31 وفي الشكل الثلاثين من الباب 14.

الحدول 31-14

البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

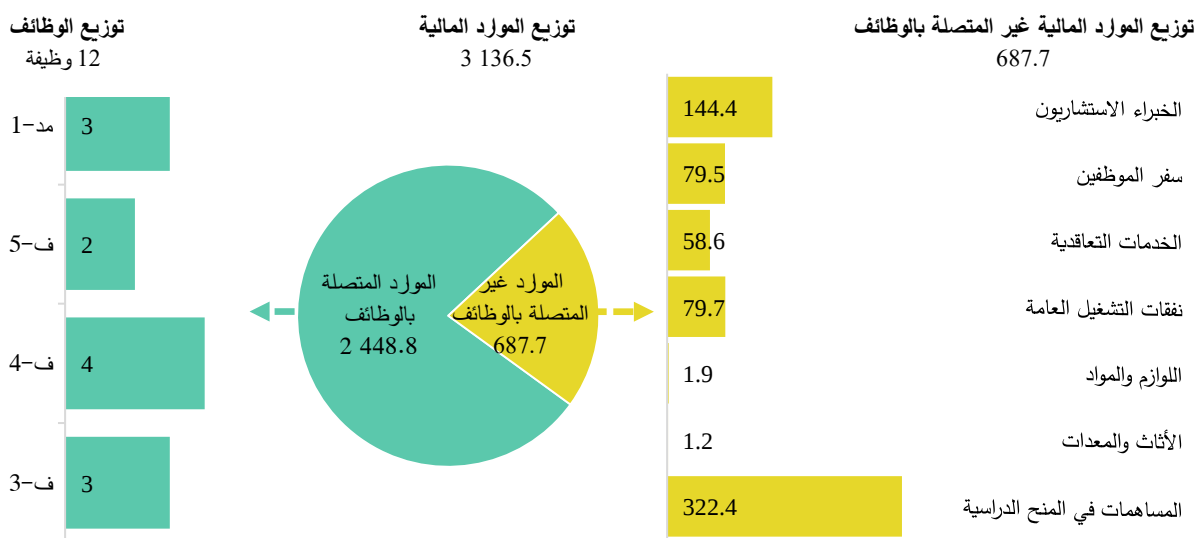
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	<i>التغيرات</i>						
	تقديرات عام 2021 (قبل)	نقطة عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة / الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية / إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	2 307,7	2 448,8	-	-	-	-	-
الموارد غير المتصلة بالوظائف	528,3	687,7	-	-	-	-	-
المجموع	2 836,0	3 136,5	-	-	-	-	-
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	12	12	-	-	-	-	-
المجموع	12	12	-	-	-	-	-

الشكل الثلاثون من الباب 14

البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الدعم البرنامجي

14-147 يشمل عنصر الدعم البرنامجي الخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات المؤسسية المسؤولة عن توفير بيئة تمكينية لتحقيق نتائج عالية الجودة ومتسمة بالكفاءة من خلال صياغة السياسات والاستراتيجيات والمعايير والأدوات وما يتصل بذلك من دعم في مجال بناء القدرات. وتعمل الشعبة على التخفيف من تعرض برنامج البيئة للمخاطر مع حماية مصالحه المؤسسية، وتشرف على الإدارة الكفؤة والفعالة، بما يتماشى مع متطلبات المنظمة وقواعدها وأنظمتها في مجال المساءلة ومع القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتوفر الشعبة عناصر التنظيم الإداري في مجالات الموارد البشرية، والمالية والميزانية، وتعبئة الموارد، والشراكات مع المانحين، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14-148 وتضطلع الشعبة أيضا بالمسؤولية عن الإدارة الاستراتيجية للموارد المالية والبشرية لبرنامج البيئة وموارده في مجال تكنولوجيا المعلومات، بهدف كفاءة مواءمتها مع الاحتياجات البرنامجية والأهداف الاستراتيجية، من قبيل التوازن الجنساني في مكان العمل. وتعمل الشعبة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وغيره من مقدمي الخدمات في الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيما يتعلق بالحاسبة، وكشوف المرتبات والمدفوعات، واستقدام الموظفين وتقديم الخدمات لهم وتطوير قدراتهم، وإدارة الشبكات والنظم الأخرى، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وإدارة المخزون. وتتفاعل الشعبة أيضا مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مجالات العلاقات مع البلد المضيف، وإدارة المباني، وإدارة المؤتمرات، والخدمات الطبية، والأمن والسلامة.

14-149 وتبلغ الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 214 600 دولار ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 14-32 وفي الشكل الحادي والثلاثين من الباب 14.

الجدول 14-32

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

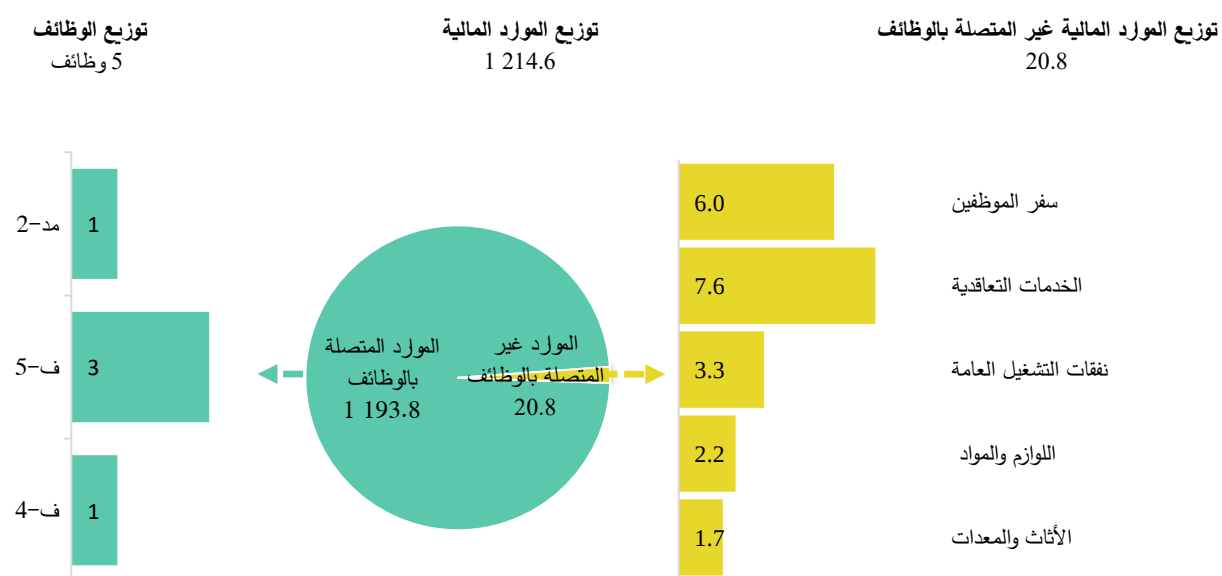
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2019		اعتمادات عام 2020		التعديلات	الولايات الجديدة/ التغيرات	المجموع	تقديرات عام 2021 (قبل)
2019		عام 2020		الفنية	الموسعة	الأخرى	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
1 220,2		1 193,8		-	-	-	1 193,8
32,6		20,8		-	-	-	20,8
1 252,7		1 214,6		-	-	-	1 214,6
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
5		5		-	-	-	5
5		5		-	-	-	5

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 14

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات

A/74/5/Add.7، الفصل الثاني

يوصي المجلس بأن يحدّث البرنامج نظام معلومات وإدارة البرامج بمعلومات كاملة ومحدّثة عن المشاريع لكفالة الإدارة المناسبة وإحداث انتقال متكامل إلى نظام أوموجا في المستقبل مع وضع آليات مراقبة تكفل اتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج (الفقرة 29).

أنشأ برنامج البيئة لجنة توجيهية لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لضمان توافر بيانات متسقة وواضحة ودقيقة وموثوقة لصناع القرار. وبدأ برنامج البيئة أيضا عملية تصفية البيانات في النظام بغية تحديد حالة المشاريع على نحو صحيح، ولا يزال يستخدم أدوات تجميع البيانات الأخرى مثل لوحات متابعة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لدعم عمليات صنع القرار. وسيواصل برنامج البيئة العمل مع مقر الأمم المتحدة على نشر وحدات التوسعة 2 لنظام أوموجا من أجل تضمينها خاصيات تكفل دقة وموثوقية المعلومات المتعلقة بالمشاريع.

يوصي المجلس بأن ينفذ برنامج البيئة استعراضا وتجميعا لكل مشاريع برنامج البيئة الحالية الممولة من مرفق البيئة العالمية، مع توفير ما يلزم من معلومات لضمان المساءلة وإدارة البرامج بالشكل الملائم (الفقرة 79).

يعول برنامج البيئة على تنفيذ الوحدات المقررة للتوسعة 2 لنظام أوموجا، التي تشمل إدارة البرامج والمشاريع، والميزنة، والشركاء المنفذين، وتعبئة الموارد، والتي سوف تسهل من تجميع المعلومات المالية وتحسين إدارتها.

يوصي المجلس بأن يتخذ برنامج البيئة تدابير لتطبيق نهج إدارة المعلومات وتحسينه، لضمان الامتثال لأهداف البرنامج (الفقرة 80).

يعول برنامج البيئة على تنفيذ الوحدات المقررة للتوسعة 2 لنظام أوموجا، التي تشمل إدارة البرامج والمشاريع، والميزنة، والشركاء المنفذين، وتعبئة الموارد، والتي سوف تسهل من تجميع المعلومات المالية وتحسين إدارتها.

يوصي المجلس برنامج البيئة بإقامة الاتصال المناسب بين مقره وأمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم على التكاليف غير المباشرة التي ستغطيها حصتها من تكاليف دعم البرامج، والتي ستمتد إلى مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات (الفقرة 104).

اتفق برنامج البيئة مع أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم على التكاليف غير المباشرة التي ستغطيها حصتها من تكاليف دعم البرامج، من خلال توقيع مذكرة تفاهم معها. ويعتبر برنامج البيئة أن هذه التوصية قد نُفذت، وهو قد طلب إلى المجلس إغلاقها.

يوصي المجلس بأن تتواصل أمانة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم مع مقر برنامج البيئة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات من أجل وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم وإقرارها. ويجب أن يشمل هذا الصك الترتيبات المتعلقة بمهام الأمانة التي يقدمها برنامج البيئة لكل اتفاقية من الاتفاقيات، إغلاقها.

اعتمدت ثلاث مذكرات تفاهم بين برنامج البيئة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المعنية رسميا في نيسان/أبريل 2019. ويعتبر برنامج البيئة أن هذه التوصية قد نُفذت، وهو قد طلب إلى المجلس إغلاقها.

بهدف إنشاء إطار تنظيمي يحدد مسؤوليات واضحة ويتيح الشفافية والتوجيه والمساءلة فيما بين الأطراف والدول الأعضاء (الفقرة 105).

يوصي المجلس بأن يجري برنامج البيئة تنسيقاً مناسباً مع مكتبه الإقليمي لأوروبا وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم حتى يقوم بإدارة المخاطر بشكل منهجي ويتيسر التنفيذ الفعال لأنشطتهما المقررة في إطار سياسة الأمم المتحدة للإدارة المركزية للمخاطر والرقابة الداخلية (الفقرة 88). يتمتع برنامج البيئة بالتمثيل في فرقة العمل المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر والتابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وتقوم الفرقة بوضع نموذج لإدارة المخاطر من المقرر استخدامه كخريطة طريق تنفيذية وكأداة مرجعية لإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، حدد برنامج البيئة موظفين إضافيين لدعم تنفيذ سياسة الأمم المتحدة للإدارة المركزية للمخاطر والرقابة الداخلية.

يوصي المجلس بأن يحتفظ المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للبرنامج وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم بسجل محدث للمخاطر، وفقاً للدليل البرنامجي الخاص ببرنامج البيئة (الفقرة 89). كتدبير مؤقت، اتخذت أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستوكهولم زمام المبادرة وحددت مجالات المخاطر باستخدام سجلات مخاطر متناسبة مع السياق الخاص بها وباستخدام نهج استراتيجي لتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بعملياتها وتصنيفها حسب المجموعات التالية: التمويل وتعبئة الموارد؛ والموارد البشرية؛ والجوانب المشتركة بين الوظائف من جوانب استمرارية تصريف الأعمال. ومن المتوقع أيضاً أن يتبع المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج البيئة هذا النهج في الوقت المناسب.

يوصي المجلس بتعزيز الضوابط التي يطبقها برنامج البيئة من أجل الامتثال للإجراءات المتعلقة بالودائع غير المحددة، بغية خفض المبالغ غير المخصصة للبرامج/المشاريع، وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بالودائع غير المحددة وللإجراء التشغيلي القياسي بشأن المسألة (الفقرة 135). نفذ برنامج البيئة متابعة واستعراضاً تدريجيين للودائع غير المستخدمة لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بالودائع غير المحددة وللإجراء التشغيلي القياسي ذي الصلة. وإضافة إلى ذلك، سوف يتم استعراض الموارد المخصصة لتجهيز الودائع غير المستخدمة، لكفالة تنفيذ السياسة دون عائق.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/74/7

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن برنامج البيئة قام أيضاً بتقديم المساعدة التقنية إلى عمليات حفظ السلام من خلال شراكة تعرف باسم "مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ" (A/72/789)، الفقرة 109، و A/71/836، الفقرة 199). وأبلغت اللجنة بأن برنامج البيئة بصدد تمديد المشروع لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء مدته الحالية (من عام 2016 إلى عام 2019). وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن المشروع يهتم ثلاثة مجالات تقنية رئيسية (المياه والنفايات والطاقة)، وبالتالي فإن الدروس المستفادة منه والحلول التقنية المنبثقة عنه من شأنها أن تمكن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الميدانية الأخرى من تحسين ممارساتها في مجال الإدارة البيئية بطريقة متسقة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تدرج أدرج برنامج البيئة معلومات عن تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية في مشروع الميزانية هذا، حسب الاقتضاء. وتحدد الفقرات 119-14 و 122-14 إلى 125-14 من ملزمة الميزانية (مكتب المدير التنفيذي) النتائج التي حققها برنامج البيئة في عام 2019، والتحسينات المتوقعة في عام 2021 فيما يتعلق بالآليات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق إدارة البيئة، في مهمته كمنسق وقائد لجهود الاستدامة الداخلية والإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن منظور برنامجي، تتضمن ملزمة البرنامج أيضاً معلومات مناسبة، لا سيما فيما يتعلق بدور برنامج البيئة في تقديم الدعم الاستشاري والتقني للنظام الجديد لمنسقي

معلومات بشأن تعاون البرنامج مع كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإدارة البيئية في مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة رابعا-82).

الأمم المتحدة المقيمين في البلدان المتأثرة بالكوارث والنزاعات (الفقرة 14-38)، ومن خلال إدماج القضايا الناشئة، مثل العواصف الرملية والترابية، في وثائق السياسات أو الاستراتيجيات أو الخطط ذات الصلة بشأن التنمية المستدامة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى (الفقرات 14-58 و 14-61 إلى 14-63). وفيما يتعلق بمرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ، مُنح برنامج البيئة تمديدًا بدون تكلفة حتى حزيران/يونيه 2020؛ ولا يزال طلب التمديد حتى عام 2023 قيد التفاوض. ونُشرت عدة دروس مستفادة وحلول تقنية نابعة من عمل الشراكة لِيستفاد بها في أعمال منظومة الأمم المتحدة: فكانت بمثابة إسهام لبرنامج البيئة في إطار وضع السياسة والاستراتيجية البيئيتين للأمانة العامة (ST/SGB/2019/7)؛ وأدمج تحليل المشاكل والحلول المتعلقة بالطاقة المتجددة في الميدان، الذي نُفذ بواسطة مسار العمل في مجال الطاقة، في أعمال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وجرى نشر حلول تقنية تم تطويرها لمعالجة النفايات الخطرة، وذلك إلى حد كبير من خلال شبكة البيئة والعمل الإنساني؛ ووضع المشروع مواصفات لمجموعة من معدات مناولة النفايات واستخدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إجراءات تقديم العطاءات.